

مركز دراسات الوحدة العربية

إشكالية الزراعة العربية

رؤية اقتصادية معاصرة

الدكتور سالم توفيق النجفي

إشكالية الزراعة العربية

رؤية اقتصادية معاصرة



مركز دراسات الوحدة العربية

إشكالية الزراعة العربية

رؤية اقتصادية معاصرة

الدكتور سالم توفيق النجفي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣

المحتويات

القسم الثاني
اقتصادات الزراعة العربية المعاصرة

قـائِمَـة الجَـداوِل

المقدّمة

منذ فجر التاريخ والإنسان يصوّر أحداثه التي لا يروم نسيانها على جدران الكهوف. وفي المراحل الأولى لوعي التكوينات الاقتصادية والاجتماعية في سياق التطور التاريخي، ظهر ذلك التاريخ مدوناً في صورة مقولات على المسلّات وألواح الطين، يحكي أحداثاً تعكس الشعور بالوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعندما تطورت اللغة وآدابها، وسادت الكتابة وأدواتها وفنونها، وتقدّم التاريخ عبر مراحله، أصبح يكتب بمنظور أحداثه المتعاقبة وتتابع حكامه، وأحياناً بتحليل تكويناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك ما عُبر عنه بفلسفة التاريخ. واتّسم بعض من تلك الكتابات بطابع يعبّر عن التأثر بما توفر من معلومات شكلت في مجملها تلك الرؤية عن ذلك التاريخ، أو اتسمت بالتأثير في تحليل تفاعل الأحداث ومكوناتها لرسم صورة تعبر عن آرائه في التاريخ. ولم يمنع ذلك الفيض من الكتابات أن تظهر بين الحين والآخر كتابات تعبر عن موضوعية التحليل الاقتصادي والاجتماعي للتاريخ. أما الدراسات المعاصرة فقد أظهر العديد منها تأثيرات الأطر المؤسسية في بعض دول العالم وخاصة الثالث منه، وكان ذلك أكثر وضوحاً في كتابات بعض المستشرقين، وبالذات، في ذلك الجزء من فلسفة تاريخ «العالم الثالث». ولكن لا يعني ذلك أنه لم تكن هناك بين تارة وأخرى ومضات من النور تشير إلى قراءة موضوعية في التاريخ تقود الفكر الموضوعي لأمتنا العربية الإسلامية نحو أصالتها.

وكان للمسألة الزراعية دور في صنع تاريخ العديد من الشعوب وتكوينه. وأخذ تطور تلك المسألة جانباً رئيساً في كتابة التاريخ الاقتصادي وفلسفة تطوره، وتُعَد طبيعة تطور المسألة الزراعية منذ عهد الرسول محمد ﷺ، سواء على صعيد أنماط الملكية الزراعية أو علاقات الانتاج الزراعي في دول المشرق أو المغرب العربي، ذات تأثير في صياغة وتكوين التاريخ الحديث للوطن العربي. وبالرغم من أن طبيعة علاقات

الانتاج ونمط الانتاج الزراعي العربي تُعَد متغيرات متـداخلة في تأثـير بعضها بـالبعض الآخر في صورة إشكالية معقدة، إلاّ أن صورتها الراهنة هي إحدى معطيات تـاريخها، وليست وليدة زمنها المعـاصر. ومن منطلق هـذه الفرضيـة، فإن الـدراسة الاقتصـادية المعاصرة لإشكالية الزراعـة العربيـة تتطلب معـرفة أبعـاد تاريخهـا الاقتصادي العـربي الإسلامي، إذ إنه إحدى متغيرات مصفوفة المشـاكل في الـوضع الاقتصـادي الزراعي العربي المعاصر.

لقد شهدت الزراعة العـربية المعـاصرة في العقدين الأخـيرين أحداثـاً تختلف في تأثيراتها الاقتصادية عن تلك التي مرت بالتاريخ العربي، ولا شك في أن التقدم التقني وثورة المعلومات اختصرت حقبة من تاريخ التكوينات الاقتصاديـة الزراعيـة في العالم، وتأتى عن هذه التغيرات تنامي الاقتصادات الزراعية الرأسمالية وتعمُّق تكتلاتها وتوسيع امتـداداتها في العـالم الثالث، بينـما أدت هذه التغـيرات بالـدول الناميـة إلى تشويـه في اقتصاداتها الزراعية. وكان الوطن العربي إحدى مناطق العالم التي شملهـا التشويـه في العديد من اقتصاداتها الزراعية القطرية نتيجة تطبيق نمـاذج تنمويـة متباينـة في البعض منهـا، وتضـاديـة في البعض الآخـر. وقـد أدى ذلـك إلى اتسـاع «الفجـوة الغـذائيـة العـربية»، وربمـا سيعاني بعض البلدان العـربية «المجـاعة» مـع قدوم القـرن الحـادي والعشرين.

إن هذه الإشكالية في الزراعـة العربيـة كانت حـافزاً لـدراسة تـاريخ اقتصـادنا الزراعي وتحديد صورته المعاصرة وخياراته المستقبليـة. واستغرق البحث في صفحـات هذا الكتاب وكتابتها ما يزيد على ثـلاث سنوات بـدأت في نهاية الثـمانينيات، اطّلعتُ خـلالها عـلى العديـد من المراجـع والمصادر والبيـانات التي أكـدت طروحـاتي في هـذا الكتاب. وكان للمناقشات الطويلة مع العديد من الـزملاء من أسـاتذة التـاريخ، وفي مقدمتهم د. جزيل عبد الجبار الجومـرد من جامعـة الموصـل، الأثر الكبـير في صياغـة القسم الأول، بينما احتلت المناقشات والجدل الاقتصادي جانباً مهماً من إعـداد القسم الثـاني، أسهم فيها بعض من الـزملاء الاقتصـاديـين. إلاّ أن الجـزء الأكـبر من ذلـك النقـاش كان من نصيب د. أثيـل عبد الجبـار الجومـرد من الجامعـة المذكـورة. وتعجز الكلمات عن تقديم الشكر إليهم لتضحيتهم بالوقت، ولجهدهم بالـرجوع إلى مصـادر الفكر التاريخي والاقتصادي لإغناء جوانب كنت بحاجة إلى مناقشتها مع أساتذة خارج تخصصي الأكاديمي.

وأخيراً، فإن مـا ورد من أفكار وطـروحات في صفحـات هذا الكتـاب يعَدّ من مسؤوليتي وحـدي فقط. وأتمنى أن أكـون قــد استـطعت أن أضيء شمعــة في ظـلام الأجواء الاقتصادية الزراعية العربية.

القسم الأول

التكوين التاريخي
للاقتصادات الزراعية العربية

الفصل الأول

الاشكاليّة التاريخيّة للزراعة العربيّة

أولاً: المسألة الزراعية في عصر الرسالة والراشدين

بالرغم من أن القرآن الكريم قد أشار إلى الزراعة في عديد من الآيات[1]، مما يشير إلى اهتمام دين الإسلام بالأرض وما عليها من الموارد والأنام، فإن ظهور النبوة ونزول القرآن وانتشار الدعوة الإسلامية في مراحلها الأولى، كانت في «وادٍ غير ذي زرع»[2]، وخاصة الأراضي المكّية، كما أن بعضاً من مناطق الجزيرة العربية ساده طابع النشاط التجاري وشبه الرعوي أكثر من النشاط الزراعي. ويبدو أن الأجيال المتتابعة في هذا المجتمع القبلي، وبسبب الظروف البيئية والمناخ المتطرف، لم تولِ الزراعة اهتماماً يتأتى عنه تأثير في تركيبها الاجتماعي قدر تأثر المجتمع المديني بالنشاط الاقتصادي التجاري، وخارج ذلك المجتمع، بالنشاط شبه الرعوي.

---

(١) بعض تلك الآيات القرآنية: **﴿وسخّر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكّرون﴾** [سورة الجاثية: ١٣]؛ **﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابهٍ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾** [سورة الأنعام: ١٤١]؛ **﴿الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾** [سورة البقرة: ٢٢]؛ **﴿وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يُسقى بماء واحد ونُفضّل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾** [سورة الرعد: ٤]؛ **﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج به زرعاً مختلفاً ألوانه ثم يهيج فتراه مصفرّاً ثم يجعله حطاماً إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾** [سورة الزمر: ٢١].

(٢) الحبيب الجنحاني، **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥)، ص ٨١.

وفي عهد الرسالة، أُسندت أحاديث عديدة إلى الرسول ﷺ، كان معظم اهتمامها بالمسألة الزراعية وتنظيم العلاقات الانتاجية الزراعية بين أفراد المجتمع العربي الإسلامي. وبالرغم من أن ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي كان يشاطر النشاط التجاري في أهميته لصياغة البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع المديني، إلا أن استشراف «الوحي» مدى تأثير «المسألة الزراعية» في حياة المجتمع البشري ومستقبله تضمّنه العديد من الآيات القرآنية بتوجيهات صريحة أو ضمنية. ومما يؤكد تلك الرؤية أن النظم والعلاقات الزراعية أثرت تأثيراً واسعاً في تطور البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع الإسلامي لفترة تزيد على أربعة عشر قرناً من بدء هجرة الرسول ﷺ. فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾[٣]. وفي مدلول كلمة «الأنام»، رُوي عن ابن عباس أنها تعني «الخلق» وهم بنو آدم فحسب، بينما يشير القاموس اللغوي إلى أن الأنام هم جميع ما على وجه الأرض، وانها موضوعة لنفعهم[٤]، وأكدت تفسيرات أخرى أن المقصود بالأنام هو الناس[٥]. وبالرغم من تعدد الاجتهاد في تفسير هذه الآية، حيث يعتقد بعضهم أنها تعني أن الملكية الشخصية غير مباحة في الإسلام وأن الأرض هي ملكية عامة، إلا أن العديد من علماء المسلمين أكّد أن مسألة بهذه الأهمية لم تأتِ بصورة صريحة أو ضمنية في القرآن الكريم وأن الرسول ﷺ لم يعمل بها في عهده[٦].

أيّاً كانت تفسيرات المجتهدين حول تلك الآية، فإن الاتفاق بينهم يبقى على أن الأرض وضعت لجميع المخلوقات، فلم يُستثنَ أحد منهم سواء بسبب نمط حياته أو لون بشرته؛ وهي مسألة في غاية الأهمية من الناحية الاجتماعية، حددت مقدَّماً حدود العلاقات الاجتماعية عبر مستقبل الحياة البشرية، وأكد القرآن حدود الصراع على الموارد الأرضية في نطاق الفكر الإسلامي بقوله تعالى: ﴿لله ما في السماوات وما في الأرض﴾[٧] و﴿لله ملك السماوات والأرض﴾[٨]، حيث يشير تعالى في الآية الأولى إلى أن الأمور التي هي أركانها وما خرج عنها كلها، ملك لله تعالى، يتصرف فيها كيفما

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآية ١٠.

(٤) أبو الثنا شهاب الدين محمود الآلوسي، روح المعاني في **تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ٣٠ ج في ١١، ط ٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.]؛ القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٥ ـ ؟ هـ)، ص١٠٣.

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٢٠ ج (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، ج ١٧، ص ١٥٥.

(٦) أبو الأعلى المودودي، **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**، نقله إلى العربية محمد عاصم الحداد (دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧).

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٤.

(٨) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٤٩.

يشاء، وليس لأحد حق في تصرفه تعالى فيها[9]. ويحتمل تفسير تلك الآية معنى آخر، بأنه الربط بين ضمانات التشريعات القانونية والضمانات الوجدانية في إطار الشرائع الإسلامية[10]، كما تشير الآية الثانية إلى أن ما في الأرض وما عليها هو ملك لله تعالى[11]، وان الانتفاع بها للناس جميعاً، ويُعَد النص الإلهي قانوناً اجتماعياً في التصرف في الموارد الاقتصادية الرئيسية في اقتصاد المجتمع الإسلامي، إذ إن الأرض الزراعية كانت المورد الأكثر ندرة في عهد الخلافة، كما أنها المورد الأكثر أهمية وضرورة في تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمعات التي انتشرت فيها الدعوة الإسلامية سواءً في المشرق أو في المغرب العربي الذي اعتمد عليه نموها وتطورها الاقتصادي عبر المراحل المختلفة من تاريخها الاقتصادي، وبخاصة أن الأراضي التي فُتحت صلحاً أو عنوةٍ شكلت معظم الأراضي الزراعية في المجتمع الاسلامي[12]. وعند الإحاطة بالآيات التي وردت في العديد من سور القرآن الكريم، نتبين أن هناك تأكيداً في بعضٍ منها على نمط الملكية في الإسلام، فالملكية لا تعد من حيث الأصل اختصاصاً مطلقاً للمالك[13] بقدر ما هي مقيدة بحدود وظيفتها الاجتماعية.

وقد تأكدت تلك الوظيفة الاجتماعية للأرض الزراعية في إطار المسألة الزراعية العربية الإسلامية في أحاديث الرسول ﷺ التي أوضحت المسائل الأكثر تفصيلاً في الحياة اليومية للمجتمع المديني، وأعطت أحاديثه مؤشرات التنظيم للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي في عهد الرسالة وما بعده. ففي مجال الاستخدام، أجاز الإسلام أن تستخدم الأرض امتلاكاً في الانتاج الزراعي بعد استصلاحها. ويقول الرسول ﷺ في هذا المجال: «عادي الأرض لله ورسوله، ثم لكم من بعده، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجزٍ حق بعد ثلاث سنين»[14]. وقد أكد

---

(9) عبد الكريم محمد المدرس، **مواهب الرحمن في تفسير القرآن** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1986)، مج 2، ص 132.

(10) سيد قطب، **في ظلال القرآن**، ط 5 (بيروت: دار احياء التراث العربي، 1967)، ج 3، ص 101.

(11) هاشم علوان السامرائي، «ملكية الأرض في الفكر الاقتصادي ورأي الإسلام فيها،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الاقتصاد الإسلامي التي نظّمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983، ص 101.

(12) محمود اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1980)، ج 1، ص 56.

(13) ابراهيم دسوقي أباظة، **الاقتصاد الإسلامي: مقوماته ومنهاجه، الاقتصاد الإسلامي؛ 1** (بيروت: منشورات يوسف خياط؛ دار لسان العرب، 198؟)، ص 81.

(14) رواه البيهقي عن طاووس مرسلاً، وعن ابن عباس موقوفاً بلفظ «عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعدي فمن أحيا شيئاً من موات الأرض فله رقبتها». انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، 2 ج في 1 (القاهرة: البابي، 1939)، ج 2، ص 95.

الرسول ﷺ في أكثر من حديث، تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية، وعدم جواز تعطيل الانتاج الزراعي أو تعطيل استخدام الأرض الزراعية أو استثمارها. فقد ورد في صحيح معاوية بن وهب أن الإمام جعفر قال: «أيما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكرى انهارها وعمّرها فإن عليه فيها الصدقة. فإن كانت لرجل قبله فغاب عليها وتركها فأخرجها، ثم جاء بعد يطلبها فإن الأرض لله ولمن عمرها»[١٥]. وقوله ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»[١٦]. وجاء في قول آخر: «من أحيا مواتاً من الأرض فهي له وليس لعرق ظالم حق»[١٧]، وبمعنى آخر من سبق إلى أرض موات لا اختصاص فيها لأحد فأحياها، فهي له[١٨]، مما خلق حافزاً لاستثمار الأراضي الزراعية. وقد أكد الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام». إن بقاء أرض غير صالحة للزراعة وغير مستثمرة يعني ضرراً للمسلمين من حيث عدم انتفاع أفراد المجتمع بثمراتها وضياع حق الدولة في ضرائبها.

وقد رفع الرسول ﷺ بحديثه هذا أهمية استثمار الأراضي الموات إلى مصاف التملك، مما يشير إلى مدى الاهتمام بالتوسع في مجال عرض المحاصيل الزراعية وعدم بقاء الموارد المزرعية دون استخدام، وحتى تكون الأراضي الزراعية في إطار استخداماتها الرئيسية وأن عوائدها لم تخرج عن حدود القائمين على زراعتها، أو أسيء التصرف بها، فقد روى الصعب بن جثامة أن رسول الله ﷺ قد حدد أراضي الحمى[١٩] بقوله: «لا حمى إلا لله ولرسوله»[٢٠]، ممّا يعني أن تحديد أراضي المراعي لا يجوز إلا للرسول ﷺ، وأن حمى الأئمة بعده جائز كجوازه للرسول لأنه كان يفعل ذلك لصلاح المسلمين لا لنفسه، وكذلك من قام مقامه في مصالحهم، وبمعنى آخر، أن لا حمى إلا على مثل ما حماه الله ورسوله[٢١].

لقد أكد الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون من بعده على «الاستخدام الأمثل» للموارد الاقتصادية الزراعية. قال أبو يوسف: «حدثنا مسلم الخزاعي عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دفع خيبر إلى اليهود مساقاة بالنصف»، وقد سعى رسول الله ﷺ إلى هذا الاستخدام للعمل الزراعي في أراضي خيبر عندما وجد أن المسلمين (أي عرض

---

(١٥) أباظة، المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٦) رواه أحمد الترمذي.

(١٧) رواه مالك والشافعي. انظر: أبو زكريا يحيى بن سليمان بن آدم القرشي، **كتاب الخراج** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ٨٤.

(١٨) محمد فاروق العطام، «من أسباب الملكية في الفقه الإسلامي الاستيلاء على المباح،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة دمشق)، السنة ٣، العدد ٢ (ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ)، ج ١، ص ٢٢ - ٢٣.

(١٩) أراضي الحمى هي الأراضي التي تخصصت لتثبيت الكلأ ورعي المواشي وكذلك للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين.

(٢٠) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٠)، ص ١٨٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

العمل) وخبرتهم الزراعية لا تعكس القدرة على استخدام أراضيهم كافة، سواء تلك التي كانت في حوزتهم، أو التي منحت عن طريق الجهاد، فدعا إلى تركها في يد أصحابها على أن لهم النصف مما تزرع الأرض، مما يشير، ضمناً، إلى انخفاض مستوى عرض العمل تجاه الزيادة في الطلب عليه، والمشتق من اتساع أراضي الفتح ومتطلبات الجهاد من جانب، بالإضافة إلى أن تركيب مهارات العمل المزرعي المتوافر لم يكن في مستوى متطلبات أساليب الانتاج السائدة في أراضي خيبر، من جانب آخر. وقد أدت حصيلة هذه الظروف ومستجداتها إلى ممارسة استهدفت الحفاظ على مستوى الانتاج الزراعي السائد في المدى القصير كأحد معطيات الثوابت التي سادت في أرض خيبر، والتي لم يشأ الرسول ﷺ إحداث تغيرات هيكلية فيها في المدى القصير. وبقيت أرض خيبر على هذه الحال حتى ازداد عدد المسلمين، وتعمقت خبرتهم الزراعية في المدى الطويل في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فأجلى اليهود إلى الشام، وقسّم الأرض الزراعية بين المسلمين[٢٢]. وهكذا لم يشأ رسول الله ﷺ أن يعطي الأرض الزراعية للمسلمين آنذاك إذ كانوا غير قادرين على زراعتها، سواء من حيث قلة خبرتهم في زراعة محاصيل تخصصت بها أرض خيبر، أو أعدادهم الملائمة حجم الأرض الزراعية التي كانت أكبر من عرض العمل عند ذلك المستوى من وسائل الانتاج الزراعي التقليدية، خاصة وأن الوسائل تعتمد عند ذلك المستوى من الانتاج، استخدام قوة العمل بصورة أساسية مقارنة برأس المال في العملية الانتاجية الزراعية، إذ اتسم الانتاج الزراعي في تلك المرحلة من تطور الزراعة بأنه كثيف العمل مقارنة بكثافة رأس المال. وشاء رسول الله ﷺ أن يزيد عرض العمل ومهارته ليتلاءم مع حجم الرقعة الزراعية ونوعية الانتاج، وبذلك أعطى الأولوية للانتاج الزراعي واستبعد التحولات الانتاجية التي من شأنها خلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد الزراعي تحت ظروف ندرة العمل ومهارته في المدى القصير في المجتمع الإسلامي في دولة الرسول ﷺ، التي كانت بحاجة إلى رجال للفتوحات الإسلامية، فأحدث تغيرات في استخدام عناصر الانتاج ولا سيما الأرض والعمل، بحيث تبقى الحاصلات الزراعية في مستوى انتاجها السائد، فلا يكون للتحولات الدينية أثر في خفض مستوى الناتج الزراعي أو حجمه. وإذا كانت خبرة العرب في الزراعة، نسبياً، دون المستوى من المهارة التي يتطلّبها نمو الانتاج الزراعي في بعض الأراضي المفتوحة، فإن حياة الاستقرار، وحلولهم في الأمصار، دفعتهم إلى حيازة الأراضي واستصلاحها وزراعتها، وقد أكسبهم ذلك وعياً ومهارةً في العمليات الزراعية. ومما شجعهم على ذلك أن حيازة الأرض لم تكن حقاً لأحد دون آخر، بقدر ما هي حق

---

(٢٢) الجنحاني، **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام**، ص ١٥٨.

عـام لأفراد المجتمـع ما لم تكن الأراضي ملكـاً محـدداً[٢٣]، وقـد خلقت تلك الـظروف دافعاً للاستقرار، أدى بالانتاج الزراعي إلى حالة أفضل.

لقد اهتم الرسـول ﷺ بالتشغيـل التام للعمـل الزراعي، فسعى في دعـوته إلى اعتباره وسيلة رئيسة في تنمية الانتاج الزراعي، سواء من جوانب زيادة عـرض السلع الـزراعية في إطـار تشغيل هـذا المـورد، أو خلق طلب فعّـال من خلال زيـادة متوسط دخل الأفراد في المجتمـع الريفي، خـاصة وأن أرض الـدعوة الإسـلامية غلب عليهـا طابع النشاط التجاري وشبـه الرعـوي مقارنـة بالـزراعي، مما يتـطلب خلق توازن في تنمية قطاعات الاقتصاد القومي في تلك الدولـة. فقد رُوي عن أنس أن النبي ﷺ لمـا رجع استقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فقال: «ما هـذا الذي أرى بيـدك؟» فقال: «أثـر المسحاة أضرب وأنفق على عيالي»، فقبّل النبي ﷺ يده وقال: «هذه يد لا تمسّها النار»[٢٤]. كما ذكر الرسول ﷺ رجلاً كثير العبادة متفرغاً لها، فسأل: «من يقـوم به؟» قـالوا: «أخـوه»، فقال: «أخوه أعبد منه»[٢٥]. وبذلك فضّل العمل، وفق التوازن في فرائض العبادة، على البطالة في إطار الإسراف في تلك الفرائض.

وبـالـرغم من أن الـرسـول ﷺ سعى إلى نشر الـدعـوة في مجتمـع اتّسم بقيـود العلاقات الاجتماعية القبلية وتعدد الاتجاهات الـوثنية، وان المجتمـع ساده صراع بـين الإصرار على نشر المبادىء الإسلامية من ناحية، وعمق التيـارات المتناقضـة من ناحيـة أخـرى، وان تلك المبادىء تـتـطلب توظيف جميـع الـوسـائـل لاتسـاع رقعـة الـدعـوة الإسـلامية وتعميق مفهـومها، إلا أن الـرسول ﷺ دعـا إلى العمل في مجـالات الانتاج الزراعي حتى لو كان ذلك على حساب بعض نـوافل العبـادة عند مستـوى كمّيّ أعلى من مستوى الفرائض الأسـاسية، وهي نـظرة شمولية في إطار من المبـادىء الأساسيـة للإسلام، اعتمد فيها الاتجاهات الرئيسية للاقتصاد الكلي في بناء الدولة.

وفي مجال العمل الزراعي، لا بد من الاشارة إلى أن ظاهرة «العبيد»، وهي قوة العمل الرئيسة في بعض مجالات النشاط الاقتصادي الزراعي، تُعَد حقيقة قائمة ورثها الإسلام عن العصور التي سبقته، وشجع في أكثر من آية وحديث على التخلص منها، ولكنهـا بقيت سائـدة مدة من الـزمن. إلا أن الملكية الـزراعيـة في المنـظور الإسـلامي وتشجيعه زوال ظاهرة «الرق» لم تخضع لعلاقات استغلالية في الانتاج، كما هو معروف

(٢٣) أحمد عبد الله الحسو، «الدور القيادي لعرب المدن في نشأة الحضارة العربية والإسلاميـة،» مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ٣٢ (١٩٨٧)، ص ٢٧٩.

(٢٤) الجنحاني، المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٢٥) محمد شوقي الفنجري، «الإسلام وعدالة التوزيع،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الاقتصاد الإسـلامي التي نظّمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربيـة، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٤٧.

في منهجية العلاقات المستغلة في النظريـات الوضعيـة، بقدر مـا كانت تلك العـلاقات تنحصر وتتزامن في حدود ظاهرة العمل المزرعي للعبيـد وإصرار الفكر الإسـلامي على عتقهم.

ولم يقـلّ اهتمام الـرسول ﷺ بـالموارد المـائية عن اهتـمامـه بـالأرض الـزراعيـة، باعتبارها من الموارد الـرئيسة في العمليـة الانتاجيـة الزراعيـة وأنها المحدِّد الأسـاسي في تنظيم الزراعة العربية الإسلامية وتوسّعهـا. فقد روى أبـو الزنـاد عن الأعرج عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «من منع فضل الماء ليمنع بـه فضل الكـلأ منعه الله فضـل رحمته يوم القيامة»[٢٦]، وبذلك ساوى صاحب الرسالة بين من يمنع التوزيع الأمثـل لمياه الـري في زراعة الكلأ وإمكانية إضفـاء رحمة الله عـلى عباده يـوم القيامـة. وفي قول عن أبي سنان الشيباني عن ابن بريدة، قال: «منع فضل الماء بعـد الري من الكبـائر»[٢٧]، والكبـائر عند الله أقصى درجات العقاب، وبذلك يأتي منع مياه الري عن الحقول الزراعية بعد الاكتفاء منها في مستـوى الشرك بالله. وإن دلّ ذلـك على شـيء، فإنه يشـير إلى أهمية توزيع الموارد المائية التي اتّسمت بالندرة، وذلك باعتبارها قيداً على التوسـع في الانتاج الزراعي، في ذلك العصر. وعند مستوى تلك الندرة، رفع رسول الله ﷺ، وهو قائد الأمة وصانع سياستها الاقتصادية، والاقتصادية الزراعيـة، الاهتمام بـاستخدام مـوارد المياه إلى مستويات قصوى من الأهمية، تصل في حالة انتهاج سياسة توزيـع سيئة، إلى مستوى الكبائر عند الله، باعتبار أن مياه الإرواء تعد أسلوباً لتوزيع الدخل بين أفـراد المجتمع الزراعي.

كـما دعا الـرسول ﷺ إلى التنميـة الزراعيـة في أكثر من حـديث مسند يمكن أن يكون قانوناً اقتصادياً في ذلك المجال. فقد جاء في حديث له ﷺ: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر»[٢٨]. فقـد رفع بـذلك من يقوم على غـرس فسيلة نخل في زمن قيـام الساعـة، إلى مصاف من لهمَ أجـر عند الله، وساوى بذلك بين تنمية الموارد الزراعية والعبـادة، ورفع أولئـك الذين يسعـون إلى تسارع التنمية الزراعية إلى مصاف الذين يخصّهم الله بـأجر في الآخـرة، ولا شك في أن الرسول ﷺ قد ضرب مثلاً بقيام الساعة باعتبـارها آخـر مطاف الحيـاة الدنيـا. وبالرغم من أهمية أولويات ذلك الـزمن، فقد وضـع الرسـول ﷺ التنمية الـزراعية في أولـويات الـواجبات التي عـلى الإنسان أن يقـوم بهـا في نهايـة التـاريـخ البشري عـلى الأرض، وهي أقصى حـالات السعي إلى التنمية الاقتصـاديـة الـزراعيـة في التـاريـخ والفكر الاقتصادي، ولا شك في أن لأنماط ملكية الأرض الزراعية وعلاقاتها الانتـاجية

(٢٦) الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.
(٢٧) ابن آدم القرشي، **كتاب الخراج**، ص ١٢.
(٢٨) أخرجه البخاري.

مكانتها الموضوعية في مجتمع عصر الرسالة والعصور التالية، وذلك لمحتواها التوازني في سيادةٍ نمطيـةٍ للملكية الـزراعية تضم في جـوانبها فـروض تحقيق التنمية الـزراعية كـما تعرفها نظريات النمو والتنمية، من جانب، وتعميق فهم الشرعية الإسلامية للعلاقات الانتـاجية، من جـانب آخر. وهـذه أقصى حـالات الابـداع التي تـربط بـين التنـظير الإسلامي والتطبيق الموضوعي لإشكالية الأرض الزراعية في العديد من قارات العالم.

وفي ضـوء المبادىء التي احتـوتها الـرسالـة الإسلاميـة وتـوجيهـات النبي ﷺ في العـديد من أحـاديثه، تشكلت «أنمـاط ملكية الأرض الـزراعيـة»، وهي المسـألـة التي تتحدد في ضوئها العلاقات الانتاجية. وكانت أنماط الملكية الـزراعية في عهـد الرسـالة تتحـدد في ضوء مـوقف المالـك من الإسلام ووظيفـة الأرض الاجتماعيـة في استخدام الموارد الزراعية[٢٩]، وذلك لضمان حقوق عادلة للمجتمـع والأجيال القـادمة. وهكـذا أصبحت مسألة الأرض الزراعية هي الأساس في صياغة البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية وتشكيلهـا. وقد تم تـوجيه طبيعـة الأحداث في المجتمـع الإسـلامي[٣٠]، إلى مـا تحتله الموارد الزراعية من أهمية نسبية عالية في النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات، وقـد تحـددت أنماط الملكيـة[٣١] الـزراعيـة بـالأراضي العـامـة، وتتضمن: الأراضي المحـررة بـالحرب والأراضي المـوات والأراضي العامـرة طبيعياً في الـدولـة الإسـلاميـة، وبعض الأراضي المحررة بالصلح (وحسب شروط الصلح)، ثم الأراضي الخاصة، وتتضمن: الأراضي المحررة بالإسلام الطوعي وبعض الأراضي المحـررة بالصلح (وحسب شروط الصلح). وبمعنى آخـر، إن الأنماط الحيـازية لـلأراضي الـزراعيـة تحت حكم الـدولـة الإسلامية في عهد الرسالة والخلفاء الراشدين تحدد بالآتي:

ـ الأراضي التي أسلم أهلها، هي لهم وتُعَد عشريـة. وقد جـاء في كتابـات أبي عبيد القاسم بن سـلام في القانـون الإسلامي الاقتصـادي، ما يـلي: «وجدنـا الآثار عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده قد جاءت في افتتاح الأرضـين بثلاثـة أحكام: أرض أسلم عليهـا أهلها فهي لهم ملك ايمانهم وهي أرض عشر، لا شيء عليهم فيها غيره»[٣٢].

ـ أراضٍ بقي أهلها على دينهم ولم يدينوا بالإسلام، ولكنهم رضـوا بأن يعملوا تحت ظل الدولة الإسلامية ووفقاً لقوانينها في استخدام ومعاملة الأراضي الزراعية.

ـ الأراضي التي حـارب أهلها المسلمـين وقاومـوهم حتى انتصر عليهم الإسلام

---

(٢٩) السامرائي، «ملكية الأرض في الفكر الاقتصادي ورأي الإسلام فيها،» ص ١١٥.

(٣٠) اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**، ص ٥٤.

(٣١) محسن خليـل، **في الفكر الاقتصـادي العربي الإسـلامي** ([بغداد]: وزارة الثقـافـة والإعـلام؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٧٥.

(٣٢) المودودي، **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**، ص ٢٣.

ولم يذعنوا إلا مكرهين، عوملت بثلاثة طرق مختلفة باختلاف الظروف والمتغيرات المحيطة بها: فقد أقام أهل مكة في أراضيهم واعتبرت عشرية، وعوملت أرض خيبر معاملة أخرى كما سبق الاشارة إليها، بينما اعتبرت أراضي الشام وسواد العراق وما افتتح من بعدهما ملكية الأمة الإسلامية[٣٣].

- القسم الأخير من الأراضي هي أراضي الصوافي والموات، واعتُمد في ضوء ذلك التقسيم نظام للضرائب، فالأراضي التي فُتحت عنوةً ولم توزع على الفاتحين اعتبرت ضريبتها خراجية، وطُبقت الضريبة نفسها (الخراج) على أراضي الصوافي وهي أرض النبلاء الفرس والروم الذين قُتلوا أو هربوا، وأصبحت لبيت المال يتصرف فيها الخليفة حسب تقديره، بينما اعتمد أسلوب العشرية للأراضي التي اقتطعت من الصوافي لتمليكها للعرب. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ضريبتين قد فُرضتا على الفرس: الخراج للأرض، والجزية على الرقبة أو الرأس في حالة عدم إسلامه، فإذا فعل سقطت عنه، وتسقط الأخيرة أيضاً متى أسلم[٣٤].

ويشير هذا النمط التوزيعي الأول للأراضي إلى طبيعة استخدامها، بينما يشير النمط الحيازي إلى موقف الحائز من العقيدة السائدة في المجتمع. ولا شك في أن نمطية ملكية الأرض، كونها خاصة أو عامة، لا تعود إلى موقف مرحلي، بل تعكس أسلوباً مبدئياً اعتمد العقيدة الإسلامية ومضامين الآيات القرآنية وأحاديث النبي ﷺ التي ارتبطت بانتشار مبادىء الوحي في تلك الحقبة من التاريخ. فقد انفرد المنحى الإسلامي في مجال نمط ملكية الأرض الزراعية بالتعددية[٣٥]، حتى يتيح وجود مساحة واسعة من المعالجة للانتاج الزراعي وعلاقاته، خاصة وأن الدعوة الإسلامية اتسعت بعيداً عن تلك الأراضي التي نزل فيها الوحي، وكان يمكن معالجة أنماط ملكيتها الانتاجية في اطار محدد من العلاقات الانتاجية في الأراضي الزراعية التي نزلت أو توسعت فيها الدعوة الإسلامية. إلا أن الرؤية الموضوعية للشريعة الإسلامية أجازت تعددية المعالجات في اطار من الشرعية بسبب اتساع رقعة الأراضي الإسلامية من المشرق إلى المغرب، الذي ترتب عليه تباين حاد في مراحل الانتاج وعلاقاته، وأدى إلى اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انماط الملكية وأشكالها، وذلك لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي لتاريخ تلك البلدان التي تم فتحها في عهد

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٤) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣٥) حسين ج. العسكري، «مضامين العلاقات الاقتصادية في الإسلام بين ملكية الأرض واستزراعها: دراسات في الاقتصاد الإسلامي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي، ٢، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة، ١٩٨٥، ص ٣٦٩.

الرسالة والخلفاء الراشدين؛ وكذلك رؤية الرسول ﷺ وتنبؤه بمُديات التوسع المنتظر في رقعة الأرض الإسلامية، ومن ثم يتطلب ذلك سيادة تعددية المعالجات في اطار الشريعة الإسلامية. وعليه، فإن تلك المعالجات والممارسات اشتركت في أن تجعل من الملكية الزراعية مجالاً لأن تكون مؤدية التزاماتها نحو المجتمع، وفي مقدمة تلك الالتزامات دفع «الريع الاقتصادي»، سواء في صورته الخراجية أو العشرية، إلى الدولة، وعدم الإضرار بأموال المجتمع بحيث لا تُترك الأراضي الزراعية دون استثمار أو تشغيل مواردها. وبهذا فإن المحتوى الفكري للمسألة الزراعية اعتمد العدالة الاستخدامية أكثر من اعتماد المساواة التوزيعية لعنصر الأرض الزراعية تأكيداً لقوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقربُ للتقوى﴾[٣٦]. وبالرغم من أن ذلك سيؤدي إلى خلق تفاوت في توزيع الأرض، لكن حدود التفاوت لا تشكل تطرفاً في تفاوت توزيع الثروة، وبذلك فإنه يحقق مستوى من التوازن عند مستوى من التشغيل لعنصري العمل والأرض، وهي مسألة اهتمت بها المفاهيم الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي. فعلى الصعيد **الجزئي**، فإن المواءمة بين العمل في صورته الاستخدامية في مجال الزراعة، من جانب، ومساحة الأرض الزراعية، من جانب آخر، تؤدي بالمشتقات الاقتصادية لتكاليف الانتاج الزراعي إلى حدودها الدنيا في اطار أساليب الانتاج السائدة. كما يشير ذلك، على الصعيد **الكلي**، إلى الاستخدام التام للموارد الأرضية الزراعية، ومن ثم يترتب عليه تعظيم حجم الناتج الزراعي، باعتبار انه اعتمد مبدأ الاستخدام، بينما لو اعتمد مبدأ المساواة في توزيع الأراضي الزراعية، لأدى في صورته الجزئية إلى عدم المواءمة بين حجم الأرض والقدرة الاستخدامية للعمل، ومن ثم ينجم عن ذلك وفورات أو لاوفورات السعة. وفي كلا الأمرين سيكون هناك قدر من الأرض أو قدر من العمل خارج إطار الاستخدام، وهو ما لا تقبله المفاهيم الاقتصادية في اطارها الكلي.

شكّل نمط ملكية الأرض الزراعية وعلاقاتها الانتاجية، في أحد جوانبها الأساسية، ضمان الملكية الخاصة، ولا سيما أن الملكيات في ذلك الزمن لم يتسع جزء كبير منها إلا في حدود وسائل الانتاج التقليدية.

وبالرغم من كل ما تتّسم به الملكية الخاصة في صورتها المجردة، من جوانب ايجابية أو سلبية، فقد بقيت في الفكر الإسلامي في عصر الرسالة حقيقة مؤكّدة في العديد من الآيات القرآنية وأحاديث الرسول ﷺ، ولكن حدود تلك الملكية لا يشكل استخدامها تفاوتاً واسعاً في الثروة، وهو ما أكد في قوله تعالى **﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾**[٣٧].

---

(٣٦) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٨.

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية ٧.

أما النمط الآخر من الملكية، فهو الملكية العامة، وقد اعتمد «ملكية الأمة للأرض العامرة» و«ملكية الدولة لأرض الموات». ولا يختلف هذان المنطلقان في المضمون الاجتماعي للملكية، ولكنهما يختلفان في الشكل التشريعي. فيشير المفهوم **الأول** إلى الأرض الصالحة للزراعة والممكن استثمارها، وبالتالي قدرتها على اشباع حاجات الأفراد في المجتمع، ومن ثم قدرتها على تحقيق قدر من التوازن السلعي. بينما يشير المفهوم **الثاني** إلى الأراضي التي لم تعمر قط أو ما خرب بعد عمارته، فتكون ملكاً للدولة. واعتمد بقاء النمط الأخير وسيادته، من تحوله إلى انماط أخرى من الملكية، على طبيعة استخدام الأرض ووظيفتها الاجتماعية. ولا تسمح الشريعة بأن تمنح للفرد حقاً في رقبة الأرض العامرة باعتبارها ملكاً ذا طبيعة اجتماعية، بينما سمحت الشريعة بامتلاك أراضي الموات، واتفق فقهاء المذاهب على إحياء أرض الموات واختلفوا في أسلوب إحيائها في ما إذا كان إحياؤها بإذن من الإمام أو من دونه[38].

إن المنهجية التي اتّبعها الرسول ﷺ في مجال الانتاج الزراعي، أنه سعى إلى الحفاظ على الناتج عند مستواه، والإبقاء على علاقات الانتاج السائدة في حالة عدم امتلاك مستوى مناسبٍ من الخبرة الزراعية في بعض الأراضي المفتوحة، بينما وُزعت الأراضي المفتوحة عنوةً بين فاتحيها كإحدى صور إعادة توزيع الدخل الزراعي بين المسلمين، وتمّت معالجة الأراضي المفتوحة صلحاً على ما صولحوا عليه[39]. فإن اتفقوا على أن الأرض لهم، يؤدون عنها خراجاً ولهم أن يتصرفوا فيها، وإن صولحوا على أن الأرض للفاتحين يؤدون عنها الجزية والخراج، فليس لهم حق التصرف بالأرض. أما الأراضي التي فُتحت عنوةً، فقد اختلف الفقهاء إزاءها بين تقسيمها على المقاتلين، أو أن تكون وقفاً على المسلمين ينتفعون بخراجها[40]. بينما بقيت الأراضي التي أسلم عليها أصحابها ملكاً لهم وتعد عشرية، وكذلك تُعد أرض العرب عشرية، سواء فُتحت صلحاً أو عنوةً، ولم يقروا أهلها الشرك. أما أراضي الخراج فهي التي فُتحت عنوةً وتُركت باستخدام أهلها، أو كانت عشرية وتملّكها ذمي[41].

وهكذا نجد في الإطار العام للفكر الإسلامي في عهد الرسول ﷺ، أن الاجتهاد في معالجة الأرض وعلاقات الانتاج، إنما تمّ في ضوء المبادىء، مستهدفاً أمرين، **أحدهما**، أن الأراضي الموزعة على المسلمين أو التي أعيد توزيعها بالفتح

---

(38) الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية** (الكويت: [د. ن.]، 1982)، ج 2، ص 241 ـ 242، والماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص 177.

(39) الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، **الاستخراج لأحكام الخراج** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1979)، ص 12.

(40) الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المصدر نفسه، ج 3، ص 118.

(41) المصدر نفسه، ص 119.

الإسلامي أدى إلى تغيرات في حجم الناتج، وبمعنى آخر إن إعادة توزيع الموارد أدّى إلى زيادة الانتاج الزراعي عند المستوى نفسه من الموارد، بينما بقي الانتاج الزراعي عند مستواه في حالة محدودية الخبرة والمهارة في زراعة بعض أنواع المحاصيل الزراعية لبعض الأراضي الأخرى، أي بقاء حجم الانتاج الزراعي عند مستواه في حالة عدم إعادة توزيع الموارد المزرعية. ومن ثم فإن المشكلة الزراعية هي مشكلة توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وهذا ما يؤكده قوله تعالى: **﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾**[42]. **ثانيهما**، أن الإسلام سعى إلى إبقاء علاقات الانتاج في أفضل صورها في إطار الفروض الاجتماعية والقيود السياسية التي وجدها الفكر الإسلامي في المجتمعات التي سعى إلى فتحها. وفي مقدمة تلك العلاقات الانتاجية ما أشارت إليه أدبيات التاريخ والفكر الاقتصادي بـ «الإقطاع الزراعي»، والربط غير الموضوعي بين ذلك المفهوم ومثيله في أوروبا القرون الوسطى، أو التداخل لدى بعضهم الآخر في التحليل المنهجي لتطور تاريخ الأرض الزراعية في العصور التاريخية المختلفة. ومما عمق ذلك الاختلاف والتداخل أن «الإقطاع الزراعي» في ذلك العصر قد عرف مفاهيم مختلفة وطُبق بأساليب متباينة في العصور الإسلامية المتتالية، كما اختلفت تلك المفاهيم باختلاف مناطق العالم الإسلامي ضمن العصر الواحد أو العصور المختلفة، ولكن يبقى المصطلح الفقهي والمفهوم الاقتصادي «للاقطاع الزراعي» والذي اعتمده الإسلام فكراً وسعى إلى تطبيقه، هو ذلك النمط من علاقات الانتاج الزراعي الذي أشار إليه رسول الدعوة الإسلامية في عصر النبوة، والذي حدد الاقطاع أن يكون من أراضي الصوافي أو الموات، وألا يجوز اقطاع أرض هي على ملك مسلم. وأضاف عمر (رضي الله عنه) أن لا ينشأ عن الاقطاع ضرر لمسلم أو لأهل الذمة، وأن يقوم على استثمار الأرض مَن اقتُطعت له، ولا يكسب صفة التملك إلا بسبب العمل[43].

وهكذا نجد مدى الاختلاف بين المفهوم الاقتصادي والاجتماعي «للاقطاع الزراعي» في عصر الدولة الإسلامية في عهد النبوة، وبين ما ورثه من الدولة الساسانية والبيزنطية[44]، وبين ما آل اليه ذلك المفهوم في العصور التالية من استغلال وتبعية اقتصادية.

ويعود هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى المنهجية التي تم البحث في ضوئها، في أن المسألة الزراعية ونمطية الملكية والحيازة تختلف عن النماذج التي اعتمدتها بعض التفسيرات التاريخية أو المعاصرة حول إشكالية الانتاج الزراعي وعلاقاته الانتاجية، سواء في العصور الوسطى أو ما تلا ذلك تاريخياً، كما يختلف ذلك باختلاف الفروض

(٤٢) **القرآن الكريم**، «سورة ابراهيم،» الآية ٣٤.

(٤٣) الجنحاني، **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام**، ص ٢١١.

(٤٤) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٢٤.

التي تعتمدها منهجية التحليل في هذا العصر أو ذاك، من حيث اعتمادها العقيدة الإسلامية في اطار ومضمون «الوحي» و«السنّة المحمدية»، أو اعتمادها المناهج الوضعية بمدارسها المختلفة، وهنا تكمن الاشكالية أكثر مما يكمن الاختلاف في التكوين الفكري لتحديد نمط العلاقات الانتاجية وتفسيرها، سواء على صعيد النظريات التحليلية المختلفة لتلك الحقبة من التاريخ الإسلامي، أو التفسيرات المختلفة لفترات متباينة من ذلك التاريخ على مدى الأربعة عشر قرناً من الزمن.

ويمكن القول، بقدر كبير من التأكد، إن الحقبة الأولى من التاريخ الإسلامي التي تشمل دولة النبوة والعصر الراشدي، قد ساد فيها نمط من الانتاج له سماته وخصوصياته، إذ اعتمد المفاهيم العشرية والخراجية والجزية، وعكست تلك المفاهيم حدود العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية، وفيها كانت الدولة أكثر قوة في تنظيم وتطبيق العشر والخراج والجزية في أنماط الملكية الزراعية المختلفة، واختلفت بذلك عن أنماط الانتاج الأخرى سواء الآسيوية أو الاقطاعية. وفي اطار هذه المتغيرات ومستجدات الفكر الإسلامي، فإن نمطاً من الانتاج أخذ يتشكل في تلك المرحلة من التاريخ يمكن تسميته «نمط الانتاج العربي الإسلامي»، اتّسم بالحركية في مجال التطور الانتاجي والاستخدام الموردي لما يتضمن، في جزء منه، من حوافز الملكية وما يحيط ذلك النمط من المبادىء الإسلامية، تحميه بقدر أو آخر من الانحراف عن العلاقات «الاقتصادية الاجتماعية» التي جاء بها القرآن. ومما يرجح ذلك أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبشرية، وفقاً لرؤية الوحي، لا يجري بصورة تلقائية، وان تطوره لا تحكمه صراعات مادية، بقدر ما يتحدد ذلك التاريخ وتطوره بقوانين أكدها القرآن الكريم وسُنن احاط بها الرسول ﷺ.

واهتم الخلفاء الراشدون من بعد رسول الله ﷺ، بمجال المسألة الزراعية ورسم ملامح البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، آخذين بنظر الاعتبار حدود الشريعة الإسلامية. فقد أبقى أبو بكر على العلاقات الانتاجية في أرض خيبر، واستمر أصحابها في زراعتها مساقاة بالنصف، وتمت معالجته الأراضي الأخرى بهدي الوحي،وأحاديث الرسول ﷺ. وعندما توسع الفتح الإسلامي في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب، وأخذت حدود الدولة الإسلامية تبتعد عن مركز الخلافة، وحتى ينحصر الاجتهاد في مسألة الاقطاع، حدّد قواعد ثابتة لإحياء الأراضي الموات والشروط التي يتبعها الإمام في ما يعطيه من الأراضي الزراعية.

والتزاماً بحدود الشريعة الإسلامية، فقد كان اهتمام الخليفة عمر بالبنى الاقتصادية ـ الاجتماعية واسعاً، مستهدفاً سيادة تكوين يتسم بالعدالة بمفهومها الإسلامي. فقد حرص على سيادة مفهوم العدالة ولم يسمح بالتوسع في إقطاع الأرض

الزراعية، ورفض تقسيم أراضي العراق والشام بين الذين افتتحوها، وقال: «قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ولئن بقيت ليبلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه في وجهه»[٤٥]. وقد جاء قرار الخليفة عمر في خضم التوسع في فتوح البلاد وتكوين بنى الدولة الإسلامية، ادراكاً منه أن توزيع الأراضي الزراعية والتوسع في اقطاعها، سيؤدي إلى بناء عصر جديد ذي سمات اقتصادية ـ اجتماعية تتعارض والمبادىء التي جاء بها الوحي، كما تعد مثبطة حركة الجهاد في سبيل الله. ولكن عهد الخليفة عثمان شهد توسعاً ملحوظاً في ظاهرة «الاقطاع الزراعي»، واهتماماً واسعاً في الزراعة، سواء على صعيد الانتاج الزراعي أو علاقاته. ويشير بعض المؤرخين إلى أن عهد عثمان لم يخلُ من تجاوز بعض القواعد التي وضعها الإسلام في عهد الرسول ﷺ وعمقها عمر بن الخطاب.

وبالرغم من تعدد التفسيرات في هذا المجال، التي دعت الخليفة عثمان إلى عدم التراجع عن ظاهرة التوسع في اقطاع الأراضي الزراعية واطراد الاهتمام بالزراعة، إلا أن سيادة ظاهرة الهجرة إلى الأمصار من الجزيرة العربية كانت أحد المتغيرات التي دعت إلى ذلك التوسع والاهتمام بالزراعة. فقد طرأت تغيرات كبيرة في ديمغرافية الجزيرة العربية بعد التحولات الدينية التي دفعت بالقبائل العربية إلى الانتقال إلى الأمصار. وكان لتأثيرات الاستقرار في المدن وسيادة الحياة الحضرية أنْ عزف بعض من تلك القبائل عن الزراعة في بادىء الأمر، ولكن أشراف القبائل كانوا قد تنبهوا لأهمية الأرض في ذلك العصر[٤٦]. كما أن حياة الاستقرار لعرب الجزيرة من فترة التحولات الحاسمة الأولى دفعت البعض منهم إلى البحث عن الأراضي الزراعية، بينما عمل البعض الآخر في اقتصاد غير زراعي. وقد ترتب على ذلك أمران رئيسيان دفعا الخليفة عثمان إلى التوسع في إبعاد المسألة الزراعية خارج القيود التي وضعت قبله وهما:

١ ـ ان أشراف القبائل العربية عندما هاجروا إلى الأمصار واستقروا فيها كانوا تحت وطأة الالتزامات المادية تجاه الأفراد من مجتمعاتهم فانتبهوا لأهمية الأرض الزراعية واتجهوا إلى امتلاكها، خاصة الأراضي الموات والخراجية، وعملوا على زراعتها في صور متعددة. ودفعت حياة الاستقرار ببعض أفراد القبائل المهاجرة إلى حيازة الأراضي الزراعية واستصلاحها وزراعتها، خاصة الذين يرجعون في أصولهم إلى مجتمعات زراعية قبل هجرتهم إلى الأمصار، مما أدى في صورته النهائية إلى خلق تماثل اقتصادي

---

(٤٥) يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف، كتاب الخراج (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٤.

(٤٦) الدوري، المصدر نفسه، ص ٢٢.

واجتماعي في حياة العرب[٤٧]، كما اضعفت الاشكال المختلفة للصراع بين المهاجرين إلى الأمصار وعرب المدن.

٢ ـ ان تزايد الاهتمام بمسألة الهجرة إلى الأمصار، باختلاف دوافعها، أدى إلى زيادة أعداد المستقرين في الأمصار خلال العهد الراشدي، وهذا بحد ذاته خلق أسواقاً تضمنت تزايداً في الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدن التجارية خاصة بعد تلك التغيرات الديمغرافية التي خلقتها ظاهرة الهجرة. وقد تطلب ذلك، العمل على توفير قدر من العرض المناسب لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الزراعية في المجتمع العربي الإسلامي، دفع بقيادة الدولة إلى مواجهته بالتوسع في الزراعة العربية. وهكذا نشأ تيار في التحليل التاريخي لإقطاع الأرض، يفسر تصرف عثمان في الأرض بأنه ناتج من حصيلة الظروف والمتغيرات التي استجدت في خلافته، وأن جزءاً من التوسع الذي حصل في عهده جاء ناتجاً من عمليات بيع الأراضي التي سمح بها[٤٨].

أما في عهد الخليفة علي بن أبي طالب، فقد تم التأكيد على السياسة الزراعية التي سلكها الخليفة عمر بخصوص أراضي الدولة من الصوافي والموات. ولقد أكد الامام علي مبدأ العدالة، في التعامل مع المتغيرات المؤثرة في الملكية الزراعية. فقد أوصى أحد عماله قائلاً: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومَن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو احالة، اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح أمرهم»[٤٩]. فكان اهتمامه بالدرجة الأولى هو إعمار الأراضي الزراعية، من جانب، وضمان استمرار عرض مستقر من المحاصيل الزراعية، من جانب آخر.

وانتهى الفقهاء إلى أن الممارسات العملية في عهد الرسول ﷺ، والخلفاء من بعده، تُعَد من شروط الاقطاع، حُددت بها قيادة الدولة الإسلامية من بعدهم، وفي مقدمتها أن لا يجوز إقطاع المراعي والمحتطب، والحد الفاصل أن يُسمع صوت الرجل من أدنى الأرض المملوكة له، وان لا تكون ملكاً لأحد والمقطع إليه مسلماً، ولا يجوز اقطاع المال الظاهر للعين كالشجر والنخيل، كما لا تقطع أرض الخراج لأن رقابها وقف وخراجها أجر، بالإضافة إلى التأكد من قيام المقطع إليه بعمارة الأرض، فإن

---

(٤٧) الحسو، «الدور القيادي لعرب المدن في نشأة الحضارة العربية الإسلامية،» ص ٢٧٩.

(٤٨) محمد عبد القادر خريسات، «القطائع في صدر الإسلام،» **دراسات تاريخية** (سوريا)، العددان ٢٧ ـ ٢٨ (أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٧٨.

(٤٩) نجمان ياسين، **تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين** (نينوى: شركة بيت الموصل، ١٩٨٨)، ص ١٠٠.

امتنع عن احيائها فإن حكمها إلى الإمام، ويسري على أراضي الاقطاع ضرائب ما لغيرها من الأراضي الزراعية[٥٠].

وبذلك يمكن القول إن مبادىء الوحي وأحاديث الرسول ﷺ وممارساته، في المسألة الزراعية، سواء على صعيد الانتاج أو علاقاته، تعد قوانين أساسية في الشريعة الإسلامية، وقد احتوت في جوانبها من القوانين الاقتصادية ما صعب على المذاهب الوضعية التفوق عليها في صياغة العلاقات الانتاجية الزراعية. وبالرغم من أن هذا المبحث لا يُعد متخصصاً في الاقتصاد الزراعي الإسلامي بقدر ما هو محاولة تحديد المسارات الرئيسة للمقولات التي تحكم العلاقات الزراعية، إلا أن البحث في الاقتصاد الزراعي الإسلامي يشير إلى أن محتوى أكثر من آية وحديث ورد في مضامين القوانين الوضعية، سواء في المعالجات الاقتصادية الجزئية أو الكلية، في العصور الكلاسيكية أو المعاصرة، التي عالجت أزمات الاقتصادات السوقية أو الاشتراكية وكانت تحوي في جوانبها المختلفة فكر الرسالة وأحاديث رسولها ﷺ، وضعت كلاً أو جزءاً في صورتها الوصفية أو القياسية، وأطّرت نظرياً لتلائم إشكالية العصر وتناقضاته ولتتكيف وفق متغيرات المشكلة الاقتصادية ومعالجاتها.

ثانياً: المسألة الزراعية في العصر الأموي

بعد انتهاء خلافة علي بن أبي طالب، انتهى عصر الخلفاء الراشدين وبدأ عصر الدولة الأموية. وبالرغم من قصر الفترة الزمنية بمنظور العصور التاريخية والتي استغرقت ما بين (٦٦١ - ٧٥٠م.)، فقد تولى الخلافة لإدارة المجتمع الإسلامي ثلاثة عشر خليفة بدءاً بمعاوية بن أبي سفيان وانتهاءً بخلافة مروان الثاني. وقد شهد العديد من مناطق الدولة في فترات العصر الأموي ازدهاراً في الانتاج الزراعي واستثماراً في مجالات الري واستصلاح الأراضي الزراعية، أدى في بعض من جوانبه إلى استقرار الخراج. وشهد مطلع العصر الأموي تحسناً في الأراضي الزراعية واستقراراً في مستوى خراجها[٥١]، كما أولى مسلمة بن عبد الملك (٦٨٢ - ٧٣٩م.) الزراعة ومشاريع الري اهتماماً كبيراً[٥٢]، فاستصلح أراضي واسعة في أرض السواد ووفر لها المياه للري من خلال انشاء نهرين واسعين، ووجد في الزراعة استقراراً للعرب وتوطينهم[٥٣]. وقد أثر

---

(٥٠) خريسات، المصدر نفسه، ص ٨٦ - ٨٧.

(٥١) جمال محمد داود محمد جودة، **العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام** (عمّان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ١١١.

(٥٢) عواد مجيد الأعظمي، **مسلمة بن عبد الملك بن مروان** (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٨٠)، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٥٣) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٣٩ - ٤٠.

انتاج الأراضي المستصلحة هذه في عرض المحاصيل، وكان بامكانه التأثير في اسعار السوق للحاصلات الزراعية. كما شهدت فترة الخليفة هشام بن عبد الملك نشاطاً واسعاً في هذا المجال. وقد وُضع في عهد الأمويين تقويم تُتّبع فيه مواعيد الزراعة والعمليات المزرعية، وعرف «بالتقويم القرطبي» مما يوضح مدى الاهتمام بالزراعة. وبالرغم من اهتمام بعض الخلفاء في العهد الأموي بالنشاط الزراعي، سواء في مجال الاستثمار كاستصلاح الأراضي وانشاء القنوات. أو في مجال العمليات الزراعية كالتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية، فإنه قد تخلل هذا العصر علاقات انتاجية في القطاع الزراعي ابتعدت في أسلوب تكوينها وبنيتها عن تلك التي جاء بها الرسول ﷺ، وترتب على ذلك الانحراف في علاقات الانتاج عن مساراتها التي تعتمد المنظور الإسلامي، وتناقضت في مضمونها مع المقولات التي أوصى بها الراشدون وبالذات عمر بن الخطاب، حول عدالة الاقطاع وفرض الخراج والجزية.

إن العديد من الأراضي الزراعية تغير شكل حيازته وأصبح لسلطة الدولة الأموية تأثيرات في النمط الحيازي واستخداماته الزراعية لصالح فئات دون أخرى. وقد نهج بعض من رموز الدولة خطى الخلفاء الراشدين وخاصة الخليفة عمر بن عبد العزيز، إلا أن الاتجاه العام للتركيب الحيازي للأراضي الزراعية في العهد الأموي اتجه نحو التوسع الاقطاعي وتركز مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تحت إدارة عدد محدود من صفوة المجتمع الأموي وأشراف القبائل[٥٤]، بحيث إن الموارد الاقتصادية الزراعية الرئيسة، وهي الأرض، قد أعيد توزيعها سواء تلك الموجودة في الجزيرة العربية، أو في البلاد التي تم تحريرها أو فتحها بصورة لا يؤدي معها ذلك التوزيع إلى كفاءة استخدامها. وترتبت على ذلك سيادة علاقات انتاجية غير متكافئة بين موردي العمل والأرض في أجزاء من أراضي الدولة الأموية. ومما ساعد على تعميق تلك الحالة سيادة حالة عدم التوازن التي عمت الدولة الأموية وما ترتب عليها من افتقار إلى الأمن بالنسبة إلى صغار الملاك[٥٥]. ففي الوقت الذي استأثرت نخبة من الأمويين بالإقطاع الزراعي، فإن الجزء الأكبر من المجتمع الإسلامي، وخاصة أفراد القبائل، كان يعاني حرمان امتلاك الأراضي الزراعية. ونتيجة ذلك التوسع في اقطاع الأرض الزراعية، فقد حصلت تجاوزات على الأراضي الخراجية وهي التي يفترض أن تكون تحت إدارة واستغلال غير المسلمين، يدفعون عنها الخراج مقابل زراعتها، مما ترتب عليه خروج عن السياسات العامة التي أوصى بها الرسول ﷺ وخلفاؤه. فقد تحكم

(٥٤) جاسم محمد شهاب البجاري، **في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي** (الموصل: مطبعة الجمهورية، ١٩٩٠)، ص ٧٣.

(٥٥) اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**، ص ٦٤.

معاوية بن أبي سفيان في أراضي الصوافي في العراق واقطع منها لمؤيديه، واقتُطعت في خُراسان قرى نسبت بأكملها إلى أشخاص قد استوطنوها مع قبائلهم، مثل قرية الكرماني وقرية الخزاعي[٥٦]، وصادر الحجاج اقطاعات المعارضين واقطعها لآخرين. وأمام هذه التغيرات الهيكلية في حيازة الأراضي الزراعية، فإن الموارد المالية المتأتية منها إلى الدولة أخذت بالتناقص، وقد أثر ذلك الانخفاض في الموارد المالية للدولة وأدى إلى تراجع التنمية الموردية لأراضي الاقطاع الزراعي. وأمام تزايد نفقات الدولة، من جانب، وتراجع ايراداتها، من جانب آخر، اضطر والي العراق الحَجاج إلى التشدّد في تحصيل الخراج من دون مراعاة انتاجية الأراضي الزراعية وتدني عمارتها. وقد دفع هذا التناقص إلى هجرة الفلاحين إلى الأمصار للتخلص من العبء الضريبي في صورته الخراجية الثابتة الذي فرضه الحجاج على الفلاحين[٥٧]. وأدت تلك الممارسات إلى اتساع مشكلة هجرة المزارعين من الريف إلى الأمصار، التي اختلف مضمونها ومفهومها في زمن الأمويين عنها في زمن الرسول ﷺ، الذي أكد أن لا حق لمسلم في الفيء والغنيمة إلا بعد الهجرة إلى المدينة، وكان مدلولها الانضمام إلى المسلمين ومن ثم الجهاد في سبيل الله. قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، انما جهاد ونية»[٥٨]، بينما هجرة الأعراب في زمن الحجاج جاءت نتيجة التناقض الواسع بين مستويات الدخول المزرعية المنخفضة والمتأتية من الحيازات الصغيرة وتدني وسائل الانتاج، من جانب، ومتطلبات الدولة لمستويات ثابتة من الخراج، من جانب آخر، بالإضافة إلى التباين الواسع في التركيب الحيازي وما ينجم عنه من تناقضات اجتماعية واقتصادية، كانت تلك كمتغيرات مساعدة على الإعداد لتنظيمات معارضة لتيار الخلافة الأموي، وأظهرت صورة الاحتجاجات الواسعة من الرعية حول منح القطائع شرعيتها في ما بعد، ولا سيما تلك القطائع التي منحت لأفراد الأسرة الأموية[٥٩].

وإذا كانت هذه صورة العلاقات الانتاجية الزراعية في المشرق العربي، فإن تأثير الاشعاع الفكري الإسلامي للمشرق في البلاد التي تم فتحها في المغرب العربي كان شديداً في ظل خلافة الأمويين، باعتبار أن المشرق العربي مركز الدعوة الإسلامية. وبالرغم من اختلاف التركيب الديمغرافي للسكان في المشرق عن نظيره في المغرب العربي، والذي يمثل بالنسبة إلى الأخير، الفلاحين البربر وقبائل البادية العربية

---

(٥٦) محمد عبد القادر خريسات، «القطائع في العصر الأموي،» دراسات (الأردن)، السنة ١٦، العدد ٢ (١٩٨٩)، ص ٤١.

(٥٧) جودة، **العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام**، ص ١١٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٥٩) خريسات، «القطائع في العصر الأموي،» ص ٣٠.

والمعربة[60]، فإن التأثير الواسع للتيار الإسلامي في المشرق العربي في العصر الأموي، والتناقضات التي حملتها انحرافات التطبيق للفكر الاقتصادي، وخاصة تلك المتعلقة بالأرض الزراعية، كانت إحدى مسببات ردود الفعل التي ظهرت صورها في عداء الفلاحين البربر للسلطة في المغرب العربي في نهاية العصر الأموي ـ العباسي[61].

وحتى لا نغرق في التبسيط في تحليل ظاهرة الاقطاع الزراعي في العهد الأموي، فإن حالة عدم الاستقرار التي سادت العلاقات الانتاجية في هذا القطاع لم يكن مبعثها الشريعة الإسلامية بقدر ما هو تحريف العقيدة الدينية في تنظيم النشاط الزراعي والمزرعي. قال أبو يوسف: «ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المتقبل إذا كان في قبالته فضل عن الخراج، عسف عن أهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه، وفي ذلك خراب البلاد وهلاك الرعية، والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبالته... ان الله قد نهى عن الفساد، قال عز وجل: **﴿لا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها﴾**»[62].

إن إطلاق تسمية «الاقطاع الإسلامي» على حالة الملكية الزراعية في العصر الأموي جاء تبسيطاً للمشكلة أكثر من تحليلها ومعرفة أبعاد تشكيلتها «الاقتصادية ـ الاجتماعية». وللإحاطة بإشكالية «الاقطاع الزراعي» في العصر الأموي، فإنه يتطلب النظر إليها باعتبارها ظاهرة ترتبط بالنظام أكثر من ارتباطها بالعقيدة، ومما يشير إلى ذلك أن تلك الظاهرة لم تأت موروثة من صاحب الدعوة الإسلامية بقدر وراثتها من النظم الاقتصادية الفارسية والرومانية، وبالتالي فإنها اقطاعية موروثة ترجع نشأتها وتطورها إلى تاريخ تلك الامبراطوريات[63]، ومما يشير إلى أن تلك الظاهرة لم تكن متأصلة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، أنها لم تتسم بتماسك بنيوي يعطيها صفة الترابط بين الظاهرة ومكوناتها، كما جاء ذلك الترابط في إقطاع العصور الوسطى في أوروبا، الذي فسر العلاقة بين الدولة والكنيسة. فالتوسع في اقطاع الأرض الذي شهده العصر الأموي لم يكن اتساعاً واحداً، ففي الوقت الذي سعى فيه الحجاج نحو التركيز الاقطاعي، فإن السلوك الاصلاحي الذي اتبعه عمر بن عبد العزيز كان يعد اصلاحاً زراعياً مقارنة بالتركيز الحيازي لاتجاهات الحجاج في مجال تحليل مكونات الاقطاع الزراعي، هذا إذا نظرنا إلى ظاهرة الاقطاع من منظور تتابعها الزمني خلال العصر الأموي، وكذلك يصح القول إنها لم تكن ذات اتساق بنيوي واحد، إذا نظرنا

(٦٠) سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ١١٢.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(٦٢) البغدادي، **كتاب الخراج**، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٦٣) عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٤٥ ـ ١٥٩.

إلى تلك الظاهرة في الفترة الزمنية[٦٤] ذاتها. ففي الوقت الذي خضع فيه بعض الأراضي الزراعية للاستغلال الاقطاعي في المشرق العربي نتيجة إلحاح العصبية القبلية والعلاقات الإدارية للدولة لتمليك الأراضي الزراعية، مثل أراضي ما بين النهرين، فإن الكثير من الأراضي الخصبة في المغرب العربي لم يخضع أصحابه للنظام الاقطاعي[٦٥]، ويفسر ذلك، التباين في سيادة تلك الظاهرة بين المشرق والمغرب العربي واختلاف بنيويتها في الفترة الزمنية نفسها. وظاهرة من هذا النوع تختلف في بنائها الحيازي وعلاقاتها الانتاجية بين فترة تاريخية وأخرى تالية لها، أو في الفترة الزمنية نفسها، ويصعب تأطيرها نظرياً، بقدر ما تفسر تكيفاً لظروفها «الاقتصادية ـ الاجتماعية» التي تحيط بها. ومن ثم، يمكن لتلك الظاهرة الزوال والاضمحلال بضعف تأثير المتغيرات التي نمت وتكيفت الظاهرة في ظلها، أو قد تأخذ تلك الظاهرة بالاتساع والتجسيد لمبادئها في حالة تكثيف أثر المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية المؤدية إلى ظهورها وتطورها. وان النظر إلى ظاهرة الاقطاع الزراعي في العهد الأموي من زاوية أخرى وبُعد آخر، أو تشكيلها وفقاً لمنهجية تاريخية أخرى، سيضعها في إطار من التبسيط يبعدها عن التحليل الموضوعي ويقربها من التحليل المقارن الذي يضم في جوانبه مكونات اقتصادية ـ اجتماعية مختلفة وآثاراً متباينة للظاهرة موضوع البحث. ذلك هو أحد جوانب الاشكالية الزراعية العربية الإسلامية في العصر الأموي.

ثالثاً: المسألة الزراعية في العصر العباسي

بدأ العصر العباسي بخلافة أبي العباس في عام (١٣٢هـ. / ٧٤٩م.) وانتهى بخلافة المستعصم بالله في عام (٦٥٦هـ. / ١٢٥٨م.). وبذلك فإن الثورة العباسية التي قامت من أجل تطبيق مبادىء الدين الإسلامي، استمرت ما يزيد على خمسة قرون من تاريخ الدولة العربية الإسلامية. وبالرغم من أن المؤرخين قد قسموا تلك الفترة إلى عصور بدأت بالعصر العباسي الأول وعصر النفوذ التركي والتسلط البويهي

---

(٦٤) يشير د. محمود اسماعيل في دراسة عن سوسيولوجيا الفكر الإسلامي إلى «أن مسار التطور كان واحداً على صعيد العالم الإسلامي بأسره، شاملاً كل جوانب بنيته، وإن اختلفت درجة ايقاعه ونسبة حركته ما بين القلب والأطراف. انظر: اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**، ص ٧٤. إن الجنوح إلى البناء السوسيولوجي في تحليل التكوين الحيازي في تلك الحقبة من التاريخ يبعده عن الإحاطة بالاشكالية الزراعية الأموية من جوانبها المختلفة، والإصرار على استخدام التفسيرات السوسيولوجية قد يوقعه في خطأ محدودية النظرة الواحدية إلى تاريخ المسألة الزراعية العربية الإسلامية وسماتها الاقتصادية الاجتماعية، وبذلك يصبح التحليل اسير قوانين وخلفية نظرية قد تبعده عن الرؤية الموضوعية للتغيرات التي تحتويها تلك الظاهرة في إطار قوانينها السائدة في المجتمع الأموي ـ العباسي.

(٦٥) مزيان، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

والسيطرة السلجوقية ثم العصر العباسي الأخير[٦٦]، إلا أن الاقطاعية الزراعية العربية وتطور العلاقات الانتاجية الزراعية يصعب اخضاعها للتقسيم نفسه، لما تتسم به الزراعة من تطور بطيء[٦٧] في ظل سيادة وسائل الانتاج التقليدية في العصر الوسيط. ومن ثم فإن دراسة المسألة الزراعية في العصر العباسي تحتم التداخل بين تلك العصور في اطار تقسيمها التاريخي. والواقع أنه بالإمكان تحديد ملامح سمتين واضحتين لها: **الأولى**، طبيعة تطوير وسائل الانتاج واستخدام التقنية الزراعية وخاصة تلك المتعلقة بالري وتحسين الانتاجية الزراعية، **والثانية**، الطبيعة الاتجاهية للعلاقات الانتاجية الزراعية الاقطاعية، ومن ثم مدى تطور هاتين السمتين وترابطهما خلال العصر العباسي، سواء في المشرق أو المغرب العربي.

في الجانب **الأول**، أبدى خلفاء العصر العباسي الأول عنايتهم بالزراعة وخاصة بتحسين نظام الري في الأراضي الواقعة بين النهرين، والتي كانت تعرف بأرض السواد لكثافة زراعتها، وانتشرت زراعة الحبوب في معظم بلدان الخلافة، بينما تركزت زراعة الكروم في اليمن والحمضيات في بلاد الشام[٦٨]. وكان للمدارس الزراعية وانتشارها أثر في تحسين الزراعة وتوسعها، وبدأ عصر من البحث في العلوم الزراعية أخذ شكلاً أكثر تنظيماً، حيث درست أنواع النباتات وصلاحيات التربة من حيث طبيعة زرعها والأنواع المختلفة للأسمدة في ضوء احتياجات النباتات المختلفة. وكان اهتمام العباسيين بصيانة شبكات الري واسعاً. إذ جعلوا عليها جماعة من الموظفين أطلقوا عليهم نعت «مهندسين» لتنظيم استخدامها وعدم تدفق المياه خارجها، وجعلوا للري ديواناً أطلقوا عليه اسم «ديوان الماء» وفيه ما يزيد على عشرة آلاف عامل[٦٩]، وكانت سجلاته تنظيماً للأرضي المروية وسبل إدارتها، وفي الوقت عينه استخدمت لتنظيم جباية الخراج. واتسمت تنظيمات الري في معظم الأراضي الزراعية المروية ببساطتها التنظيمية ودقة أدائها وكفاءتها، وقد ساهمت في توزيع حصص الماء على المزارعين بصورة عادلة[٧٠]، مما يشير في مجمله إلى التغيرات التقنية والتنظيمية التي دخلت الزراعة في العصر العباسي. واعتمد نمط التركّز في التوزيع الجغرافي للحاصلات الزراعية مبدأ

---

(٦٦) خليل ابراهيم السامرائي، طارق فتحي سلطان وجزيل عبد الجبار الجومرد، **تاريخ الدولة العربية الاسلامية في العصر العباسي** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ٢٢ و٣٥١.

(٦٧) مزيان، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٦٨) حسن ابراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ٤ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤)، ج ٢، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٢.

(٧٠) كلود كاهن، **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ فجر الإسلام حتى الامبراطورية العثمانية**، نقله إلى العربية بدر الدين القاسم (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٧٣.

الميزة النسبية في الانتاج إلى حد بعيد، فقد اشتهرت مصر والعراق بزراعة «الحنطة»، بينما اتسعت زراعة «الذرة» في جنوب البلاد الإسلامية، وامتازت زراعة «الليمون والاترنج» في العراق وسواحل فلسطين وبلاد الشام ومصر، واشتهرت شمال افريقيا بزراعة الزيتون، كما تأسست حديقة للنباتات في مدينة غرناطة خصصت للأطباء لدراسة النباتات الطبية، ونظم ابن البيطار زراعة نباتات مختلفة الأجواء لمعرفة صلاحية نموها تحت ظروف بيئية مختلفة، وقد بدأ هذا النمط من التركيب المحصولي في البلاد العربية الإسلامية في العهد العباسي بصورة واضحة وأخذ أشكالاً أكثر تنظيماً في قرى الفاطميين في مصر، مما يشير إلى أن اهتماماً واسعاً بالعمليات الزراعية والبنى الارتكازية المساعدة للزراعة قد بدأ في العصر العباسي وتزايد حتى أخذ صوراً محددة عند الفاطميين. فقد تضمنت عمليات الري فتح القنوات وانشاء السدود وتنظيم عمليات الإرواء، كما اتسع الاهتمام بالتركيب المحصولي وإدخال نباتات وأصناف جديدة على الزراعة العباسية، ورافق ذلك النشاط الزراعي تنظيم العمليات الزراعية وادخال أساليب أكثر حداثة في الزراعة أدى بها إلى تنميط واضح في التخصص الانتاجي. وقد ساعدت سيادة مبدأ الميزة النسبية والتخصص الانتاجي وخاصة في فترات التقدم التقني الزراعي، أن اعتمدت بعض الأقاليم الزراعة الواسعة للاستفادة من مبدأ الميزة النسبية في الانتاج الزراعي. ومما ساعد على اتساع التخصص، الاختلافات التقنية والكفاءة الادارية في مجال الري، إذ ظهر ذلك بصورة جلية في المناطق المتجاورة حيث أخذت صيغ التكامل الانتاجي في المحاصيل الزراعية شكلها الواضح، ولم يكن ذلك التكامل الاقتصادي إلا نتيجة التخصص الاقليمي(٧١)، مما يشير إلى أن اتساع السوق الزراعية في بعض المناطق أدى إلى ازدياد حركة التبادل السلعي، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى تحقيق شروط الكفاءة الاقتصادية إلى درجة كبيرة، مما يؤكد أن اتجاهات التخصص والتكامل الزراعي قد سادت الزراعة العربية منذ العهد العباسي، وكان يمكنها أن تتسع وتتعمق لتشكل تكتلاً اقتصادياً لتوافر العوامل المؤدية إلى التخصص والتكامل الانتاجي. إلا أن فترات الضعف التي مرت بها الخلافة العباسية أثرت في كفاءة النظام والتنظيم الاقتصادي الزراعي وأخّرته عن أداء الدور المطلوب منه. وربما يكون الاهتمام بالزراعة العربية قد جاء نتيجة أكثر من عامل واحد، في مقدمتها المواءمة بين الزيادات السكانية بصورة عامة والهجرة إلى الأمصار بصورة خاصة، كإحدى صور تزايد الطلب على المحاصيل الغذائية من جانب، وما تطلبه ذلك من زيادة في انتاج المحاصيل الزراعية، من جانب آخر.

أما في الجانب الثاني المتعلق بالعلاقات الانتاجية وأنماط الاقطاع، فإن الأمر

---

(٧١) اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**، ج ٢، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

يتطلب أن نشير إلى أن الدولة العباسية قد جاءت على استمرار تناقضات العصر الأموي، وفي جزء واسع من تلك التناقضات المسألة الزراعية ومشكلة الاقطاع الزراعي والخراج. وفي ضوء تلك الاشكالية أكدت الدولة العباسية السير على الكتاب والسنّة في الحكم والتأكيد على المساواة بين المسلمين[٧٢]، وكانت أحكام الشريعة والسنة قد أظهرت حدود العلاقات الانتاجية الزراعية في زمن الرسول ﷺ. وباتساع حركة الفتح وانضمام أراضٍ جديدة في العهدين الراشدي والأموي، تباينت علاقاتها الانتاجية باختلاف مرحلة تطور تلك العلاقات تاريخياً في الأراضي المحررة والمفتوحة، فمنها ما كان يخضع لنمط الانتاج الآسيوي، بينما فُتحت أراضٍ كانت علاقاتها الانتاجية أقرب إلى الاقطاع الأوروبي، وبذلك احتاجت الخلافة إلى إرساء علاقات تنظيم حركة الدولة العربية الإسلامية، وكان تزايد حركات المعارضة في نهاية العصر الأموي أحد أسباب تزايد الانحراف عن المسارات الرئيسية التي جاء بها القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ في تنظيم العلاقات الانتاجية الزراعية. وعندما قامت الدولة العباسية كانت رؤيتها واضحة في العودة إلى «البيان الإسلامي»، ولكن تبسيطها الاجراءات التنظيمية للدولة وخاصة في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية امام تعقيدات النظم الزراعية والأنماط المزرعية الموروثة من العصر الأموي والعصور ما قبل الإسلامية، أدى بها إلى التناقض نفسه الذي وصل إليه النمط الانتاجي في العصر الأموي.

لقد كان اهتمام بعض من رجال الدولة العباسية وامرائها بتحسين وسائل الانتاج مبعثه الاهتمام بزيادة «الفائض الاقتصادي الزراعي»، وربما يكون الاهتمام بالتوسع في المحاصيل النقدية (كالحبوب) جاء يمثل هذا الاتجاه إلى درجة كبيرة. لقد عملت الدولة العباسية، بقدر أو بآخر، على تنظيم الخراج من خلال حصر النظم والأساليب الزراعية والمزرعية في الأراضي التي تحت إدارتها لتعظيم كفاءة جباية خراجها، وأجرى العباسيون مسحاً للأراضي الزراعية في بعض المناطق كخُراسان وسوريا لتحديد قيمة الخراج، بينما اعتمدوا مقدار الخراج في مناطق أخرى كالعراق في ضوء التغيرات التي تحدث في المساحة المزروعة بين فترة وأخرى، وأجريت تلك الممارسات لتنظيم علاقات الانتاج وتحديد أنماط الانتاج الزراعي. وبالرغم من أن برنامج الثورة العباسية قد احتوى في جوانب منه نقداً لتصرف الأمويين في مسألة إقطاع الأرض، ووعداً بالسير على هدى القرآن، إلا أن المسار التاريخي للخلافة العباسية لم يشر إلى أنه قد التزم ذلك الجانب من البرنامج. فقد اقطع ابو جعفر المنصور بعضاً من أعيان دولته قطائع من الأرض في بغداد وأصبحت تلك القطائع تعرف بأسمائهم، كما ساد النظام نفسه في إقطاع الأرض الزراعية في فترة تولي الأتراك حكم الدولة العباسية وذلك مقابل مبلغ

(٧٢) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٥٤.

من المال يدفع لدار الخلافة[٧٣]. وتطرفت صيغة العلاقة بين الموارد الأرضية ومالكيها في العهد العباسي في القرن الخامس الهجري إلى حدود اساءة التصرف، ليس في ملكية الأرض فقط، بل باقطاع حقوق بيت مال المسلمين لمؤيديهم في الخلافة العباسية[٧٤]. وأمام هذه الاشكالية للمسألة الزراعية التي وجد العباسيون أنفسهم فيها، التجأوا إلى أبي يوسف ليوضح الموضوعية في ادارة الدولة وتعميق الوعي في استخدام موارد المجتمع وعدالة توزيعها، وبذلك وضع أبو يوسف[٧٥] للعباسيين في كتابه الموسوم بـ **الخراج** منهجاً لاستخدام الموارد الاقتصادية وبخاصة الزراعية، معتمداً بصورة رئيسة القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ.

وبالرغم من أن الحضارة الإسلامية يمكن اعتبارها وحدة عضوية[٧٦]، إلا أن الدولة العربية الإسلامية في العهد العباسي لم تكن متجانسة في مراحلها التاريخية كافة. ولكن يمكن القول إن «أنماط الاقطاع الزراعي» تعد ظاهرة مشتركة لكل تلك المراحل التي سادت فترة الخلافة العباسية بدءاً بدولة الفاطميين ومروراً بمرحلة التسلط البويهي والمرابطين والسلاجقة ثم الموحدين، ولم تكن معظم الاقطاعات في تلك الفترات تمليكاً، انما كانت استغلالاً، وحتى التي جاءت عن طريق الارث، فإن استخدام الموارد الأرضية كان دون تملكها، إلا تحت ظروف معينة.

وقد بلغت الخلافة العباسية مستوى من الضعف مكّن بني بويه من التسلط واقطاع ضياع الخلافة بين أعوانهم، وتجاوزت اقطاعاتهم لتشمل ضياع الرعية[٧٧]، وأهملت تلك الاقطاعات ولم يعمروها[٧٨]. واتسم الاقطاع في عهد التسلط السلجوقي

---

(٧٣) حسن، **تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج ٢، ص ٣٠٦.

(٧٤) ابراهيم علي طرخان، **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى**، المكتبة العربية (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ١١.

(٧٥) الامام القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم (٧٣١ - ٧٩٨) تلميذ الامام «أبو حنيفة» وقاضي القضاة للخليفة العباسي هارون الرشيد، احتل مكاناً بارزاً في الفكر الاقتصادي العربي. انظر: محمد نجاة الله صديقي، «الفكر الاقتصادي لأبي يوسف،» **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي** (جدة)، السنة ٢، العدد ٢ (١٩٨٥)، ص ٧٠.

(٧٦) أحمد عباس صالح، **اليمين واليسار في الإسلام** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ٩.

(٧٧) محمد حسين الزبيدي، **العراق في العصر البويهي: التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية ٣٣٤هـ - ٤٤٧هـ، ٩٤٥م - ١٠٥٨م** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ١١٥ - ١١٦.

(٧٨) أبو علي أحمد بن محمد مسكويه، **تجارب الأمم**، الجزء الثاني يحتوي على حوادث ٣٢٩ - ٣٦٩ هجرية، نسخه وصححه هـ. ف. أمدروز (مصر: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م)، ص ٩٧ - ٩٨. كتب مسكويه في كتابه **تجارب الأمم** يقول: «إن التدبير إذا بُني على أصول خارجة عن الصواب، وإن خفي في الابتداء، ظهر على طول الزمان. ومثل ذلك مثل من ينحرف عن جادة الطريق انحرافاً يسيراً ولا

بأنه اقتسام البلاد بين أمراء البيت السلجوقي، وأخذ ذلك الاقطاع في جزء منه شكل «الاقطاع العسكري»، بدأ في عهد التسلط البويهي وانتقل إلى الدول التي تلت الدولة السلجوقية، وهي الدول الزنكية والايوبية والمماليك. ويُعَد عصر المماليك، العصر الذي سادت فيه النظم الاقطاعية الحربية في الشرق الأوسط، واعتبرت الأرض ملكاً للسلطان وجنوده.

وإذا أمكن القول، في ضوء الاتجاه العام للكتابات التاريخية، إن ذلك التحليل يقترب من الحقيقة وإلى حد بعيد في المشرق العربي، فإنه يبقى غامضاً إلى حد ما في بلاد المغرب العربي، وتبقى شكلية المفاهيم المتصلة بالملكية، مثل الخراج ونظم جبايته، مطروحة للبحث والنقاش[79]. وبمعنى آخر، إن أنواع الاقطاع الذي ساد في الدولة الغباسية ابتداءً من القرن الرابع الهجري، لا يُعَد جميع أنماطه سمة مؤكدة في المغرب العربي، ولربما ذلك الاختلاف في تطبيق تلك المفاهيم يعود في أحد مكوناته إلى اختلاف التطور الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي. وفي اطار وحدود المتغيرات الخاصة بالمغرب العربي، نجد أن بعض الملامح الرئيسة للعلاقات الانتاجية الزراعية قد ساد في المشرق العربي ومغربه، في بعض من عصور ذلك التاريخ. فنرى أراضي الفئة الحاكمة والنبلاء البيزنطيين قد أصبحت في ما بعد ملكاً عاماً يتصرف فيه الأمير باسم الخليفة ويقطع منه، كما وُظف الخراج على فئة اجتماعية معينة تسمى «الأفارق»[80]. وتشير الدراسات إلى أن تحولاً قد حصل في نظام الاقطاع المغربي عند قيام دولة المرابطين، وأدخل «الاقطاع العسكري» في أراضي الدولة[81]، وأضيف إليه نمط آخر من الاقطاع اتّبعته سياسة المرابطين في إقطاع قبائلهم ما يفتحون من أراضٍ

يظهر انحرافه في المبدأ حتى إذا طال به المسير، بُعد عن السمت، وكلما ازداد امعاناً في السير زاد بعده عن الجادة وظهر خطأه وتفاوت أمره. فمن ذلك انه اقطع أكثر أعمال السواد، على حال خرابه ونقصان ارتفاعه، وقبل عودته إلى عمارته. ثم سامح الوزراءُ المقطعين وقبلوا منهم الرشى وأخذوا المصانعات في البعض وقبلوا الشفاعات في البعض فحصلت الاقطاعات لهم بعبر متفاوتة. فلما أتت السنون وعمرت النواحي وزاد الارتفاع في بعضها بزيادة الغلّات، ونقص في بعضها بانحطاط الأسعار، تمسك بذلك الرابحون بما حصل في أيديهم من اقطاعاتهم، ولم يمكن الاستقصاء عليهم في العبرة. وردّ الخاسرون اقطاعاتهم فعُوضوا عنها وتممت لهم نقائصها، واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بأن يخرب الجند اقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون ويتوصلون إلى حصول الفضل والفوز بالربح . . . واقتصر المقطعون على تدبير نواحيهم بغلمانهم ووكلائهم فلا يضبطون ما يجري على أيديهم ولا يهتدون إلى وجه تثمير ومصلحة ويقطعون أموالهم بضروب الافساد، واعتاض أصحابهم مما يذهب من أموالهم بمصادرتهم وبالحيف على معامليهم».

(٧٩) الحبيب الجنحاني، «نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي،» **مجلة المؤرخ العربي** (بغداد)، العدد ٢ (١٩٨٣)، ص ٣٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤١.

في البلاد العربية. واتّبع الموحدون خلال ثورتهم السياسة نفسها في مسألة الاقطاعية، إلا أن نظرتهم إلى الاقطاع تغيرت وتعددت أنماطه مع قيام دولة الموحدين واستقرارها[٨٢]. وبذلك يشير التحليل إلى أن هذه التشكيلة من الاقطاع متعددة الأنماط والعلاقات، يبعدها عن تأصيل نمط ثابت لملكية الأرض الزراعية. وتمتع معظم تلك الأنماط بحق الانتفاع من حيازة الأراضي يؤكد أن وجودها مرتبط بمتغيرات عابرة للمناخ الاقتصادي ـ الاجتماعي للمغرب العربي. وحتى لا نتجنب التحديد في ما آلت إليه المسألة الزراعية في عصر الدولة العباسية، فإن ما يشير إليه العديد من القراءات، بالرغم من تباين الزوايا التي ينظر فيها إلى المسألة الزراعية، أن العصر العباسي يمكن اعتباره امتداداً متطوراً للعصر الأموي في متغيرات تلك المسألة، واتسعت فيه ظاهرة الاقطاع الزراعي وتنوعت اشكاله، وسادت في العديد من أجزاء الدولة العباسية وعصورها ممارسات منحرفة، خاصة تلك التي بدأها البرامكة[٨٣]. وأخذت سلالة بني العباس تمتلك المزيد من الأراضي، وتطورت فنون التهرب الضريبي، وانعكس ذلك في صورة خلو الخزينة المركزية من الاحتياطي للمرة الأولى في تاريخها عند مجيء المعتضد. وأمام هذا التناقض في اتساع الاقطاع وانخفاض ايرادات الدولة، هجر المزارعون أراضيهم تخلصاً من العبء الضريبي، وأدى هذا التفاوت الاقتصادي إلى عدم استقرار اجتماعي. كما تصرّف البويهيون عام ٩٤٥م، دون احساس بالانتماء إلى قضية الأمة العربية الإسلامية أو مبالاة بشؤون الأفراد في المجتمع، وانحصر سعيهم في الواردات، وبدل أن يدفعوا رواتب جندهم اقتطعوهم الأرض والقرى، وأساء هذا النوع من الاقطاع استغلال الأرض الزراعية، وأهملت متطلبات الري وساءت أحوال الفلاحين، مما أدى إلى هروب العديد منهم[٨٤]. كما تعددت أصناف الاقطاع في دولة السلاجقة، إلا أن أوسع تلك الأصناف هو «الإقطاع العسكري»، واقطاع أفراد الأسرة الحاكمة، ثم الاقطاع الإداري. وساءت العلاقات الانتاجية بين الفلاحين وأصحاب الاقطاعات المذكورة، مما اضطر بعض أصحاب الملكيات الصغيرة إلى ضم أراضيهم إلى العسكريين كوسيلة لحمايتهم. وبذلك تطور الإقطاع العسكري إلى اقطاع واسع له تأثيراته في الاقتصاد العباسي.

وفي ضوء ذلك النمط من التصرف بالأرض، سواء في المغرب العربي أو مشرقه، وبالرغم أن ليس هناك ما يشير إلى الأهمية النسبية للتركيب الحيازي بين كبار

---

(٨٢) عز الدين عمر موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٨٣) محمد عبد الحي محمد شعبان، **الدولة العباسية: الفاطميون، ٧٥٠ ـ ١٠٥٥ م/ ١٣٢ ـ ٤٤٨ هـ** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١١٤.

(٨٤) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص ٨٦ ـ ٨٧.

الملاك أو الحائزين وصغارهم[85]، فإن المسار والاتجاه العام والظواهر التحليلية للعلاقات الانتاجية التي سادت في الدولة الأموية وتواصلت في الدولة العباسية، تشير إلى تقهقر وانحسار الملكية أو الحيازة الصغيرة تجاه مثيلتها الكبيرة، ويعني ذلك أن منحنى التوزيع للتركيب الحيازي والتملكي من المتوقع أن يأخذ شكلاً في الاتجاه الأبعد للتوزيع العادل في معيار «لورنس».

وفي عام ١٢٥٨م. أسدل الستار على العصر العباسي بعد أن رسم حدود العلاقات الانتاجية الزراعية في صورة ابتعدت عن تلك التي ألزمنا بها الوحي وأوصى بها رسوله ﷺ، ووعدت بها الثورة العباسية. وكان الابتعاد يتسع مع مرور الزمن منذ تلك القوانين التي جاء بها القرآن الكريم. .وكانت أسوأ صورة لتلك العلاقات في نهاية العصر العباسي حيث امكن الحديث عن حدود الاقطاع الزراعي بصوره المختلفة وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، وبصورة اقل حدة في المغرب العربي. وأدت تلك الاشكالية في صورتها النهائية إلى إضعاف الدولة العباسية اقتصادياً وادارياً، واحتواها الانهيار الكبير في صورة جحافل المغول لتحدث شرخاً عميقاً في جدار الأمة العربية الإسلامية. ودخلت الأمة التي كانت خير أمة أُخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، في طورها المظلم، وصار معظم الأراضي تحت تصرف المغول. وتوسع الاقطاع وتقلصت الزراعة واهملت وسائل الري، وتبعها انخفاض انتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية. وسادت الأمةَ العربية الإسلامية حقبة من الركود قلّصت نورها مدة من الزمن.

---

(٨٥) كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ فجر الإسلام حتى الامبراطورية العثمانية، ص ١٨٣.

الفصل الثاني

التكوين الاقتصادي للزراعة العربية في التاريخ المعاصر

أولاً: المسألة الزراعية في عصر السيطرة العثمانية

كانت الامارة العثمانية إحدى الامارات التركية العديدة التي نشأت في الأناضول (آسيا الصغرى) في القرن الثالث عشر، وقد نجح العثمانيون لعوامل ذاتية وموضوعية في اقامة دولة قوية على حساب الامبراطورية البيزنطية والامارات التركية المجاورة. وما إن حل القرن السادس عشر حتى كان العثمانيون قد أقاموا امبراطورية مترامية الأطراف تشمل أجزاء من أوروبا وآسيا وافريقيا. وقد استمرت السلطة العثمانية زهاء ستة قرون (من نهاية القرن الثالث عشر حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين)، كما بسطت سيطرتها على معظم الوطن العربي زهاء أربعة قرون بدأت باحتلال المناطق الشمالية من العراق وكذلك بلاد الشام (١٥١٥ ـ ١٥١٦)، وانتهت بانسحاب آخر وحداتهم العسكرية منه في أواخر سنة ١٩١٨، ليبدأ عهد جديد من السيطرة الاستعمارية الأوروبية.

لقد جاء العثمانيون إلى مصر وسوريا بعد سيادة نظم زراعية وعلاقات انتاجية معقدة خلال سيطرة المماليك، ولم تكن تلك النظم قائمة على ملكية الأرض إنما على وارداتها من الضرائب، كما غلبت على علاقاتها الانتاجية سمة الاقطاع العسكري الذي عرف بصورة واسعة في ذلك العصر، بينما جاء العثمانيون إلى بغداد بعد صراع مع الصفويين، وورثوا جزءاً من التأثير الذي تركه المغول على «النشاط الزراعي» في العراق سواء من حيث التقنية الزراعية أو علاقات الانتاج. ويصعب في كثير من الأحيان الحكم على طبيعة تلك العلاقات أو وظيفة الأرض الزراعية من خلال القوانين التي تسري عليها أو التشريعات السائدة حولها في إطار الحدود الزمنية

القصيرة، فغالباً ما تتحدّد تلك العلاقات نتيجة تداخل العديد من الثوابت والمتغيرات في اطار المسار الزمني الطويل. ولتأكيد ذلك، على سبيل المثال، نسأل: هل أن العهد العثماني كان سيرث مكونات وتناقضات القطاع الزراعي العربي نفسها، وهيكله الحيازي، من حيث وسائل التقنية وتنظيات الانتاج، لو لم تجْتَحْهُ جحافل المغول الذين أوغلوا تدميراً في وسائل انتاجه؟ وبالرغم من أن تلك الوراثة جاءت بعد زهاء ثلاثة قرون من تلك الأحداث وذلك التدمير، فإن الجواب سيكون بالنفي قطعاً، وذلك لأن تقنيات وسائل الانتاج وعلاقاته هي نتيجة تراكمية للقوانين والمتغيرات عبر أجيال متعاقبة، وهو ما يصطلح عليه بتأثيرات المدى الطويل. ومن ثم فإن تعطيل فاعلية تلك الوسائل والعودة إليها بعد فترة زمنية من الغياب سوف لا تكون بالمستوى نفسه من التطور والتأثير فيما لو بقيت في اتجاهها التطوري وسيادة فاعلية تأثيراتها البنيوية على وظيفة الأرض وعلاقات الانتاج.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الدولة العثمانية نفسها امتداداً واستمراراً للدولة الاسلامية التي سبقتها وطبقت بعضاً من النظم الاسلامية في ما يخص الأراضي والضرائب، فإن حقيقة كونها امبراطورية مترامية الأطراف جعلتها تتباين من حيث مستوى تطور وسائل الانتاج وعمق تناقضات علاقاته، وهو أمر نتج منه بحكم عوامل جغرافية وتاريخية مختلفة. وبناء عليها ونتيجة لها، اختلفت النظم الزراعية وعلاقاتها الانتاجية داخل الوطن العربي وبين المشرق والمغرب، وكذلك اختلفت تلك النظم في الوطن العربي عنها في أوروبا التي توسعت الامبراطورية العثمانية بالسيطرة عليها[1]، أو في الأناضول التي نشأ فيها النظام العثماني. فبينما كانت الإقطاعات العباسية، في واقع الأمر، منحاً عقارية موزعة على مستأجرين غائبين[2] ويعمل فيها صغار المزارعين، فقد ساد نمط من الاقطاع في الأناضول كان مقتبساً من القوانين البيزنطية التي كانت سائدة في تلك المناطق[3]، في الوقت الذي اختلف فيه ذلك النموذج في بلاد المغرب العربي بصورة أقل تطرفاً تجاه الاقطاع الزراعي. ويشير ذلك كله إلى أن علاقات الانتاج في أراضي الامبراطورية العثمانية كانت متباينة وأن التباين كان قائماً باختلاف جغرافية البلاد وطبيعة تكوينها التاريخي، ومدى قوة السلطة التنفيذية وجديتها في تطبيق العقائد

---

(١) اعتبر العثمانيون الأراضي الاسلامية التي توسعوا فيها «دار السلام» في حين اعتبروا أوروبا «دار الحرب».

(٢) بيري أندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٨.

(٣) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٤٨.

يجب ألا ننسى أثر الممارسات السلجوقية أيضاً، ولا سيما أن السلاجقة عرفوا الاقطاع العسكري وطبقوه على نطاق واسع في العراق والأناضول.

والشرائع الدينية في تلك البلاد. وبمعنى آخر، إن المجتمع الاسلامي لم يكن كتلة واحدة متماسكة خلال العهد العثماني[٤]، وأمكن تميز سمات مختلفة نسبياً في الأنماط الزراعية باختلاف مناطق الامبراطورية العثمانية.

لقد اتسم الاقطاع الزراعي في مصر بزوال الاقطاع العسكري الذي كان سائداً في العهد المملوكي وأصبحت الاقطاعات المملوكية وقفاً أو ملكاً، وضمّت إلى الأراضي السلطانية، وأعطيت مقاطعات الأراضي كأمانات تدار من قبل «أمناء» وترسل وارداتها إلى السلطات، ثم أصبح هؤلاء الأمناء من الجند. وتطور هذا النظام في بداية القرن السابع عشر، وأعطيت المقاطعات لصفوة من أفراد المجتمع من «البيكات والمماليك»[٥]، وترتب عليه أن أصبحت ملكية الدولة مظهراً شكلياً دون مضمون حقيقي، وأخذت تلك الملكية تضعف بصورة تدريجية حتى نهاية القرن الثامن عشر. وبمعنى آخر، إن مصر العهد العثماني أعطت الأراضي الزراعية أمانةً لأمناء مدنيين وتطورت إلى حالة الالتزام من قبل ملتزمين غلبت على أكثريتهم الصفة العسكرية، ثم أخذت الأرض صفة ملكية النخبة من أفراد المجتمع. وخلال هذا التطور الذي دام ما يقرب من ثلاثة قرون، كان للمزارعين والفلاحين فعل وسلوك محدد تجاه التحوّل والتكوين الهيكلي في الملكية الزراعية التي بُنيت عليها ومن خلالها علاقات الانتاج الزراعي. ففي البدء، حاول العثمانيون العمل على عودة الفلاحين الذين تركوا قراهم، وتشجيعهم على ممارسة الزراعة في أراضيهم بالاعتراف بتوريثهم الأرض، لكن مع التوسع بحالة «الالتزام» كانت علاقة الفلاح بالأرض ضعيفة، إلى حد ما، من خلال تزايد جباية الواردات من الأراضي الزراعية دون النظر إلى مستوى الدخول المزرعية للفلاح، وقد رافق ذلك التباين بين دخل الفلاح ومتطلبات الدولة من الضرائب، إجبار الفلاحين على البقاء في الأرض وزراعتها. وتحت وطأة هذه العلاقات تخلى العديد من الفلاحين عن زراعة الأرض، وقد كان ذلك أكثر وضوحاً في منطقة الدلتا. ثم سادت هذه الحالة في مصر كلها في نهاية الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وعادت الأراضي الزراعية في بداية القرن التاسع عشر ملكاً للسلطان، وسميت باسم أهل القرية التي تعود الأرض إليها، واعتبروا مسؤولين عن دفع ضرائبها.

وتوسع في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر مبدأ الاقطاع لأنصار

---

(٤) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٦.

(٥) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١١٤ - ١١٥.

الخديوي ومؤيديه. إلّا أن ذلك الاقطاع اعتمد استخدام الأراضي الزراعية دون ملكيتها للمقتطع. ثم تطور نظام الأرض حتى أصبح بإمكان الابن الأكبر أن يرثها. وفي النصف الثاني من القرن المذكور، تم الاعتراف من قبل سلطة الدولة بوراثة الأرض والتصرف بها. وبدأت الملكية الفردية تظهر بصورة واسعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر في عهد محمد علي. إلّا أن الملكيات الكبيرة ظهرت في النصف الثاني من ولايته من خلال العديد من الوسائل، وترتب عليها ظهور فئة جديدة من الملاك الكبار للأراضي الزراعية. واتسعت مساحة تلك الملكيات وازداد عددها، وبذلك طرأ تغير في هيكل الملكية الزراعية ومنوالها الحيازي لصالح الملكيات الكبيرة في الزراعة المصرية. وقد جاءت تلك التغيرات من جراء بيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من قبل الخديوي اسماعيل نتيجة حاجة الدولة إلى الأموال، من جانب، وعزوف الفلاحين عن زراعة الأرض والهروب منها من جراء العبء الضريبي الذي وضع على زراعاتهم، من جانب آخر، مما ترتّب عليه بيع أراضيهم للمرابين وكبار المزارعين، أو الاستيلاء عليها نتيجة تركها وعدم زراعتها. وفي اطار ذلك التفاعل، من خلال اعادة تكوين بنية الملكية الزراعية، ظهرت طبقة من الملاك لديها أفضل الأراضي الخصبة وتقيم في مراكز المدن الرئيسة، مع بداية القرن العشرين، وكان لذلك تأثير في اقتصادات الزراعة العربية لما تحتله الزراعة المصرية من أهمية نسبية عالية، سواء في الاقتصاد المصري أو الزراعة العربية المعاصرة.

وعرفت الأراضي «الأميرية» في **بلاد الشام** في العهد العثماني تطبيقاً واسعاً للاقطاع الزراعي اختلف في تصنيفه عن مثيله الذي ساد في مصر. فقد عُرف في بلاد الشام اقطاع الاشراف والوظائف السامية، وكذلك الاقطاع الاداري، ثم الاقطاع الذي ارتبط بعبودية الفلاح[٦]. ويتضح من الأنماط الاقطاعية للأراضي الزراعية في الشام أن الأتراك لم يحاولوا احتكار استخدام الأراضي الزراعية أو التصرف بها إلّا عن طريق طرف ثانٍ مرتبط بسياساتهم. وقد انحصر الانتاج الزراعي لتلك الأنماط من العلاقات الزراعية في توفير الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع، ومن ثم فإن التوسّع في الانتاج ارتبط وتقيد بحاجات السوق المحلية وتوفير الواردات للخزينة. وقد تأتّى عن الاهمال الذي عاناه الريف في الشام، واتساع مساحة الأراضي الديمية، والتشويهات التي رافقت الهيكل الحيازي، عدم توفر الشروط الضرورية واللازمة لنشوء وتكوين سياسة للاقتصاد الزراعي تعتمد تراكم الفائض الاقتصادي لتطوير القطاع الزراعي، ولذا بقي ذلك النشاط فترة من الزمن دون تطوره التاريخي المرغوب فيه. وقد أدّت تلك العلاقات إلى نشوء تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية مزدوجة، اهتمت

---

(٦) سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص ٧٥.

إحداهما باستغلال الأراضي الأميرية ذات الزراعة الواسعة وتخصصت في زراعة محاصيل تغلب على معظمها السلع الزراعية النقدية، بينما كان الواجب الأساسي للفئة الأخرى توفير الحاصل للاقطاع والواردات للدولة.

ويشير ذلك النمط من الملكية والعلاقات المترتبة عليها إلى أن مستغلّي الأرض والمتنفذين بها كان لهم الحق في التصرف بمحاصيلها، بينما لم يكن للفلاح القائم على زراعتها سوى جزء من ذلك الحاصل يفي باحتياجاته الأساسية. وقد ترتب على ذلك تناقض في علاقات الانتاج، بينما ترتب تناقض آخر نتيجة العلاقة بين الاقطاع المتنفذ بالأرض الزراعية، من جانب، والدولة صاحبة الرقبة في تلك الأرض، من جانب آخر. وفي اطار هذه التشكيلة من الروابط والعلاقات التي اتسمت بالضعف بين الانتاج ووسائله، من ناحية، وبين مالكي الأرض ومستخدميها، من ناحية أخرى، يصعب تطوير الانتاج الزراعي وتعظيم فائضه الاقتصادي، وكانت تلك سمة أساسية في الزراعة العثمانية في الشام.

اعتُبرت الأراضي الزراعية في **العراق** في العهد العثماني ملكاً للدولة (أميرية)، ولكنهم أقطعوا بعضاً منها نظير الخدمات العسكرية. ولا يعد هذا النمط من «الاقطاع الزراعي» غريباً عن تاريخ المشرق العربي[٧]، فقد استُخدم في العديد من المناطق العربية تخفيفاً للعبء المالي عن الدولة ولضمان عدد من المقاتلين لحماية السلطة وتوسيعها. وتشير طبيعة تركيب الفئة الاقطاعية إلى أن العثمانيين، وخلال سيطرتهم على العراق، اتبعوا الأسلوب نفسه الذي أقاموه في الشام من حيث التحكّم في الأرض الزراعية. فقد أوجدوا طرفاً ثالثاً من أعيان البلاد للتصرف في شؤون الأرض واستخدامها، ولم تمارس السلطة العثمانية العلاقات الانتاجية بصورتها المباشرة حيث لم تشأ أن تظهر على مسرح الأحداث لمواجهة القوة الحقيقية لعلاقات الانتاج الزراعي في اطار الأنماط الإقطاعية السائدة، لما قد يؤديه ذلك إلى تعميق التناقضات بينها، في صورتها السلطوية، وبين أفراد المجتمع العربي الاسلامي في العراق. وقد اختلف نسبياً شكل الاقطاع الزراعي في ولايات العراق باختلاف الظروف البيئية وطبيعة الزراعة والتركيب الاجتماعي[٨]، فقد ساد أسلوب التصرف بالأرض في صورة اقطاعيات تغلب عليها الصفة العسكرية في بعض المناطق ذات الزراعة الديمية، بينما ساد الأسلوب القبلي لذلك التصرف في المناطق الديمية الأخرى، وتنحصر المناطق الديمية في الجزء الشمالي من العراق[٩]، بينما يغلب شكل آخر من الاقطاع على الأنماط

---

(٧) استُخدم قبل العثمانيين من لدن السلاجقة والمغول والايلخانيين والجلائريين... الخ.

(٨) ساد أسلوب الاقطاع في ولاية الموصل وشهرزور وبعض مناطق ولاية بغداد.

(٩) عماد أحمد الجواهري، **تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، ١٩١٤ - ١٩٣٢** (بغداد: وزارة الثقافة والفنون؛ الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٧٨)، ص ١٨.

الأخرى في ولايتي بغداد والبصرة لم يختلف كثيراً في مضمونه الاقتصادي ـ الاجتماعي عن مفهوم «الاقتطاع الزراعي». واعتمد التصرف بالأرض على «الملكية العشائرية» واستحصلت من خلاله الضرائب للدولة، ولم يخرج مضمون تلك العلاقات بين مستخدمي الأرض وسلطة الدولة كثيراً عن مفهوم الالتزام، وإن اختلفت في شكله بين بعض المناطق. كما نجد تباين صورة العلاقات الانتاجية بين شمال العراق وجزء من وسطه وجنوبه، وجاء ذلك التباين نتيجة سيادة البيئة القبلية وعدم ملاءمتها الأسلوب الاقطاعي في وسط العراق وجنوبه، بينما كان أكثر ملاءمة في شماله، لسيادة أسلوب القرية[10]. وقد أخذ أسلوب الاقطاع بالتدهور، وكان أحد أهم أسباب تفككه انحراف السياسة المالية للدولة التي أدت وسائلها إلى هجرة الفلاحين أراضيهم، فتراجع النشاط الزراعي عن مستواه السابق. وتحت وطأة العبء الضريبي، ساد عدم التوازن بين الدخل المزرعي والتزامات المزارعين المالية أمام الدولة. ورافق ذلك عدم ترشيد استخدام الموارد الأرضية، إذ تم توزيع العديد من الأراضي الزراعية على أتباع الدولة ومؤيديها، من دون التأكد من كيفية استخدامها. وفي زمن متقدم من تاريخ العثمانيين، وعندما وجدوا أن تراكماً لرأس المال قد أخذ بالاتساع لدى فئة محدودة من الاقطاعيين والملتزمين، حاولوا اصلاح النظام الاقتصادي للأرض، إلّا أن متغيرات عديدة حالت دون ذلك الاصلاح. وأصدرت الدولة العثمانية في العام ١٨٥٨ قوانين خاصة بتنظيم الأراضي وجباية الضرائب، وصنفت على أساسها الأراضي الزراعية إلى أراض مملوكة وأميرية وموقوفة، ثم الأراضي المتروكة والموات. وتوالت القوانين لتنظيم علاقات الانتاج، وكان أهم تلك القوانين ذلك الذي أدّى إلى تنظيم استخدام الأراضي والذي سمي بقانون «تفويض الأراضي بالطابو»، وصدر في عهد الوالي مدحت باشا. وعلى أساس ذلك القانون تم تحويل الأراضي الأميرية التي تحت تصرف المزارعين لتفويضها إليهم مقابل بدل رمزي، ثم صدرت سندات «طابو» بأسمائهم[11]. وقد ترتب على هذه الاجراءات أن تركزت الأراضي لدى فئة من الملاك، العديد منهم غائبون، واتسع ذلك النمط من الاستخدام ليؤكد جواً عاماً من عدم الاستقرار القانوني، وقد اتسعت القاعدة الفلاحية التي تعمل لدى هؤلاء الملاك، وبدأ تكوين هيكل حيازي جديد للأراضي الزراعية انتقد من قبل العديد من الباحثين. وأعقب تلك الاجراءات تفويض الأراضي إلى كبار الموظفين والعسكريين. واتسمت تلك الأراضي بالكفاءة التنظيمية في النشاط الزراعي من الناحية الاقتصادية بالرغم من سوء هيكلها الحيازي من الناحية

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١١) خليل ابراهيم الخالدي ومحمد حميد الأزري، **تاريخ أحكام الأراضي في العراق** (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام؛ الدار الوطنية للتوزيع والاعلان، ١٩٨٠)، ص ٦١.

الاجتماعية[١٢]. وهكذا أعطت الدولة العثمانية الحق لنفسها في التصرف في الأراضي الزراعية تحت أنماط مختلفة وتسميات متباينة تحوي في مضمونها أهدافاً تسعى إلى تزايد ايرادات السلطة المركزية واستخدام بعض العشائر والقبائل في العراق لتحقيق أغراضها في السيطرة على استخدام الأراضي الزراعية. إلاّ أن عدم استقرار علاقات الانتاج في العراق لم يؤد بالأراضي إلى إعمارها، فأهمل العديد من وسائل الانتاج وخاصة الاروائية، بينما بقيت الوسائل التقليدية الأخرى سائدة في الانتاج الزراعي لضعف الحافز المادي لتطويرها في عهد الدولة العثمانية.

وقد تباين نمط الملكية الزراعية في **المغرب العربي** عن المشرق العربي في عهد الامبراطورية العثمانية، في خصوصية استخدام الأراضي الزراعية، إلاّ أن هناك تشابهاً في الاتجاهات العامة لملكية الأرض الزراعية لتماثل الشروط الطبيعية وبعض السمات التاريخية للوطن العربي.

لقد اتّبعت الامبراطورية العثمانية في المغرب العربي المنهج نفسه الذي اتبعته في الشام من حيث طبيعة التعامل مع الأراضي الزراعية، فلم تتدخل بصورة مباشرة في هيكل الملكية الزراعية وتغيراتها ولم تحدث تغيرات جذرية على أنماط الملكية الزراعية، إلاّ أن الأتراك سعوا إلى تنظيم جباية الضرائب الزراعية لتمويل احتياجات الدولة. وقد شهدت الجزائر حتى عام ١٨٣٠، وتونس حتى عام ١٨٨١، تطوراً في نمط الملكية الزراعية، فتعددت الملكيات الفردية الصغيرة بفعل التفتت الحيازي المتأتي عن الوراثة وعمليات البيع، بينما اتسعت ملكية الدولة للأراضي الزراعية وتحوّلت الملكيات المشاعية للقبائل الرحل، المخصص بعض منها للزراعة وبعضها الآخر للرعي، إلى ملكية أقلية من الأعيان والشيوخ. وهكذا ظهرت الازدواجية في الملكية الزراعية التي نتج منها عدم ارتباط الملكية بنوع الاستخدام[١٣]. وقد ساد نوع من القلق وعدم الاستقرار في نمط الملكية خلال السيطرة العثمانية في المغرب العربي، ارتبط ذلك بقوة السلطة المركزية أو ضعفها. فقد شهدت الملكيات الخاصة وملكيات الدولة توسعاً خلال قوة السلطة المركزية ونفوذها في تونس والجزائر في مطلع نشوء أو اكتمال الامبراطورية العثمانية، بينما تقلصت تلك الأنماط من الملكية وتوسعت مشاعية الأرض والأراضي الموات عندما ضعف نفوذ السلطة المركزية في أواخر القرن التاسع عشر. كما ارتبطت وظيفة الملكية الزراعية في المغرب العربي بمدى توافر أو ضآلة مصادر الدخل الكافية للسلطة العثمانية. فعندما يتوافر قدر مناسب من الموارد، تتحدد الضرائب عند مستوياتها الشرعية ويسود استقرار الملكية والأنماط المزرعية، بينما تتأثر أشكال الملكية

(١٢) أندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ص ٨٨.
(١٣) سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، ص ٥٧.

والتطور الزراعي عندما يسود عجز في خزينة الدولة وتترتب عليه سبل مختلفة للتدخل في شؤون الريف والنشاط الزراعي لاستحصال المزيد من عوائد الأرض الزراعية. وقد أدّى هذا إلى عدم تطوير «النشاط الزراعي» بالصورة التي يحتمها تاريخ التطور التقني للملكية الزراعية، ولذلك نجد أن التركيب المحصولي للزراعة العربية المغربية في العهد العثماني قد انحصر بزراعة المجموعة البقولية في الملكيات الفردية الصغيرة قرب المدن، بينما تخصصت أراضي الدولة بالزراعة الواسعة للحبوب. وقد ارتبط النمط **الأول** من الزراعة بمحدودية الدخل المزرعي لصغر الوحدات الحيازية، بينما اتصف النمط **الثاني** بانخفاض انتاجيته لسيادة وسائل الانتاج التقليدية[14] في ذلك العصر، والتي لا تتلاءم والزراعات الواسعة للحبوب. وهكذا نجد أن التناقضات في المسألة الزراعية المغربية في العهد العثماني قد أحيطت بمصفوفة من المشكلات في مقدمتها التضاد بين نمط الملكية وعلاقات الانتاج وكذلك بين شكل الملكية ومضمونها ثم بين هيكل الملكية الزراعية ومصدر القوة في تكوينها. هذه الاشكالية أدت متفاعلةً إلى تباطؤ نمو الزراعة العربية المغربية في العهد المذكور. وربما الاغتراب التاريخي الذي يعيشه ويحمله العثمانيون تجاه العرب المغاربة لم يتمكن المضمون الاسلامي من احتوائه، فأدى في نتائجه بالسياسة الزراعية، سواء من حيث التطور التقني أو تطور الهيكل الحيازي، بعيداً عن ذلك النمط من التفاعل المؤدي إلى نمو الزراعة وتطورها.

وأخيراً، فإن دراسة السياسة الزراعية، خاصة ذلك الجانب المتعلق بالنظم المختلفة للأراضي الزراعية وعلاقات الانتاج في بلاد المشرق والمغرب العربي في العصر العثماني والذي امتد نحو أربعمئة عام، تشير إلى أن الثوابت في تلك السياسة سادت عبر المراحل المختلفة لذلك العصر، وفي مقدمة تلك الثوابت، تعظيم ايرادات الدولة وتركيز استخدام الموارد الاقتصادية الأرضية لدى الفئة المتنفذة والموالية للسلطة العثمانية: ولذلك، فإن الأنماط المزرعية التي اعتمدتها تلك السياسة لم تحقق التوازن بين العوائد المتأتية من الأرض وتلك التي يستحقها الفلاحون أو المزارعون من تلك الأنماط المزرعية، ويعود ذلك في فلسفته الأساسية إلى طبيعة توزيع الدخل بين عناصر الانتاج الرئيسة، وتعتمد تلك الطبيعة السائدة على شكل النظام الاجتماعي ومضمونه الذي يعتمد نظريته الاقتصادية التي تعبّر عنه[15].

وقد تم تنميط العلاقات الانتاجية في الزراعة العربية الاسلامية في العصر العثماني في اطار محدود من التباين في مختلف أرجاء البلاد العربية، لا تخرج في

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٠.

(١٥) سالم توفيق النجفي ومحمد صالح القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ([الموصل]: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ١١٥.

مضمونها عن التلازم الضروري بين العمل والأرض بصورة تؤدي إلى تراكم قدر من رأس المال لمستخدمي الأراضي الزراعية. واستمر الابقاء على المصالح المادية للدولة العثمانية من خلال الترابط بين السلطة العثمانية الحاكمة والنخبة من الموالين والنبلاء وملتزمي الأراضي الزراعية في أرجاء البلاد العربية. وقد تطلب ذلك الترابط سيادة علاقات غير متكافئة بين العمل والأرض بشكل أجور ورَيع اقتصادي مما يعني في صورته الاقتصادية اعتماد مستوى من أجور العمل الزراعي تبتعد كثيراً عن قيمة تكاليف فرصته البديلة في اطار العلاقات الاقتصادية للتجارة الداخلية والخارجية للحاصلات الزراعية. وقد أدّى ذلك، في صوره المختلفة، إلى تدهور الشروط الضرورية واللازمة للإنماء الزراعي، كما أدّى تدخل الدولة العثمانية، بالتأثير في توزيع عوائد عناصر الانتاج الزراعي، وإن اختلف ذلك التأثير بقدر أو آخر باختلاف البلاد العربية، إلى تشويه هيكل تخصيص الموارد، ومن ثم انخفاض كفاءة أداء عناصر الانتاج الزراعي مقارنة بأفضل استخداماتها الموردية في ظل الممكنات والفروض والشروط السائدة في اقتصادات تلك البلدان. ومن ثم، فإن التشويه في هيكل عوائد عناصر الانتاج الزراعي، والتدهور في نشاط القطاع الزراعي العربي، وعدم تغير النمط البنيوي لهيكل الزراعة العربية خلال تلك الفترة الزمنية، كل هذا، تُعَدّ السياسة الزراعية العثمانية، والثوابت التي اعتمدتها في سياستها الاقتصادية، والتي ساد تأثيرها في البلاد الاسلامية أكثر من أربعمئة عام، مسؤولة عنه. ويبقى السؤال قائماً: هل نمط الانتاج في العصر العثماني، وفقاً لثوابت ومتغيرات سياساتها الاقتصادية، كان أقرب إلى نمط الانتاج الآسيوي؟ أم أنه ابتعد عنه كما كان ذلك في العهد الأموي ـ العباسي؟ وبالرغم من أن المسألة ليست من البساطة بحيث يمكن الاجابة عنها بصيغة الايجاب أو النفي، إلّا أنه يمكن القول، وبقدر من التأكيد، إن ذلك النمط من الانتاج وعلاقاته التي سادت في العصر العثماني كان أقرب في شكله إلى نمط الانتاج الآسيوي مقارنةً بالأنماط الأخرى للانتاج، إلّا أنه ليس ذلك النمط بذاته من حيث مضمونه.

ثانياً: المسألة الزراعية في التاريخ العربي المعاصر

(الانتداب البريطاني ـ الفرنسي)

تُعَدّ وراثة الانتداب الأجنبي للمسألة الزراعية العربية في مطلع القرن العشرين، اشكالية العصر العربي الحديث، تداخل فيها العديد من المتغيرات في مقدمتها التشويه الحاصل في العلاقات الانتاجية والمتأتي من تطبيق قوانين الأرض العثمانية، وكذلك من سيادة حقوق الملكية الزراعية المستغلة مساحات واسعة من الأراضي الأميرية. وقد أضيفت إلى متغيرات الاشكالية التاريخية، مسألة معاصرة جاء

بها الانتداب الأجنبي، وتتمثل بأطماعه في الموارد الاقتصادية العربية وبخاصة الزراعية والاستخراجية، وذلك لارتباط تلك الموارد بالنشاط الاقتصادي التنموي لدول الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى. لقد تمّ اقتسام أجزاء الوطن العربي من قبل أكثر من دولة أجنبية، وكان لذلك أثر في نمط الانتاج الزراعي وشكل علاقاته الانتاجية. فقد كان تأثير السياسة الاقتصادية الفرنسية واضحاً في المسارات الرئيسة للسياسة الزراعية لدول المغرب العربي وسوريا، باستثناء ليبيا التي ساد فيها الانتداب الايطالي، بينما تأثرت اقتصادات الزراعة المصرية والسودانية والعراقية والأردنية بالسياسة الاقتصادية البريطانية. وبالرغم من الاختلافات النسبية للاتجاهات الأساسية للسياسة الزراعية باختلاف نمط السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية للانتداب، إلاّ أن مضمون تلك السياسة لم يختلف اختلافاً معنوياً بين تلك البلدان، وربما لأن ذلك يعود في أساسياته إلى عدم تباين متطلبات برامج التنمية الاقتصادية لدول الانتداب في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي مقدمة تلك المتطلبات، المحاصيل الصناعية والتراكم المتأتي من المحاصيل النقدية، بالإضافة إلى الموارد الاستخراجية وهي احتياجات تعدّ أساسية لمتطلبات التركيب الهيكلي لاقتصاد التنمية في تلك البلدان الأجنبية.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت تتضح صورة تشكيلية محددة للتبعية، نجم عنها تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية عربية وسيادة ملامح اقتصاد عربي مزدوج كانت تأثيراته واضحة في المسارات الرئيسة للسياسة الزراعية في النصف الثاني من ذلك القرن.

وفي مطلع القرن العشرين، وبتأثيرات الحرب العالمية الأولى وقبلها، اقتسمت الدول الكبرى أجزاء واسعة من العالم. فقد احتلت بريطانيا وفرنسا أجزاء واسعة من الوطن العربي، ودخل العراق والأردن ومصر والسودان تحت الانتداب البريطاني، وقبل ذلك بزمن ليس بيسير، احتلت فرنسا كلاً من الجزائر والمغرب وتونس، ثم احتلت سوريا بعد الحرب العالمية الأولى.

حين احتلت بريطانيا بغداد في عام ١٩١٧، وجدت أن الأراضي في **العراق** قد صنّفها القانون العثماني خمسة أصناف: **الأول**، أراضي الملك، التي يتمتع المالك بحق التصرّف بها؛ **الثاني**، الأراضي الأميرية، وكان منها نوعان: أحدهما الأميرية الصرف، ويقصد بها الأراضي التي لم تملّك إلاّ من قِبل الدولة، وثانيهما المفوضة بالطابو، وهي التي أعطي حق حيازتها للغير؛ **الثالث**، أراضي الأوقاف؛ **الرابع**، الأراضي المتروكة؛ **والخامس**، الأراضي الموات، وقد رافق هذا النمط من ملكية الأراضي الزراعية تزايد تجار المدن من غير الزراعيين والموظفين الإداريين، على شراء الأراضي الزراعية

والتوسّع في نظام «الطابو» من قبل شيوخ العشائر، مما أدّى في صورته النهائية إلى ظهور مشكلة الملاك الغائبين[16].

ونجم عن ذلك تغيّر في علاقات الانتاج في الريف العراقي، جاء نتيجة تباين مصالح طرفي العملية الانتاجية الزراعية، أي مالكي الأراضي من «حاملي سندات الطابو»، ثم المزارعين الفعليين وأفراد العشائر من الفلاحين. وقد ظهر ذلك أكثر وضوحاً في المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق مقارنة بالمنطقة الشمالية خلال تلك الفترة. وفي اطار هذا التعقيد الذي أكده العديد من التقارير الرسمية البريطانية[17] حول مسألة ملكية الأراضي الزراعية في العراق، سواء من حيث شكلها القانوني أو علاقاتها الانتاجية، فإن الإدارة البريطانية لم تسعَ بصورة جدية لإيجاد حلول جذرية، ولم تعمل لوضع برامج لإصلاح النظام الزراعي العراقي. ولكن لم تخلُ الفترة الأولى للانتداب من تأكيد بعض حالات «التسوية» التي كان يقوم بها الحكام العراقيون، والتي أصدرت بشأنها بيانات رسمية تحدّد الأسس العامة للتسويات[18]،وحيث إن تلك الحالات لم تعتمد أسساً اقتصادية تستهدف أو تسعى إلى تخفيف أو إبطاء التناقض الحاصل في علاقات الانتاج الزراعي، ولاقت صعوبات في كثير من الحالات لتنفيذ تشريعاتها، لذا بقيت جدية تلك المحاولات مرهونة بطبيعة الظروف المحيطة بها. وتعمّق هذا التيار غير الجاد في إصلاح النظام الزراعي لدى السياسة البريطانية لتعزيز سلطتها في إطار التناقضات العشائرية وسيادة حال من الملكية غير المستقرة، من جانب، والصراع بين النفوذ العشائري والادارة العراقية الحاكمة، من جانب آخر. وقد استفادت الادارة البريطانية من ضعف الأطراف جميعها، ومما سهل هذا الأمر أن حوالى ٨٠ بالمئة من الأراضي الزراعية ـ كما أشار تقرير أرنست دواسن عام ١٩٣١ ـ لا تخضع لقانون محدد، ولا تأثير لحاكم فيها[19]. وبالرغم من وجود اتجاه ثانٍ أشار إليه بعض الدراسات ويتضمن أن السياسة الاقتصادية البريطانية في العراق كانت تسعى نحو تثبيت مبدأ الملكية الصغيرة وتوسيع قاعدتها وانتشارها باعتبارها أسلوباً للاستقرار الداخلي[20]، نجد أن هذا النمط من «العدالة التوزيعية للأرض» يتناقض والأسس الاقتصادية التي جاء بها الاحتلال البريطاني، ومن ثم يصعب تأكيد هذا الاتجاه باعتبار

---

(١٦) وميض جمال عمر نظمي، **ثورة ١٩٢٠: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، وط ٢ (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٨٥)، ص ٤٠٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١٨) الجواهري، **تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، ١٩١٤ ـ ١٩٣٢**، ص ١٢٨.

(١٩) عبد الرزاق الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي** (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٧)، ص ٤٠.

(٢٠) الجواهري، المصدر نفسه، ص ١٧٩.

أن مضمـونه الاسـتراتيجي يعدّ قـراراً ضد الـوجـود الـبريـطاني في المـدى المتـوسط أو الطويل، مما يؤكد ذلك القول ويرجح سيادة الاتجاه الأول.

إن السياسة الزراعية في تلك الفترة سعت لإضفاء الصفة القانونية عـلى أهداف السياسة الاقتصـادية لـلانتداب بتشريـع قانـون «اللزمة» عـام ١٩٣٢ الذي أوصى بـه أرنست دواسن عـام ١٩٣١، وأمكن بموجبـه عدداً قليـلاً من رؤساء العشـائـر وكبـار الملاك التصرف في الجزء الأكبر من الأراضي الزراعيـة[٢١]. وصدرت في عـامي ١٩٤١ و١٩٥٤ تشريعات قانونية أخرى وطدت من نفـوذ المالكـين الكبار، وأصبحت صـورة المزارع الخاصة الكبيرة في اطار وسائـل الانتاج التقليـدية، تـأخذ مـلامحها الـرئيسة في الريف العراقي[٢٢].

وكانت للحكم الوطني في فترة الأربعينيات محـاولات لإعادة تكـوين نمط الملكية الزراعية بـاتجاه التـوسّع في الملكيـة الصغيرة والمؤديـة إلى الاستيطان، مستهـدفة ثـلاثة متغيرات أساسية: **أولها**، تحقيق قدر من العدالة في توزيع الأراضي الزراعيـة التي أخذ منوالها الحيازي انحرافاً وتبايناً واسعاً في حجم الملكية الزراعية؛ **ثانيها**، إن نمط المزارع الصغيرة أو المتوسطة لا يعتمد علاقات انتاجية غـير متكافئـة كما هـو الحال في المـزارع الكبيرة التي كانت سائدة في تلك الفترة؛ **وثالثها**، إن المزارع الصغـيرة والمتوسـطة تعدّ أكثر كفاءة في مجال الانتاج الزراعي وفي إطار وسائل الانتاج التقليدية السائـدة مقارنـةً بـالمزارع الكبـيرة. وأخـذت تلك المحـاولات صيغـاً تشريعيـة، فقـد تقـدم إلى مجلس الأعيان والنواب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ حول إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة، وتحدّد بموجبه أن تـوزع الأراضي على المـزارعين وفقـاً لأسلوب إروائها، وألاّ تـزيد مسـاحـة المـزرعـة عـلى ١٠٠ مشـارة[٢٣] في الأراضي السيحيـة و٢٠٠ مشـارة في الأراضي العالية التي تروى بالضخ الواطىء، بينـما تحدّدت المـزارع في المناطق الـديمية بحيث لا تـزيـد عـلى ٤٠٠ مشـارة، أمـا في الأراضي الجبليـة، وهي منـاطق زراعـة الفاكهة، فقد حدّدها القانون بما يزيد على ٢٠ مشارة[٢٤]، كما حدّد القانون العديد من المواد لتنظيم توزيع هذا النمط من الملكية واستخدامه.

وقـد سبقت هذا القـانون مجمـوعـة من التشريعـات والأنـظمـة سـواء في مجـال

---

(٢١) عبد الحسين وداي العطية، **الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٥)، ص٤٨.

(٢٢) صفاء الحافظ، **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١)، ص ٢٥٤.

(٢٣) المشارة = ٢٥٠٠م^2.

(٢٤) العراق، وزارة الزراعة، **الملكية الصغيرة في العراق** ([بغداد]: مطبعة الحكومة، ١٩٥٣)، ص ٣.

التوزيع[٢٥] أو التسليف[٢٦]، استهدفت القضاء على الآثار غير المرغوب فيها للعلاقات الانتاجية السائدة والموروثة عن القوانين العثمانية، ووضعت العديد من القيود والمحددات أمام هذا النمط من «مزارع الاستيطان»، الأمر الذي أدّى بها إلى التراجع لحساب المزارع الكبيرة. وقد يعود جزء من ذلك التراجع عن نمط «ملكية المزارع الصغيرة» إلى عدم توافر الأرضية الاجتماعية في أوساط الفئة المالكة للأراضي الزراعية[٢٧]، وعدم استقلالية السلطة التنفيذية، وتدني كفاءتها الادارية في تنفيذ ومتابعة تطبيق هذا النموذج في الزراعة العراقية، رافق ذلك أن الاحتلال البريطاني لم يكن راغباً في سيادة حالة الاستقرار في الريف العراقي، ولربما أن عدم رغبته تلك جاء من أن سيادة الملكية الصغيرة في اطار وسائل الانتاج التقليدية قد تؤدي إلى خفض تراكم الفائض الاقتصادي المؤدي في أحد جوانبه إلى تمويل الادارة الحكومية، إذ إن المضمون الاقتصادي لسيادة المزارع الصغيرة هو إعادة توزيع الدخل بصورة قد تؤدي في مجملها إلى تزايد الميل الحدي للاستهلاك العائلي خاصة للسلع الزراعية الغذائية، وللفئات الفلاحية ذات الدخول الواطئة، وهي الفئات الأوسع والأكثر أهمية نسبية في التركيب الديمغرافي للريف العراقي في النصف الأول من القرن العشرين. ويتناقض ذلك مع أهداف الانتداب الأجنبي في مجال توزيع عوائد عناصر الانتاج الزراعي، إذ حققت بعض الوحدات الاستثمارية الموزعة في العديد من المشاريع الزراعية، دخلاً مزرعياً مرتفعاً[٢٨] مقارنةً[٢٩] بمتوسط الدخول المزرعية السائدة في تلك المناطق، حيث إن تشجيع سياسات زراعية من هذا النوع يؤدي إلى الاستقرار والتنمية الزراعية، وامكانية التخطيط لتركيب محصولي ترغب فيه السياسة الاقتصادية العراقية. وبجانب تلك الاهتمامات في نمط الملكية الزراعية، أولت الحكومة العراقية، في عقد الخمسينيات، بعض مجالات البنى التحتية اهتماماً كبيراً، وخاصة تلك التي أدت إلى السيطرة على المياه في الزراعة العراقية الإروائية[٣٠]. ولكن سيادة حدّة التناقض بين

---

(٢٥) يشمل التوزيع، أراضي في مشاريع متعددة منها مشروع الدجيلة ومشروع الحويجة ومشروع شهرزور ومشروع اللطيفية، ثم مشاريع أخرى كمشروع مخمور والمسيب الكبير والأراضي الأميرية الأخرى.

(٢٦) نظام تسليف مستثمري أراضي الدجيلة رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٦ المعدّل بالنظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٦.

(٢٧) «لقد زادت ملكية بعض الشيوخ على مليون دونم وبلغت ملكية الأسرة المالكة ١٧٧,٥٩٦ دونم». انظر: محمد حسين الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، سلسلة دراسات؛ ٣٤٠ ([بغداد]: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٠)، ص ٢٣٨.

(٢٨) العراق، وزارة الزراعة، **الملكية الصغيرة في العراق**، ص ٢١.

(٢٩) دورين ورينر، **الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق**، نقله إلى العربية خير الدين حسيب وحسن أحمد السلمان (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ٩٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

أهداف الانتداب الأجنبي ومصالحه، وتلك التي يستهدفها الحكم الوطني، لم تدع لسياسة الاستقرار والتوازن في الزراعة العراقية فرصة النمو والاستمرار. ونتج من ذلك التناقض سيادة واتساع الزراعة العشائرية والمزارع الكبيرة لفئة من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الملكيات الزراعية الغائبين، إلى جانب مزارع قزمية متناثرة لا تتسم ولا تتوافر لها مقومات المنافسة في سوق السلع الزراعية. وانعكس ذلك التغير في نمط الملكية على الهيكل الحيازي للأراضي الزراعية في نهاية الخمسينيات، فقد بلغ عدد حائزي الملكيات الصغيرة (٣٠ دونماً وما دون) نحو ٦٨,٢ بالمئة من إجمالي الحائزين في القطاع الزراعي، وبلغت حيازاتهم نحو ٣,٤ بالمئة من اجمالي المساحة الزراعية، بينما قدر عدد الحائزين الكبار (١٠٠ دونم وما فوق) نحو ٢ بالمئة، يقومون على استخدام نحو ٦٩,٥ بالمئة من اجمالي المساحة الزراعية، أما الحائزون حيازات متوسطة (أكثر من ٣٠ دونماً وأقل من ١٠٠٠ دونم)، فقد بلغت أهميتهم النسبية نحو ٢٩,٨ بالمئة، ويستخدمون نحو ٢٧,١ بالمئة[٣١] من المساحة الزراعية العراقية. ولا شك في أن هذا التركيب الحيازي وهذا النمط في استخدام الأرض الزراعية لا يشكلان في مجملهما أسلوباً حيازياً أو مزرعياً يتحقق معه نمط من أنماط التنمية الزراعية أو شكل من العدالة الاجتماعية في الريف العراقي. وجاءت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ تحمل ضمن أهدافها تصحيحاً للمسارات الرئيسة للسياسة الزراعية العراقية.

وكانت **بلاد الشام** (سوريا وفلسطين وشرقي الأردن) من الأراضي التي بقيت تحت الادارة العثمانية مدة طويلة من الزمن، ولذا لا تختلف مشاكلها الحيازية والزراعية كثيراً، لسيادة تأثيرات تاريخية قريبة من التجانس في تشكيل نمطها الحيازي وعلاقاتها الانتاجية الزراعية.

لقد استمر الانتداب الفرنسي لسوريا منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٦ عندما أجليت عنها القوات الأجنبية. وقد ساد في بداية تلك الفترة اتجاه إلى استخدام الأراضي الزراعية كإحدى الأدوات للحصول على تأييد أصحاب الملكيات الكبيرة ورؤساء العشائر، وأخذ ذلك الاتجاه منحىً تشريعياً عام ١٩٢٦، إذ أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي قانوناً يمكن بموجبه لأي شخص تسجيل ملكية الأرض غير المستخدمة باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات، مما أتاح الفرصة لتسجيل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لكبار الملاك، وأدّى، في صورته النهائية، إلى توسيع الأهمية النسبية لأراضي الملكيات الكبيرة. وأعقب ذلك في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١ تشريعات أمكنت بموجبها لشيوخ القبائل في شرق خط

---

(٣١) سالم توفيق النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط ٢ ([الموصل]: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٧)، ص ٣٤٨.

الصحراء أن يسجلوا أراضي الدولة باسمهم، وأكد ذلك القانون المدني لعام ١٩٤٩ حيث اعترف بالأراضي المسجلة للفترة ما بعد عام ١٩٢٠[٣٢]، مما يشير في مجمله إلى أن السلطة الفرنسية خلال العقود الثلاثة بعد الاحتلال لم تكن تسعى إلى ايجاد تركيب حيازي يستهدف العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية، بقدر سعيها نحو ايجاد فئة من ملّاك الأرض تؤمن المصالح الاقتصادية الفرنسية في سوريا، وكان الأساس المادي الذي ارتكزت عليه السلطة الفرنسية هو نمط الملكية الزراعية وشكل استثمارها الذي ساد في الدولة العثمانية، ومن ثم لم تسع سلطة الانتداب لخلق تغير أو انعطاف في بنية الحيازة الزراعية السورية بقدر ما أضفت على ذلك الأساس من نمط الملكية صيغة رسمية، وأصبحت العلاقات الانتاجية الزراعية تحكمها شرعية قانونية، أفرزت فئة من ملّاك الأراضي الزراعية تغلب عليها سيطرة المدينة وكبار الملاك وشيوخ العشائر[٣٣]. وبالرغم من تعميق هذا الاتجاه في نمطية استثمار الأراضي في مطلع الاحتلال الفرنسي، فقد كان لبعض الاقتصاديين الفرنسيين رأي آخر لحل المسألة الزراعية السورية عن طريق الحد من الملكيات الكبيرة. ويشير ذلك الرأي في مضمونه إلى أن يكون للفرنسيين دور في الانتقال من الاقطاع الزراعي إلى التحوّلات ذات المضمون البرجوازي في الريف السوري ضمن منظور تكوّن الرأسمالية الأوروبية[٣٤]، لإدراكهم المبكر أن تجربة العلاقات الانتاجية التي سادت في الزراعة الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم تمكّن الاحتلال الفرنسي من ايجاد علاقات اقتصادية بعيدة المدى في اطار من التبعية، وبالتالي فإن صياغة علاقات الانتاج والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في اطار من الفهم الأوروبي المعاصر تُعتبر أفضل للاستعمار الفرنسي من تعميق الاقطاع من منظور العصور الأوروبية الوسطى. إلّا أن غياب مكوّنات آلية التحول (التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية، الوسائل والأساليب التشريعية، برامج السياسة الاقتصادية... الخ)، كشروط ضرورية في سياق التطور، لم تمكّن السياسة الزراعية الفرنسية في سوريا من تحقيق أهدافها، ولذا جاءت الاصلاحات والاجراءات في الزراعة السورية ضماناً لسيادة العلاقات الانتاجية القائمة التي انتهت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن الاقطاعيات والملكيات الكبيرة (١٠٠ هكتار وأكثر) بلغت نحو ٣٠ بالمئة من مجموع المساحة الزراعية، وبلغت الملكيات المتوسطة (١٠ ـ ١٠٠ هكتار) نحو ٣٧ بالمئة، والصغيرة (١٠ هكتارات وأقل) نحو ٤ بالمئة، ومثّلت

---

(٣٢) الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي**، ص ٢١١ ـ ٢١٤.

(٣٣) وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

أملاك الدولة نحو ١٩ بالمئة من المساحة الزراعية التي قدرت بنحو ٧,٩٣ مليون هكتار[٣٥]. ويشير هذا التركيب إلى مدى التفاوت في الملكية والحيازة الزراعية، وطبيعة العلاقات الانتاجية التي أفرزتها، والإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي صنعته السياسة الفرنسية والتي أحاطت بالمتغيرات الاقتصادية الزراعية السورية.

أما **فلسطين**، فقد احتلها العثمانيون عام ١٥١٦، وأجروا تنظيمات جديدة لأرضها، وارتبط ذلك التنظيم بالمركز الوظيفي لحائز الاقطاع[٣٦]. واستمر النظام الاقطاعي سائداً في فلسطين حتى القرن التاسع عشر، ولم يخرج كثيراً في بنيته عن ذلك النمط السائد في الشرق العربي. وساهمت السياسة الزراعية العثمانية في تشجيع الاستيطان الصهيوني في الأراضي الزراعية من خلال قانوني الأراضي لسنتي ١٨٥٨ - ١٨٦٧ اللذين أعطيا بموجبهما الأجانب حق حيازة الأراضي وامتلاكها، وترتب على ذلك تقييد الملكيات الزراعية الصغيرة وتوسُّع في الملكيات الكبيرة[٣٧]. . .

وأجرت السلطات البريطانية في عصر الانتداب تعديلات على قوانين الأراضي العثمانية، احتوت في مضمونها تدعيم السياسة الزراعية للانتداب وتشجيع برامج الاستيطان اليهودي، وتمّ بموجبها تحويل مساحات واسعة من الأراضي إلى أملاك خاصة أو حيازات عامة لليهود.

كذلك تحكّم الانتداب البريطاني في السياسات الزراعية لـ **شرق الأردن** في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٤٦، وساد تلك الفترة تصنيف الملكية الزراعية إلى أنماط تختلف كثيراً عمّا في الأراضي العربية، وهي الأراضي المملوكة والأميرية والموقوفة، ثم الأراضي المدورة، والأخيرة هي الأراضي التي كانت مسجلة باسم السلطان عبد الحميد وأعيد تسجيلها باسم الدولة. وكان تأثير السياسة البريطانية في التركيب الحيازي للأراضي الزراعية واضحاً، فقد اتسعت الحيازات الصغيرة ذات الكفاءة المنخفضة، وقدّرت الحيازات التي تقل عن ١٠ دونمات[٣٨] بحوالى ٢٢,٤ بالمئة من اجمالي الحيازات، وشغلت حوالى ٢٦,٧ ألف ملكية. واتسمت الأهمية النسبية للملكيات الكبيرة بالتضاؤل من حيث عددها لتصل إلى ٢٢ ملكية، واحتلت من حيث أهميتها النسبية نحو ٠,٠٢ بالمئة من اجمالي الملكيات في الأردن، بينما ارتفعت الأهمية النسبية للمساحة الزراعية التي شغلتها.

---

(٣٥) الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي**، ص ٣٧.

(٣٦) عماد أحمد الجواهري، **الأرض والاقطاعية في فلسطين في العصر الحديث**، سلسلة دراسات فلسطينية (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٣)، ص ٢٤٥.

(٣٧) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ - ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٥.

(٣٨) الدونم الأردني = ١٠٠٠م^{2} والدونم العراقي = ٢٥٠٠م^{2}.

دخلت مصر عصر الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢. وقد سعت السياسة الاقتصادية للمحتلين نحو تشكيل فئة من المصريين يمكن تكيفها وفقاً للنظرية الاجتماعية للعالم الغربي، حتى تصبح أكثر ملاءمة للسياسات الاقتصادية الجديدة. ولم يكن ذلك ممكناً إلاّ من خلال تمتعها بامتيازات مادية وتنفيذية تمكنها من ادارة الموارد الاقتصادية وتوجيهها. وبدأ تنفيذ تلك السياسات في بداية عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر. فقد أصدرت الأوامر ببيع أملاك الحكومة الخراجية وكذلك الأراضي القابلة للاستصلاح. وفي بداية العقد الذي تلاه، تقرر اعتماد حق الملكية لأصحاب الأراضي الخراجية التي أصبحت حقاً مطلقاً لمالكيها، بالإضافة إلى أنه خلال تصفية الأراضي «السنية» التي أنشأها الخديوي عباس، تم توجيه بيعها للأعيان والموالين للانكليز ولرجالات الدولة ممن لم يُتهموا بمساندة ثورة عرابي[٣٩].

وبذلك، فإن هيكلاً حيازياً جديداً بدأ تكوينه بعد الاحتلال البريطاني، تقوم على استخدامه وإدارته فئة غير متجانسة في تركيبها القومي، وتعد وسيطة بين الاحتلال البريطاني وأفراد المجتمع العربي المصري. وقد ترتب على ذلك التغير في النمط الحيازي للأراضي الزراعية، تحويل علاقات الانتاج الزراعي من نمط التركز الاقطاعي في عهد الخديوي اسماعيل إلى الملكية الزراعية الكبيرة في عهد الخديوي توفيق. وهكذا ظهرت المزارع الواسعة في مصر الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مُنح خلالها بعض المتعاونين مع الاحتلال البريطاني اقطاعيات واسعة اقتطعت من أملاك الدولة[٤٠]، بالإضافة إلى حالات بيع أملاك الدولة في نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩١). وأدى ذلك التركز في ملكية الأراضي الزراعية إلى بناء علاقات انتاج جديدة وظهور تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية في مصر مع بداية القرن العشرين، اعتمدت اقتصادياً تراكُم ريع الأراضي الزراعية، واعتُبرت اجتماعياً أسلوباً لتخفيف وطأة التناقضات بين قوى الاحتلال البريطاني ومصالح المجتمع المصري، وقد أكد ذلك الجنرال اللنبي بقوله: «إنه من الممكن أن يجلو الانكليز عن مصر وهم مطمئنون على أنهم خلقوا طبقة من الكبراء يمكن لانكلترا أن تؤمّنهم على سياستها في هذه البلاد»[٤١].

وقد انعكس نفوذ تلك التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في عام ١٩٢٠ بتأسيس بنك مصر، إذ تبين أن ٩٢ بالمئة من رأس المال المساهم للبنك قد جاء من مساهمين كانوا من كبار ملاك الأراضي الزراعية، وبذلك امتد نفوذهم في التأثير في

---

(٣٩) سيد مرعي، **الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٣١.

(٤٠) فوزي عبد الحميد، **المسألة الزراعية في الدول النامية وتجربة الإصلاح الزراعي في مصر** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ١٠٤.

(٤١) مرعي، المصدر نفسه، ص ٣٣.

تمويل المشاريع الصناعية وإقراضها لتنويع قاعدتهم الاقتصادية[٤٢]. وبذلك بدأ عصر جديد من سوء توزيع الثروة الزراعية، وترتّبت عليه إعادة توزيع الدخل المزرعي لصالح تلك الفئات من أشباه الاقطاعيين والملاك الغائبين في الريف المصري. وقد ترتّب على الهيكل الحيازي والتملكي الجديد، تغير في التركيب المحصولي لصالح احتياجات الصناعة البريطانية وخاصة بالنسبة إلى محصول القطن، حيث أدّى التوسّع في زراعته إلى سرعة اندماج الاقتصاد المصري في السوق العالمية[٤٣]. كذلك بدأ نمط من علاقات الانتاج حقّق فائضاً زراعياً وأخذ تراكمه لحساب تلك الفئة من الملاك الكبار، بينما حقق الفلاحون المالكون الحيازات الصغيرة دخلاً مزرعياً أرهقته الضرائب الزراعية عبر سنوات الاحتلال. وشكلت الحيازات الايجارية عبئاً على بعض الفلاحين المستأجرين لارتفاع القيمة الايجارية للوحدة الانتاجية الأرضية، وتوزع العمال الزراعيون بين الفئات الحيازية المختلفة. وهكذا اتسم القطاع الزراعي المصري بتفاوت واسع في أحجام الملكية والحيازة الزراعية. وقد رافق هذا التغيّر في نمط الملكية في عام ١٨٩٩[٤٤] واستقرار هيكلها الحيازي الجديد، توحيد الضريبة وربط قيمتها بالإيجار السنوي للأرض لضمان ايرادات الدولة من النشاط الزراعي. وفي العام ١٩٢٣ دخلت الحياة المصرية ظاهرة جديدة أثرت في توزيع الملكية الزراعية وتركزها، وهي نشأة النظام النيابي، حيث أدّى التنافس على عضوية البرلمان إلى السعي نحو تعاظم نفوذ المالكين بشراء مزيد من الأراضي الزراعية والتأثير في المزارعين العاملين فيها أو مستأجريها.

وقد ترتّب على ذلك تزايد قيمة ملكية الأراضي الزراعية ومن ثم قيمتها الايجارية، وخلق ذلك عبئاً جديداً للمزارعين الصغار المستأجرين، خاصة وأن مساحة الأراضي المستأجرة بلغت نحو ٧٥ بالمئة من اجمالي الأراضي الزراعية المصرية في تلك الفترة الزمنية[٤٥]، مما أدّى إلى تعميق نمط العلاقات الانتاجية الزراعية غير المتكافئة، وزيادة تأثير التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع والدولة. وقد انعكست تلك المتغيرات في صورتها النهائية على طبيعة الهيكل الحيازي ونمط الملكية الزراعية قبل عام ١٩٥٢، فبلغت الأهمية النسبية لكبار الملاك (٢٠٠ فدان وأكثر)[٤٦] نحو ١,٠ بالمئة من اجمالي عدد الملاك الزراعيين، وبلغت ملكيتهم نحو ٣٠ بالمئة من اجمالي الأراضي

(٤٢) اريك دافيز، **مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث: تجربة بنك مصر، ١٩٢٠ ـ ١٩٤١**، ترجمة سامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٤٤) عبد الحميد، **المسألة الزراعية في الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعي في مصر**، ص ١٨٤.

(٤٥) مرعي، **الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري**، ص ٣٥.

(٤٦) الفدان = ٤٢٠٠م^2.

الزراعية، وامتلكوا مع متوسطي الملاك (٥ ـ ٥٠ فداناً) نحو ٦٥ بالمئة من الأراضي الزراعية، بينما لم تزد الأهمية النسبية للأراضي الزراعية على ٣٥ بالمئة من اجمالي الأراضي الزراعية لما يزيد على ٩٤ بالمئة من الملاك. ويشير ذلك إلى أن أهم ما يميز نمط الملكية الزراعية في مصر في نهاية النصف الأول من القرن العشرين هو تركّز الملكية الكبيرة واتساع تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية في المسألة الزراعية وفي مقدمتها الجانب المرتبط بمستوى الايجار للوحدات الأرضية الزراعية، الذي بلغ في كثير من الحالات نحو ٧٥ بالمئة من ايرادات الوحدة الأرضية، كما ازداد تأثير تلك الفئة المالكة في طبيعة توزيع الاقراض والتمويل الزراعي على المزارعين[٤٧]. ونتيجة هذا التناقض في العلاقات الانتاجية الزراعية، والانحراف الذي ساد نظم الملكية وحيازة الأراضي الزراعية، والتشويه الذي حصل في توزيع وتخصيص الموارد الزراعية، جاءت ثورة ١٩٥٢ لتصحح مسارات خاطئة في المسألة الزراعية المصرية.

أما المسألة الزراعية في **السودان**، فإنها تختلف عن إشكالية الزراعة العربية. فبداية التاريخ الحديث للسودان، اتسم بالمشاركة المصرية في عام ١٨٢٠ ثم أصبح تدخلاً بريطانياً في مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٥٦. ولم تكن للحيازة الزراعية ملامح واضحة، ربما بسبب اتساع المساحة الزراعية السودانية التي تقدر بحوالى ١٢٠ مليون فدان، وتباين القوانين والأعراف والتقاليد التي تُعتمد في تمليك الأراضي الزراعية في المناطق المختلفة. ولم يظهر تعقيد النمط المزرعي والعلاقات الانتاجية بقدر من الوضوح كما في دول المشرق أو المغرب العربي، مما قد يرجع إلى انخفاض نسبة الكثافة السكانية ـ الأرضية، **أولاً**، وتوغل جزء واسع من أراضي الجنوب السوداني في الوسط الافريقي، وتأثرها بالمتغيرات الافريقية أكثر من تأثرها برياح التغير العربي الاسلامي، **ثانياً**. وقد انتشرت في السودان ملكيات كبيرة ومتوسطة وأخرى صغيرة، على حد سواء، في تكوين الهيكل الحيازي السوداني.

إن الوسائل والسياسات التي استخدمتها فرنسا تُعَد متشابهة إلى درجة كبيرة في **البلدان العربية المغربية**، وذات مظاهر قانونية متقاربة[٤٨]. وتشير المصادر التاريخية الحديثة إلى أن فرنسا حين غزت **الجزائر** عام ١٨٣٠، استولت على الأراضي الزراعية العائدة إلى الجزائريين، وأراضي الأوقاف الاسلامية، واعتبرتها أملاكاً فرنسية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٨٧١، كانت لفرنسا مضاربات عقارية وتشريعات قانونية استهدفت الاستيلاء على بعض أملاك القبائل الجزائرية، وانتهت بنزع ملكية نحو

---

(٤٧) محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٩ ـ ١٣.

(٤٨) سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ١٢٧.

٣,٢ مليون هكتار، بعضها لرجال ثورتي الجزائري والمقارني[٤٩]. وبذلك أصبح جزء كبير من الأراضي الزراعية تحت ادارة السياسة الزراعية الفرنسية، وأدى ذلك إلى اختلال التوازن الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري بتعاظم النفوذ الفرنسي، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع عوائد عناصر الانتاج الزراعي بين الاحتياجات الاقتصادية الوطنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية الفرنسية، الذي ترتب على التشويه الذي حصل في هيكل الملكية الزراعية وما نجم عنه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية. ولقد أجرت السياسة الاقتصادية الفرنسية تغيّرات في هيكل الملكية بتكوين مزارع فردية خاصة، إلاّ أن منوالها الحيازي وتركيبها المحصولي كانا يخضعان لمتطلبات التنمية الاقتصادية الفرنسية[٥٠].

يمكن التعرّف إلى النمط المزرعي وطبيعة علاقات الانتاج، خلال فترة الاحتلال، من المسار التشريعي لاستخدام الأراضي الزراعية في الجزائر وطبيعة تطوره الزمني. ويشير التحليل، تحت هذه الفروض، إلى أن المسار الزمني العام قد أخذ شكلاً يؤكد توسع التباين في حجم الملكية الزراعية وتعميق تناقضات العلاقات الانتاجية في القطاع الزراعي. فقد حددت قوانين عامي ١٨٤٤ و١٨٤٦ الاتجاهات الرئيسة للسياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر، إذ أبطلت بموجب القانون الأول عمليات المبادلة التي تمّت عام ١٩٣٠، وأوجب القانون الثاني تحديد الملكيات التي لها سندات تؤكد ملكيتها، وتحوّلت الأراضي الزراعية كافة التي لم يتمكن حائزوها من إثبات ملكيتها إلى ملكية الدولة، وتبع تلك الاجراءات قانون صدر في العام ١٨٥١ يقضي بتملّك الدولة أراضي القبائل، واعتُبرت الضريبة التي تدفعها القبائل بدل إيجار أراضيهم. وتحت تأثير المعارضة العربية المتعاقبة للقانون المذكور، والأوضاع الزراعية المتدنية لتأثيراته، شُرّع في عامي ١٨٦٣ ـ ١٨٨٧ قانونان اتّسما بالليبرالية في صورتها الشكلية، وخلقا تناقضاً في مضمونها الاجتماعي واعادة توزيع الدخول في محتواهما الاقتصادي لصالح الملكيات الكبيرة. وحددت بموجب القانونين أراضي القبائل ووزعت عليهم بعد أن تمّ تجميعهم في مجمعات استيطانية (دوار)، وحدّدت ملكيتهم الفردية داخل المستوطنة، وبذلك أصبحت المستوطنة تنظيماً يُضعف الإطار الاجتماعي للقبيلة ويخفف من تأثيراتها القيادية في الريف الجزائري. وقد أعقب ذلك تشريع صدر في العام ١٨٩٧ أجاز بيع الأراضي للأوروبيين. وبذلك أدّت تلك التشريعات وتطورها الزمني إلى زيادة الأهمية النسبية للملكية الزراعية للأوروبيين بشكل عام، والفرنسيين بشكل خاص. وقد أمكن التوصل، من خلال مضمون التشريعات المتتالية

---

(٤٩) الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ص ٤٥.

(٥٠) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي، ١٨٣٥ ـ ١٩٦٠، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٦١ ـ ٦٢.

منذ الغزو الفرنسي للجزائر وحتى مطلع القرن العشرين، إلى أن السياسة الزراعية في الجزائر قد استهدفت عدداً من المتغيرات في مقدمتها السيطرة على الايرادات المتأتية من النشاط الزراعي من خلال تحديد إقامة الفلاحين من أفراد القبائل الجزائرية في مستوطنات. وأمكن بذلك إدخال اقتصاد السوق من خلال توجيه مسارات المحاصيل الزراعية النقدية. كما استهدفت تلك التشريعات إتاحة الفرصة الكافية للفرنسيين بامتلاك أراضٍ عربية في الجزائر في صورة مزارع كبيرة، وتكوين بنى اجتماعية - اقتصادية تختلفُ في مضمونها عن تلك التي اتبعها المسار التاريخي للمجتمع العربي الجزائري.

وقد ترتّب على هذا النمط من السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر أن تشكّل التركيب المحصولي والنمط المزرعي في زراعة الاكتفاء الذاتي في مزارع صغيرة يقوم على زراعتها الفلاحون الجزائريون. كما اعتمدت المزارع المتوسطة زراعة الحبوب وتربية المواشي،ويُستخدم بعض من تلك المحاصيل للاستهلاك العائلي، ويستأثر بالجزء الآخر من المحاصيل، السوق المحلية والعالمية. بينما ساد النشاط الرئيسي للزراعة في المزارع الكبيرة التي اعتمدت زراعة الكروم لتصدير العنب إلى فرنسا، ويقوم على امتلاكها وإدارتها المستعمرون الأوروبيون[٥١].

وبعد ما يقرب من مئة وثلاثين عاماً من توجيه السياسات الزراعية من قبل المستعمرين الفرنسيين في الجزائر، تشكّل التركيب الحيازي للأراضي الزراعية في صورة بلغت الأهمية النسبية للملاك الأوروبيين فيها نحو ١١,٧ بالمئة يملكون نحو ٢٥ بالمئة من الأراضي الزراعية، بينما قدرت الأهمية النسبية للملاّك الوطنيين بنحو ٨٨,٣ بالمئة يستخدمون ٧٥ بالمئة من الأراضي الزراعية. ومن جانب آخر، بلغت الأهمية النسبية للملكيات الأوروبية نحو ٢,٩ بالمئة تستخدم نحو ٢٠,٣ بالمئة من اجمالي الأراضي الزراعية. وإن نحو ٧٥ بالمئة من الأراضي المروية التي تعتمد الزراعة الكثيفة، تعود في ملكيتها إلى الأوروبيين، بينما لا يمتلك الفلاحون الجزائريون سوى ٢٥ بالمئة من الأراضي المروية، وهي ذات خصوبة عالية مقارنة بالأراضي الديمية التي يتوزعها المزارعون من أفراد القبائل التي تعتمد زراعة الحبوب.

إن هذا التراكم من الحالات المتميزة في توزيع الموارد الزراعية وما ترتب عليه من سيادة في علاقات الانتاج غير المتكافئة بين الفلاحين الجزائريين والملاّك الأوروبيين، أدى إلى خلق الأرضية الاجتماعية المناسبة للثورة الجزائرية في العام

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

١٩٥٤، حيث بلغ عدد الفلاحين الذين قاتلوا لتغيير تلك الأنماط من علاقات الانتاج نحو مليوني فلاح[٥٢]، ولمدة تزيد على سبع سنوات.

استمر الاحتلال الفرنسي في **تونس** نحو ٧٥ عاماً، ما بين ١٨٨١ ـ ١٩٥٦، وهي فترة تكفي لتشكيل الهيكل الحيازي الزراعي وبنية العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية وفقاً للسياسات الزراعية التي كان يسعى إليها الفرنسيون. وقد أقروا تشريعات تمكّن الدولة المركزية من توجيه السياسات الزراعية لتركيز الملكية الاقطاعية، فأصدروا في العام ١٨٩٢ مرسوماً يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة. وتلت ذلك في العام ١٨٩٨ تشريعات تقضي بفرض الادارة الفرنسية على جزء من أراضي الأوقاف. كما أصدرت السلطات الفرنسية في عام ١٩٠١ أمراً يقضي بالحاق الأراضي التي تتصرف فيها القبائل والتي هي قائمة بينهم، بأملاك الدولة. وشرعت في عام ١٩٠٣ نظاماً يفيد بتحديد الغابات والأحراش وضمّها إلى أملاك الدولة[٥٣]. ويشير مضمون تلك التشريعات وتدرجها الزمني إلى توسيع صلاحيات السلطة الفرنسية في توجيه استخدام الأراضي لتعظيم الاستفادة من تبعية معطيات الموارد الاقتصادية الزراعية التونسية للاقتصاد الفرنسي. وإذا كانت تلك الاجراءات تستهدف تحديد الملكية الخاصة لأفراد المجتمع التونسي وتقييدها، فإن الجانب الآخر من السياسة الزراعية كان يسعى نحو توسيع ملكية الأراضي الزراعية الخصبة للمستوطنين الفرنسيين وبعض من الأعيان التونسيين، وعلى شكل مزارع تستخدم وسائل انتاج عصرية، بينما سادت أنماط مزرعية صغيرة لدى الفلاحين التونسيين اعتمدت وسائل الانتاج التقليدية بحكم التلاؤم بين حجم المزرعة وعناصر انتاجها. وترتب على ذلك أن اتسم الاقتصاد التونسي بأنه «اقتصاد مزدوج» في اطار النشاط الزراعي. وقد أفرزت معطيات السياسات الزراعية للاحتلال الفرنسي في تونس في نهاية عهد الاحتلال أن ٢٠ بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية يعود إلى المستوطنين الأوروبيين، وأن ٢٧ بالمئة منها يعود إلى أربع جمعيات زراعية، اعتمدت الزراعة الواسعة وإنتاج المحاصيل النقدية، بينما يقدر عدد الفلاحين من دون حيازة، نحو ٨٠٠ ألف فلاح تونسي في تلك الفترة. إن هذا التناقض في التركيز الاقطاعي أدى إلى تعميق المعارضة وتوسيعها في الريف التونسي.

أما **المغرب**، فقد خضع للاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين ١٩١٢ و١٩٥٦. وبدأ الاستيطان الأوروبي في المغرب مع مطلع تلك الحماية، وترتب عليه توسع في المزارع الأوروبية حول المدن الرئيسة. وسعت السياسة الفرنسية إلى استمالة زعماء

---

(٥٢) الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي**، ص ٤١.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

القبـائل التقليـدية، وأصبـح بعضهم من كبار مـلاك الأراضي الزراعيـة[٥٤]. وأضيفت سمة الشرعية على ذلك النمط من العـلاقات الانتـاجية بـإصدار مـرسوم عـام ١٩١٩ أجـاز لـلأوروبيـين التجـاوز عـلى أراضي القبـائـل فيـها إذا كـانت تلك الأراضي غـير مزروعة، مقابل إيجار رمزي.

وتمخضت تلك السياسات الزراعية عن هيكـل حيازي اتسم بـالتشويـه، حيث بلغت الملكيات الزراعية الأوروبية في المغرب نحو ٢٠ بالمئة من الأراضي المغربية. وقد لاقى هـذا النمط الحيازي معـارضة شـديدة من الأوسـاط الفلاحيـة المغربيـة أبـرزهـا انتفاضة البربر عـام ١٩٢١[٥٥]. وتجاه عـدم التوازن في خلق الاستقـرار الذي شعـر به الفـرنسيون، شرعـوا إلى خلق أعيان في البـوادي من القبـائـل والـدواويـر[٥٦] لتـأمـين مصالحهم في الأوساط الـريفية. وأفـرزت السياسـات الزراعيـة بعد الاحتـلال نتائـج مشوهة في مجـال التركيب النسبي للحيـازات الزراعيـة، فقد أظهـرت الأهمية النسبيـة لنمط توزيع الملكيـة أن ٦٥ بالمئـة من الأراضي الزراعيـة يعود إلى ٥ بـالمئة من المـلّاك سواء أكانوا مغاربة أم فرنسيين، بينها يستخـدم ٤ بالمئـة من الملّاك نحـو ٣٥ بالمئـة من الأراضي الزراعية، وأن ٥٥ بالمئة من الفلاحين من دون حيازات زراعية[٥٧].

ويمكن القول، بدرجة كبيرة من الثقة، إن السمة المشتركة للسيـاسات الـزراعية لـلانتداب الـبريطاني في بعض الأقـطار العربيـة، والفـرنسي في بعضهـا الآخـر خـلال النصف الأول من القرن العشرين، تتحدد بالآتي:

- وجود تباين واسع في مكونات الهيكل الحيـازي والتملكي للأراضي الـزراعية في الأقـطار العربيـة يبتعد بقـدر أو آخر عن المنـوال التـوزيعي الأمثـل أو الأقـرب إلى العدالة الاجتماعية.

- أفرزت تلك التباينات، من جانب، وتحالفات القوى الأجنبية لـلانتداب مـع بعض كبـار الملّاك وزعـماء القبائـل وشيوخهـا، من جانب آخـر، تشكيلة اقتصاديـة ـ اجتماعية تعتمد قاعدتها العريضة أجر الكفاف، بينما انحسرت قمتها على فئة من كبـار الملّاك بالإضافة إلى المستوطنين الأجانب.

- تشكـل النمط المحصولي لبعض البلدان العـربية وخـاصة التي تتسم بـالميـزة

---

(٥٤) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ٢١٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٥٦) جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٠٢.

(٥٧) الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي**، ص ١٨٠.

النسبية في انتاج بعض المحاصيل الصناعية والنقدية، في صورة تعمِّق حالة التبعية الاقتصادية لبلدان الاحتلال الأجنبي.

- تميّز الاحتلال الفرنسي لدول المغرب العربي بتوسيع قاعدة المستوطنين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين منهم، في اطار التركيب الحيازي وقيادتهم نشاطاً زراعياً عصرياً في اطار قطاع زراعي مزدوج، بينما تميّز الاحتلال البريطاني في دول المشرق العربي ومصر بالاعتماد على كبار الملاك ورؤساء القبائل والعشائر المحلية، بالدرجة الأساس، في رسم الإطار العام للحيازة الزراعية(٥٨).

ولم يأتِ تشكيل الهيكل الحيازي وطبيعة العلاقات الانتاجية المعاصرة من تناقضات الملكية الزراعية التي أحدثتها السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني والفرنسي في الجزء الواسع من الوطن العربي، بقدر اعتماد تلك الاشكالية على التفاعل المتأتي من تلك المتناقضات مع الأساس المادي والخلفية المرجعية للملكية الزراعية وعلاقات الانتاج التي وضعت أسسها السلطة العثمانية.

ومع دخول الوطن العربي عالم النصف الثاني من القرن العشرين، رافقته حركات التحرر الوطني، تحمل شعارات الاستقلال الاقتصادي وتتطلع نحو الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية، من دون أن يتوفّر ادراك واضح أمام واضعي السياسة العربية، أن إشكالية الزراعة العربية كانت قيداً أمام فرص التنمية الحقيقية أو المحتملة لدول الوطن العربي.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين نمطَي الانتاج العربي الاسلامي والآسيوي

لا بد من الإشارة إلى أن هناك خطأً شائعاً في بعض الأوساط الفكرية العربية بربطها ما كان سائداً حول نمط الانتاج الزراعي في العصر العربي الاسلامي الوسيط بـ «النمط الآسيوي للانتاج»، ذلك الربط الذي يوحي بوضع الواقع التاريخي لملكية الأرض واستخداماتها الانتاجية في صورة تنسجم قسراً مع نموذج نمط الانتاج الآسيوي. أمام ذلك التخطيط والتكوين المبسط لعلاقات الانتاج في تلك الحقبة من تاريخ الأمة العربية الاسلامية، فإننا إزاء بعض المعالجات التي يتطلب الأمر معرفتها:

الأولى، إن الطروحات الرئيسة لعلاقات الانتاج الآسيوي قد بدأت في صورتها الضبابية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في مقالة ريتشارد جونز: «حول

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

توزيع الثروة ومصادر الضرائب» في لندن عام ١٨٣١، وكانت قد حددت ما أسماه بسيادة «الريع الفلاحي» في كل من الصين والهند وفارس وتركيا. وأشار، بعد اجراء مسح للحيازات في آسيا، إلى أن للملوك حقاً في أراضي بلدانهم، وأن أفراد المجتمع، عموماً، مستأجرون لدى الملك الذي هو المالك الوحيد. كما أن ظهور فكرة «أسلوب الانتاج الآسيوي» في أدبيات ماركس وانغلز عن الشرق كانت في عام ١٨٥٣، ثم في مسودات مخططات عام ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨[٥٩]. وكان ماركس قد أشار في العام الأول إلى «أن المناخ والشروط الجغرافية... قد جعلت من الري الصناعي بواسطة الأقنية وغيرها من الانشاءات المائية أساس المزارعة الشرقية... وأوجبت تدخل الحكومة المركزي». وفي رسالة إلى انغلز في العام ذاته، يشير إلى «أن غياب الملكية أمكن أن يقام عليه البرهان لأول مرة على نطاق آسيا بأسرها بفعل الاسلام». ولكن في عام ١٨٨١ يعود، في مراجعة تلك الأفكار، إلى صياغة نمط الانتاج الآسيوي، فيؤكد «أن كل نمط انتاج قابل لأن يتطور في اتجاهات متباينة تبعاً للظروف الخارجية وتبعاً للوسط التاريخي الذي تواجد فيه» وأن «البنية الداخلية لكل نمط انتاج ينطوي عليه من تعارضات تتطور تبعاً للظروف في اتجاهات وأشكال وسرعات متباينة»[٦٠].

ليس هذا هو التناقض الوحيد في الفكر الماركسي بالنسبة إلى المسألة الزراعية في الشرق العربي الاسلامي. وبالرغم من أن هذه الدراسة لا تعنيها كثيراً مسألة التناقض أو التوافق في الأفكار التأملية لماركس، إلاّ أنه لا شك في أن جنوح تلك الأفكار نحو التأكيد أن الانتاج الزراعي وعلاقاته في الشرق العربي الاسلامي قد أخذت منحى نمط الانتاج الآسيوي بما يتضمنه ذلك الانتاج من محتوى وتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية محددة، قد جاء من عدم احاطته بالدراسات التاريخية وتحليل التكوين والعلاقات الاجتماعية لتلك المسألة في صورتها الموضوعية ككتابات أبو يوسف والبلاذري والقريشي والحنبلي ومسكويه وغيرهم، ولربما أن تلك الكتابات عن ملكية الأرض وعلاقات الانتاج لم تكن في متناول دراساته آنذاك. وقد أهملت فكرة «نمط الانتاج الآسيوي» بعد وفاة لينين وخاصة في كتابات ستالين في العام ١٩٣٨[٦١] لأن موضوع نمط الانتاج الآسيوي ربما لم يكن جزءاً أساسياً في منظومة الأفكار الماركسية[٦٢]. ومنذ الستينيات عاد بعض الباحثين إلى تنويهات ماركس بالنمط

---

(٥٩) اندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ص ٧٠.

(٦٠) محمود اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الاسلامي: محاولة تنظير** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٦١) مصطفى عبد الرحيم، **مساهمة في الحوار العلمي التاريخي حول أسلوب الانتاج في المجتمع اليمني القديم**، تحرير أحمد صادق، دراسات في نمط الانتاج الآسيوي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٤٢ ـ ٦٢.

(٦٢) خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٨.

الآسيوي للانتاج، فأبرز تطبيقاته في بحوثه[٦٣]، وتعددت تنظيرات بعض من المفكرين والمثقفين المعاصرين حول تلك المسألة في ظل المواءمة أو التناقض بين الانتاج الزراعي وعلاقاته في الشرق الاسلامي، من جانب، وسمات نمط الانتاج الآسيوي، من جانب آخر[٦٤]. ولا شك في أن عقد التسعينيات وما يصاحبه من تأثير رياح التغيير الفكري في المنظومة الاشتراكية، وكذلك بداية القرن القادم وما يتضمنه من ثورة الاتصالات والمعلومات، ستؤدي، مجتمعة، إلى اعادة جذرية في تنميط الانتاج وعلاقاته في الشرق العربي الاسلامي، وعلى أقل تقدير، سوف لا تكون تلك الحقبة من التاريخ تجسيداً «لدولة الشرق الاستبدادية». وهكذا نجد أن ظهور فكرة نمط الانتاج الآسيوي في الشرق العربي واختفاءها، كانا مرتبطين، وإلى درجة كبيرة، بالتغيرات القيادية للمنظومة الاشتراكية، ومن ثم، بمدى التوازنات الفكرية للثقافات الماركسية داخل تلك القيادة، وهي بذلك تختلف عن العديد من المقولات الأساسية في التحليل الماركسي للتاريخ والتي بقيت سائدة منذ طروحات مؤسسها.

الثانية، إذا كانت المقولات التي جاءت في طروحات ريتشارد جونز وماركس حول نمط الانتاج الآسيوي تصح نظرياً في علاقات الانتاج في الشرق الصيني، فإنها لا تصح بصورتها المطلقة في الشرق العربي، ذلك لأن نمط الانتاج العربي الاسلامي يختلف نسبياً داخل العالم الاسلامي بين المشرق العربي والمغرب العربي، أولاً، كما أنه يختلف عن نماذج العلاقات الانتاجية الزراعية في دول المشرق الأخرى كالصين والهند، ثانياً.

وقراءة هادئة للسمات والخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج الآسيوي[٦٥] في اطار الجوانب المختلفة لمكونات النمط المذكور، سوف توضح مدى البعد أو القرب والتوافق أو التناقض بين نمط الانتاج وعلاقاته في الشرق العربي الاسلامي، وتلك الخصائص والسمات التي تحدد نمط الانتاج الآسيوي في ضوئها.

١ ـ «إن ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وسيادة المشاعية، تُعَد في مقدمة الخصائص لنمط الانتاج الآسيوي، وبالتالي غياب الملكية الفردية الخاصة». ويعني ذلك أن حرية التصرف بالأراضي الزراعية كانت مقيدة في حدود تشريعات الدولة «الاستبدادية»، مما يعني أن تلك القيود التشريعية والتنظيمية قد أفرزت نمطاً واحداً للانتاج. وبالرغم مما أشار إليه رودنسون وآخرون من أن هناك مجموعة من أنماط الانتاج المتداخلة والمتزامنة، يهيمن

---

(٦٣) محمد علي نصر الله، **أضواء على نمط الانتاج الآسيوي**، تحرير وترجمة أحمد صادق، دراسات في نمط الانتاج الآسيوي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٦٤.

(٦٤) النقيب، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦٥) نصر الله، المصدر نفسه، ص ٦٧.

أحدها وتصبح الأخرى انتقالية أو ثانوية[٦٦]، فإن سيادة أنماط غير تملكية قد جاءت نتيجة تأثير التماسك للمبادىء الاسلامية في العصر العربي الاسلامي الوسيط، والذي كان من نتائجه أن «الاقطاع الزراعي» كان يتسم باستخدام الأرض دون تملكها. وربما كان تناسق المبادىء الاسلامية وتماسكها يمثّلان اتجاهات أفراد المجتمع[٦٧] في عدم النزوع نحو التملك، بقدر ما كانت نحو الاستخدام أو الانتفاع، ولأغراض تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، مثل «الاقطاع العسكري» الذي ساد في أواخر العهد الوسيط. وبالتالي، فإن التركيب الحيازي والمنوال التملكي للأرض المروية قد ضمّ أنماطاً مختلفة من الاقطاع الزراعي غلب عليه «الاقطاع العسكري» ولكنه لم يخلُ من الملكية الصغيرة. وإن التوازن أو الاختلال في أنماط الملكية أو الحيازة ارتبط، وإلى درجة كبيرة، بقوة أو ضعف الخلافة في تطبيق الشريعة الاسلامية. وإذا وُجد بعض «الاقطاعات الزراعية» ذا صفات مشاعية فإنه يمثل استثناء تحت ظروفه السائدة مقارنة بالقاعدة في اتجاهها العام. وفي هذه الحالة فإن علاقات الانتاج لا تتأثر بشكل الملكية بقدر تأثرها بواقع الملكية الزراعية، ومن ثم فإن علاقات الانتاج لا يمكن أن تنفصل عن علاقات الملكية الفعلية ولا عن شكلها القانوني[٦٨]. وإذا حاولنا تطبيق ذلك على واقع الأرض الزراعية، منذ بدء الرسالة وحتى نهاية العصر العربي الاسلامي الوسيط، فإن علاقات الانتاج تبتعد عن ذلك النمط الذي أشير إليه «بنمط الانتاج الآسيوي».

٢ ـ السمة الأساسية الثانية لنمط الانتاج الآسيوي هي «سيادة جماعات قروية مكتفية ذاتياً، يغلب عليها التماثل وغير متكاملة، ولا يظهر فيها تقسيم العمل، وبالتالي، فإن الصفة الأساسية لهذه الجماعات هي الركود». لكن تشير مضامين التاريخ الاقتصادي الزراعي العربي الاسلامي في الفترة الأموية ـ العباسية إلى سيادة التخصص الانتاجي، وأن ذلك الاقتصاد قد استفاد من الميزة النسبية في انتاج المحاصيل الزراعية التي اتسعت معها زراعة محاصيل الحبوب في معظم بلدان الدولة العباسية، وتركّزت زراعة الكروم في اليمن، والحمضيات في الشام[٦٩]، مما يعني أن الاقتصاد الزراعي في ذلك العصر لم يكن معاشياً بقدر ما اتسم بحوافز التبادل البيني للحاصلات الزراعية. وتطلب التخصص الانتاجي وسيادة مبدأ الميزة النسبية ظهور سمات جوهرية في تقسيم العمل وفقاً للعمليات المزرعية السائدة. وفي حين يؤدي التخصص إلى تماثل العملية المزرعية

---

(٦٦) النقيب، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦٧) بيانكا ماريا اشكارنشيا لورتيني، **بشأن بعض المؤرخين العرب المعاصرين، العودة إلى نمط الانتاج الأسيوي**، دراسات في نمط الانتاج الآسيوي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ١٠٨.

(٦٨) صالح محمد صالح، **حول أسلوب الانتاج الأسيوي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨).

(٦٩) حسن ابراهيم حسن، **تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ٤ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤)، ج ٢، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

للزراعة في المناطق المختلفة، فإنه يحفز على التكامل الانتاجي في مجال التجارة البينية في مناطق الأقطار العربية الاسلامية. وفي هذا المجال يتطلب الأمر معرفة أن الزراعة العربية الاسلامية تضم مساحات واسعة من الأراضي الديمية، وهي في جزء كبير منها مضمونة الأمطار، خاصة في شمال العراق وبلاد الشام وبعض من بلاد المغرب العربي. ومن ثم فإن سيادة زراعة بعض محاصيل الحبوب تَعَدّ سمة أساسية للعديد من مناطق تلك البلدان، ويعتمد ذلك النمط من الزراعة تماثلاً في العمليات المزرعية، هذا بجانب الزراعة التخصصية التي تفرضها الظروف والمتغيرات البيئية. واقتصاد من هذا النوع يبتعد عن حالة الركود التي اعتبرها منظرو نمط الانتاج الآسيوي أنها من خصائصه الرئيسة.

وتشير التغيرات التقنية التي أدخلت في العهد الأموي ـ العباسي إلى أنها أدت في جزء منها إلى القدرة التأثيرية للمحصول على أسعاره التوازنية السائدة. وذلك يعني، بقدر أو آخر، أن الاقتصاد الزراعي كان خارج دائرة الركود التي يشار إليها بصفة دائمة أنها سمة أساسية لذلك النمط من الانتاج في الشرق العربي.

٣ ـ تشير الخاصية الثالثة لنمط الانتاج الآسيوي إلى «أن العلاقات الانتاجية مقيدة وأن الحصيلة النهائية لتلك العلاقات هي السخرة والضرائب والخدمة العسكرية، باعتبار أن الدولة هي المالكة وتستولي على فائض عمل المنتجين». إن الأفكار التي احتوتها تلك الطروحات مستوحاة من قراءات أولية عن الشرق العربي من جانب، والتأثر بالطبيعة التطورية للانتاج وعلاقاته في أوروبا العصور الوسطى من جانب آخر، خاصة وأن ذلك النمط من الاقطاع الأوروبي قد اتّسم بملكية الأرض وما عليها من موارد انتاجية، وترتب عليه علاقات بين رجال الدولة من جانب، والفلاحين من جانب آخر، كانت أقرب إلى الرق والسخرة منها إلى أنماط انتاجية أخرى؛ بينما ساد في الشرق الاسلامي العديد من علاقات الانتاج في اطار «الاقطاع الزراعي» اتسمت بـ «المزارعة والمساقاة والمغارسة»، ولم تقيد تلك المفاهيم العلاقات الانتاجية بقدر ما نظمتها في ضوء الشريعة والفقه الاسلامي، وهي بذلك تختلف في تكوينها ومضمونها عن محدودية العلاقات الانتاجية الزراعية التي سادت أوروبا في العصور الوسطى.

بذلك يمكن القول إن طبيعة أنماط الملكية والحيازة للأراضي الزراعية وتكويناتها البنيوية لا تشكل نمطاً يقترب في أحد مكوناته، سواء من حيث علاقات الانتاج أو نمط الاقطاع، من أسلوب الانتاج الآسيوي، بقدر تأثر ذلك التركيب في بنيته الحيازية وعلاقاته الانتاجية بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة في ذلك العصر التي كانت متأثرة، بدرجات متفاوتة، بقوانين الشريعة الاسلامية. ويمكن تسمية ذلك النمط من الانتاج الزراعي بـ «نمط الانتاج العربي الاسلامي»، خاصة في المراحل التاريخية لقوة الدولة الاسلامية؛ بينما تبتعد علاقات الانتاج عن ذلك النمط وتقترب من الاقطاع

الأوروبي في مراحل عجز الدولة المركزية عن تطبيق تلك الشرائع، وبالتالي فإن تأصيل بعض الظواهر في الدولة العربية الاسلامية، كالإقطاع الزراعي، يعد صعباً في التاريخ الاقتصادي الاسلامي، وعليه فإن الخلط أو التبسيط للتنظير في المسألة الزراعية العربية الاسلامية يتطلب الحيطة والحذر لتأكيد مقولة ما دون غيرها.

القسم الثاني

اقتصادات الزراعة العربية المعاصرة

الفصل الثالث

بنية الاقتصاد الزراعي والسياسات الزراعية العربية

أولاً: التكوين الهيكلي وبنية الاقتصاد الزراعي العربي

يمكن التنبؤ بقدر كبير من التأكيد، بمستقبل اقتصاد ما في ضوء تكوينه الهيكلي والأهمية النسبية لنشاطاته الاقتصادية المختلفة. ويشير بعض دراسات المنظمات العالمية[1] إلى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في العالم. وقدرت هذه الأهمية في الدول ذات الدخل المنخفض بنحو ٤٢ بالمئة و٣٢ بالمئة من الناتج القومي في عامي ١٩٦٥ و١٩٨٦ على التوالي، بينما تقدر في الدول ذات الدخل المتوسط بنحو ٢٢ بالمئة و١٥ بالمئة، وفي الدول المتقدمة بنحو ٣٠ بالمئة و١٩ بالمئة في العامين المذكورين على التوالي. ويشير ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج القومي في الدول المنخفضة الدخل مقارنة بدول العالم الأخرى. كما انخفضت تلك المساهمة في الثمانينيات مقارنة بمثيلتها في الستينيات، ويعود ذلك في أحد أهم أسبابه إلى سياسات الاقتصاد الكلي المؤدية إلى ترجيح نمو القطاع الصناعي مقارنة بنمو القطاع الزراعي، وما يترتب على ذلك من تغيرات هيكلية في مكوّنات الناتج القومي. وبالرغم من أن تلك السياسات قد أثرت في هيكلية الاقتصاد العربي، إلّا أن قيمة الصادرات النفطية كان لها الاسهام الكبير في هذه التغيرات، فقد بلغت نسبة مساهمة الانتاج الزراعي

(١) World Bank, *World Development Report, 1988* ([Oxford]: Oxford University Press, 1988), pp. 224-227 and 234-235.

بنحو ١٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي العربي في عام ١٩٧٠، وانخفضت هذه المساهمة إلى نحو ١١,٧ بالمئة في عام ١٩٨٧[٢].

وبلغ نمو اجمالي الناتج المحلي للدول ذات الدخل المنخفض نحو ٧,٥ بالمئة، بينما انخفض هذا المعدل إلى نحو ٢,٣ بالمئة و٣,٨ بالمئة في كل من الدول ذات الدخل المتوسط والمتقدمة على التوالي للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦، وكذلك عانت الاقتصادات العربية في مجملها تدهوراً بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث انخفض الناتج المذكور لمجموع الأقطار العربية في عام ١٩٨٧ بنحو ١٤ بالمئة عن مستواه في عام ١٩٨٠، كما اتسمت معدلات النمو في الناتج الزراعي العربي بالتواضع حيث بلغت في المتوسط نحو ٣,٢ بالمئة سنوياً للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧. ويعكس هذا المعدل هنالك الزيادة الحاصلة في التكثيف المحصولي والتوسّع في المساحة الزراعية[٣]. بينما قدر هذا المعدل في دول العالم المنخفضة الدخل نحو ٤,٩ بالمئة والدول المتقدمة ٣,٦ بالمئة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦. ومما تجدر به الملاحظة هو أن ارتفاع مساهمة النشاط الزراعي في اجمالي الناتج المحلي في الدول ذات الدخل المنخفض جاء لتواضع التركيب النسبي للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة. إلّا أن هذه المساحة تنخفض في الدول ذات الدخل المتوسط أو المتقدمة لارتفاع مساهمة النشاطات غير الزراعية، بينما يعود انخفاض مساهمة النشاط الزراعي في الأقطار العربية إلى ارتفاع مساهمة الموارد النفطية في اجمالي الناتج القومي، من جانب. وإن هذا الاقتصاد مرهون جزئياً من خلال القيود والموروثات التي يصعب التخلص منها في المدى المتوسط[٤].

ورغم تشابه المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجهها الأقطار العربية، إلّا أنه يمكن تقسيم هذه الأقطار إلى مجموعات من حيث مستوى الدخل والسكان. وتتباين الأهمية النسبية لمكونات الهيكل الاقتصادي للناتج القومي عن متوسطها العربي بانحراف يتحدد غالباً في ضوء الممكنات الموردية لهذه المجموعات. كما يمكن القول إن هيكلية الاقتصاد العربي في الثمانينيات، سواء من حيث الموارد الزراعية أو التعدينية، اختلفت عن مثيلتها في السبعينيات لانخفاض الأهمية النسبية للموارد النفطية في هيكلية الاقتصاد الغربي، كما اختلفت الأهمية النسبية لمكونات الناتج القومي الاجمالي، سواء الزراعية أو الصناعية، لاختلاف الأهمية النسبية لقيمة الصادرات النفطية في

---

(٢) فؤاد مرسي، «أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي،» **مجلة المنار**، العدد ٦٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ١٠٤.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١.

الفـترة المشار إليهـا، بالـرغم من أن العديـد من النشاطـات لم يختلف كثيـراً من حيث منـطقه الحسـابي، حيث إن التغيرات الهيكليـة أعادت تـركيب أهميتها النسبيـة إلى حد بعيد. وربما أن هذا التشويه قد جاء من حالة التجزئة التي يعانيها هذا الاقتصـاد، وما يترتب عليه من تباين الأهمية النسبية لندرة أو وفرة الموارد الاقتصادية بين قطر وآخر[٥].

١ ـ كفاءة أداء القطاع الزراعي

تتـأثر مؤشرات الأداء للجهـاز الانتاجي للقـطاع الـزراعي العـربي، إلى درجـة كبيرة، باتجـاهات المخـاطرة والـلايَقين، من جـانـب، وقيمة «معـامل التقلب» لانتـاج المحـاصيل الـرئيسة كـالحبوب، من جـانـب آخر. وتـأتي أهمية معـرفـة مؤشرات الأداء للقـطاع الزراعي العـربي، من أن ظروف السـوق الزراعيـة ومقومـاتها في العـديد من الأقطار العربية، سواء من جانب مدخلاتها الانتاجية أو مخرجاتها، تتسم بصفات غـير كاملة، مما يؤدي إلى ظهور تشويهات في أداء جهاز الأسعار وتخصيص الموارد الزراعية. ويـترتب عـلى ذلـك أن بعضـاً من تلك المـوارد يعمـل بعيـداً عن مقـاييس الكفـاءة الاقتصادية[٦]. ويمكن إرجاع مسببات انحـراف الكفاءة الاقتصـادية للمـوارد الزراعيـة عن الحدود المتعارف عليها إلى تشدّد بعض الأقطار العربية في التوجيـه لتشغيل المـوارد الزراعية في استخـدامات محـددة، أو تخصيص هذه المـوارد في انتاج محـاصيل زراعيـة معينة دون غيرها في اطار الأمن الغذائي ومفهومه.

وقد ارتفعت درجة المخـاطرة والـلايَقين عن معـدلاتها المتعـارف عليها في بعض الـزراعات العـربية نتيجـة ارتفاع الأهميـة النسبية للزراعـة الـديمية، إذ تتصف هـذه الزراعة بانخفاض الأهمية النسبية للمتغيرات التي يمكن التحكّم فيها مقارنة بـالزراعـة الإروائية، كالتقنيـة البيولـوجية والكيميـائية، وانخفـاض معدلات سقـوط الأمطار في بعض مناطق الزراعة الديمية[٧].

---

(٥) سالم توفيق النجفي، «إشكالية العـلاقة بـين المخرجـات الجامعيـة وبنية الاقتصـاد القومي في الـوطن العربي،» بحث ألقي في ندوة تحديث الادارة الجامعية، جامعـة اليرمـوك، آذار/ مارس ١٩٨٩، **المجلة العـربية للإدارة** (عمّان)، السنة ١٣، العدد ٢ (١٩٨٩).

(٦) سـالم توفيق النجفي، «مؤشرات الاختيـار لنموذج تنميـة القطاع الـزراعي العراقي،» بحث مقبـول للنشر في مجلة: **دراسات** (الجامعة الأردنية) (١٩٩٠).

(٧) تشير الدراسات التي قدّمها المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة في عـام ١٩٨٦ إلى بوادر عجز مائي في الوطن العربي يتزايد مع نهاية هذا القرن، وأن العجز المائي يقدر له أن يبلغ نحو ١٠٠ مليار م^3/سنة في عام ٢٠٣٠ رغم كل الاحتياطات والاجراءات التي سـوف تتخذ لتنميـة الموارد المـائية، ممـا يشير إلى تفـاقم فجوة المـوارد المائيـة في أوائل القـرن القادم. انـظر: محمود عبـد الفضيل، «الاقتصـاد العـربي: نـظرات وهـواجس مستقبلية،» **المستقبـل العربي**، السنـة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثـاني/ نوفمـبر ١٩٨٨)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

وأدت هذه الثوابت والمتغيرات في الزراعة العربيـة إلى تكييف الانتاج الـزراعي في إطار مصفوفة من المشاكل تعد محصلتهـا محددة أمـام احتمالات التنميـة الزراعيـة في العديد من الأقطار العربية.

وتقـدر الأراضي المزروعـة في الأقطار العـربية بنحـو ٤٨ مليـون هكتـار، بلغت أهميتهـا النسبية نحـو ٣,٨٢ بالمئـة من الرقعـة العربيـة الجغرافيـة ونحو ٣٢ بـالمئة من الأراضي القابلة للزراعة في عـام ١٩٨٩، وتنخفض الأهمية النسبيـة للأراضي المـروية على الصعيد القطري إلى نحو ٥,١١ بالمئة، ٨,٧٩٢ بالمئة، ١٣,١٥ بـالمئة و١٤,٢٦ بـالمئة من اجمـالي الأراضي المزروعـة في كل من تـونس، الجزائـر، المغرب وليبيـا عـلى التوالي، ونحو ٧,٦٢ بالمئة، ١٠,٢٢ بالمئة و١٢,٨٥ بالمئة في كل من اليمن، سوريـا والسودان على التوالي، وترتفع إلى حوالى ٥٢,١٧ بالمئة في العراق. ولم يتجاوز اجمـالي الأراضي الـزراعية الاروائيـة العربيـة نحو ٨,٠ مـلايين هكتـار، بينما تقـدر الأراضي الديمية بنحو ٣٤,٠ مليون هكتار، مما يشير إلى ارتفاع الأهمية النسبية للزراعـة الديميـة (المطرية) بالنسبة إلى الزراعة العـربية. وتـرتب على ذلـك ارتفاع «معـامل التقلب» في الزراعة العربية، وخاصة بالنسبة إلى انتاج الحبوب، إذ تراوحت قيمة هذا المعامل بين (٣٠ بالمئة ـ ٦٠ بالمئة) في كل من العراق وسوريا وتونس والجزائـر والمغرب والسـودان والصومال وموريتانيا، وارتفعت فوق هذه الحدود في الأردن للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠[٨]، ويعود ارتفاع «معامل عدم الاستقرار» بصفة رئيسة إلى ارتفاع مساهمة الزراعة الديميـة في الزراعة العـربية، ممـا يصعب معه التـأكد من تـوقعات نتـائج الخـطط الزراعيـة في الأقطار العربية، باستثناء بعض الأقطار كمصر التي تعتمـد الزراعـة الاروائية بصـورة تامة، مما أدّى بـ «معامل التقلب» فيها إلى حدود منخفضة قـدرت بنحو ٧,٧ بـالمئة في الفترة المذكورة.

٢ ـ الانتاج والانتاجية المحصولية

يـرتبط نجاح الخـطط الاقتصاديـة الزراعيـة بتنامي اجمـالي الانتـاج والانتـاجيـة للمحاصيل الزراعية بـاعتبارهمـا من المؤشرات الهيكلية للتنميـة الزراعيـة، كما لا يُعَـد ذلك النمو منفصلاً عن الطبيعة التطورية للبنى المؤسسية في الزراعة العربية، إنما يرتبط هـذا النمو في الـزراعة بمستـويات رأس المـال الثابت الـذي يتطلبـه التقـدم التقني[٩].

---

(٨) جامعة الدول العربية، المنظمـة العربيـة للتنمية الـزراعية، **السياسات الـزراعية العـربية: التقـرير الشامل** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٣)، ص ١١٥.

(٩) عبد الوهـاب حميد رشيـد، **العجز الغـذائي ومهمة التنميـة العربيـة: «المشكلة الغذائيـة من منظور التنمية الريفية المتكاملة»**، الدراسات الاقتصادية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥) ص ٨٣.

ولذلك فإن قياس اتجاهات الانتاج والانتاجية الزراعية يعكس تلك البنية إلى حدود بعيدة. وقد دعا ذلك بعضاً من الاقتصاديين الزراعيين إلى القول بأن تاريخ التطور الزراعي، الذي يعكس البنية الاجتماعية والاقتصادية، يتبع نمطاً زمنياً محدداً ويسود في معظم دول العالم بصرف النظر عن مستوياتها الدخلية، مما يشير إلى مدى الارتباط بين التقدم التقاني (التكنولوجي) ومؤشرات النمو الزراعي.

وتعكس المساحة الزراعية اتجاهات المزارعين بالتوسع في الانتاج الزراعي، وقد بلغ متوسط مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب في الأقطار العربية نحو ٢٣,٠ مليون هكتار، وقدر معدل نمو هذه المساحة بنحو ١ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥، وتباين ذلك المعدل بين قطر وآخر. كما بلغت مساحة الأراضي ذات المحاصيل الخضرية نحو ١,٤٣ مليون هكتار، بمعدل نمو قدره ٤,٠ بالمئة خلال الفترة المذكورة. وتُعَد مصر والعراق وسوريا والجزائر والمغرب من أهم الأقطار العربية في انتاج هذه المجموعة، وفي الفترة الزمنية نفسها انخفضت مساحة البقوليات نسبياً عن المجموعة الثانية، فقد بلغت نحو ١,٢٨ مليون هكتار، واتسم اتجاهها بالتناقص بمقدار ٢ بالمئة خلال الفترة المشار إليها. وتتركّز زراعة هذه المجموعة في المغرب وسوريا ومصر وتونس والجزائر، وتقدر مساحتها المزروعة في هذه الأقطار بنحو ٨٥ بالمئة من اجمالي المساحة البقولية العربية. أما المحاصيل السكرية، فإن متوسط مساحتها المزروعة بلغ نحو ٢٣٣,٢ ألف هكتار منه نحو ١٤٧,٤ ألف هكتار محصول قصب السكر والباقي محصول بنجر السكر، وتتركز مساحة الأول في مصر والسودان والمغرب والصومال، إذ تمثّل هذه الأقطار نحو ٩٨ بالمئة من مساحته في الأقطار العربية، بينما تتركز مساحة الثاني في كل من مصر والمغرب والسودان وسوريا، وتبلغ هذه النسبة نحو ٩٣ بالمئة من اجمالي مساحته المحصولية في الأقطار العربية. هذا وتباينت معدلات النمو والتناقص لمجموعة المحاصيل السكرية في الأقطار المذكورة، خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥.

وتشير البيانات الخاصة بمساحة محاصيل البذور الزيتية في الأقطار العربية، أن متوسطها قد بلغ نحو ٢,٢٢ مليون هكتار. وتمثّل السودان المرتبة الأولى في انتاج هذه المحاصيل، حيث يتركز ٨٦ بالمئة من مساحة المحاصيل المذكورة في هذه الدولة. وقد شهدت مساحة هذه المجموعة المحصولية استقراراً نسبياً في الأقطار العربية[١٠].

ويمكن القول بأن ليس هناك نمو ملحوظ في المساحة المزروعة بالمجموعات المحصولية، باستثناء المجموعة الخضرية التي نمت مساحتها الزراعية بنحو ٤ بالمئة في

---

(١٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الاحصائي التحليلي** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧)، مج ٤، ص ٢٤ ـ ٣٢.

الفترة المذكورة، بينما انخفض معدل مساحة البقوليات بنحو ٢ بالمئة، واتسمت مساحة المحاصيل الزيتية بالتباين في معدلات النمو والتناقص بين قطر وآخر، وكانت حصيلته استقراراً نسبياً على مستوى الأقطار العربية. وشهدت مساحة المحاصيل السكرية الاتجاه نفسه الذي شهدته مثيلتها الزيتية، بينما اتسمت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب بنمو متواضع لم يتجاوز ١ بالمئة سنوياً خلال الفترة المذكورة، مما يشير إلى أن معدلات النمو في المساحة الزراعية العربية اتسمت بالتناقص في بعض المحاصيل، والزيادة المتواضعة في محاصيل أخرى.

وتشير بيانات «التكثيف المحصولي» للمساحة المحصولية العربية إلى أنها لم تتجاوز ٠,٧٠ في عام ١٩٧٥. إلا أن هذه القيمة تباينت بين قطر وآخر، حيث بلغت أقصاها نحو ١,٩ في مصر، وأدناها نحو ٠,٣٩ في ليبيا. وبصورة عامة، فإن معدل نمو الرقعة الزراعية لم يتجاوز ٠,٧ بالمئة، بينما بلغت معدلات نمو المساحة المحصولية نحو ١,٨ بالمئة، وتعكس الأخيرة درجة التكثيف المحصولي، بينما تعكس الأولى التوسّع في المساحة الزراعية. وتشير هذه المعدلات إلى مدى التواضع في برامج التنمية الزراعية في الأقطار العربية، والتباين في أهداف الخطط الزراعية وأساليب الانتاج.

وعلى صعيد اجمالي الانتاج الزراعي من المجموعات المحصولية، فقد احتلت الحبوب المرتبة الأولى مقارنة بالمجموعات المحصولية الأخرى، حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة نحو ٣٣,٧ مليون طن سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥، ومثل نحو ١,٥٣ بالمئة من الانتاج العالمي. إلاّ أن تباينه من عام إلى آخر كان واسعاً، حيث قُدر «معامل الاختلاف» بنحو ١٠,٦ بالمئة، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى اعتماد جزء كبير من الأراضي المزروعة بالحبوب في العديد من الأقطار العربية، على الزراعة الديمية، مما يصعب معه التحكم في المتغيرات المؤثرة في الناتج الزراعي. وقدر معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج من الحبوب بنحو ١ بالمئة وهو يماثل معدل النمو في المساحة الزراعية للمجموعة المحصولية نفسها. ويتميز معدل نمو انتاج الخضر بأنه أقصى معدلات نمو انتاج المجموعات المحصولية، حيث بلغ نحو ٧ بالمئة خلال الفترة المذكورة. وقد تفوّق على معدل نمو الانتاج العالمي من الخضر والبالغ نحو ٣ بالمئة. هذا وقُدر معدل اجمالي الانتاج من الخضر نحو ١٨,٢٣ مليون طن خلال الفترة المذكورة. وربما كانت السياسة السعرية للخضر في بعض الأقطار العربية وراء معدلات النمو العالية، أو إن اقتصادات السوق في بعضها الآخر كانت حافزاً لهذا النمو. هذا في حين شهد انتاج البقوليات تناقصاً في معدل نموه قدر بنحو ٣ بالمئة سنوياً. وقدر انتاج هذه المجموعة نحو ١,١٨ مليون طن ويمثل ٢,٤ بالمئة من الانتاج

العالمي. كما بلغ انتاج مجموعة البذور الزيتية نحو ٢,٦٣ مليون طن، ويمثّل انتاج السودان منه نحو ٤٩ بالمئة.

وتعكس انتاجية الوحدات المساحية، الاتجاهات التكثيفية للمجموعات المحصولية، وهي إحدى مقاييس كفاءة برامج التنمية الزراعية. وقد بلغ معدل انتاجية الحبوب في الأقطار العربية نحو ١,٣ طن للهكتار خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥، في حين تجاوزت انتاجية الحبوب في العالم ضعف الكمية المذكورة لتصل إلى نحو ٢,١٢ طن للهكتار. وبالإضافة إلى انخفاض انتاجية الحبوب في الأقطار العربية، فإن تباينها كان واسعاً بين عام وآخر، إذ بلغ «معامل الاختلاف» نحو ٩,٥ بالمئة، ولم تحقق هذه الانتاجية تطوراً ملموساً خلال الفترة المشار إليها، علماً بأن الانتاجية العالمية للحبوب قد تزايدت بمعدل ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة المذكورة. أما انتاجية المحاصيل الخضرية فقد بلغت نحو ١٢,٤ طن للهكتار، واتسمت بمعدل للنمو قدر بنحو ٢ بالمئة سنوياً. إلاّ أن هذه الانتاجية قد تباينت، كما تباين معدل نموها بين قطر عربي وآخر خلال الفترة المشار إليها. وبلغت انتاجية المجموعة البقولية نحو ٠,٨٧ طن للهكتار، واتسمت هذه الانتاجية بالتناقص بمقدار ١ بالمئة سنوياً، بالرغم من أن بعض الأقطار قد حقق زيادة في معدل الانتاجية الهكتارية. وانخفضت كذلك انتاجية البذور الزيتية بمقدار ١ بالمئة أيضاً خلال الفترة نفسها، وقدر متوسط انتاجية المجموعة المذكورة بنحو ١,٢ طن/ للهكتار، وتباين هذا المتوسط بين قطر وآخر، وبلغ أقصاه في سوريا وأدناه في الأردن.

ويمكن القول، من هذا التحليل، إنه بالرغم من تواضع معدلات النمو في انتاج وانتاجية المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والبذور الزيتية، فإن معامل اختلافها كان واسعاً، بينما اتسم انتاج وانتاجية محاصيل أخرى كالبقوليات، بالانخفاض، ولم يستثنَ من ذلك سوى مجموعة الخضراوات، حيث تزايد انتاجها وانتاجيتها خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥، مما يؤكد غياب استراتيجية زراعية، سواء على الصعيد القطري أو العربي، تسعى إلى تحديد اتجاهات النمو وتعمل على سيادة حالات التكامل الاقتصادي. فالمجموعات المحصولية الاستراتيجية التي ترتبط بإشكالية الأمن الغذائي في العديد من الأقطار العربية، كالحبوب والبذور الزيتية، اتسمت معدلات نموها بالتواضع واتضح أن معامل اختلافها كان واسعاً، بينما لا تشكل المجموعة الخضرية مأزقاً على صعيد الأمن الغذائي لسيادة الاكتفاء الذاتي منها في معظم الأقطار العربية باستثناء بعض الأقطار الخليجية. كما أن التباين في انتاجية هذه المجموعات المحصولية يشير في جزء منه إلى اختلاف الاستخدام التقاني بين قطر وآخر، مما يشير إلى غياب التنسيق بين السياسات الزراعية العربية خلال الفترة المذكورة. وقد انعكس ذلك على اختلاف معدلات النمو السنوي وتباينها في قيمة الناتج الزراعي بين البلدان

العربية، ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا المعدل نحو ٣,٩ بالمئة، ٣,٨ بالمئة و٣,٢ بالمئة في كل من المغرب، تونس والجزائر على التوالي، انخفض إلى نحو ١,٩ بالمئة و١,٨٢ بالمئة في كل من مصر والأردن، ثم نحو ٠,٤ بالمئة، ٠,٥ بالمئة في كل من اليمن الشمالي والجنوبي على التوالي، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦[11].

إن توزيع الانتاج الزراعي في ضوء الأقاليم المناخية يؤثر بقدر كبير في الامكانات الزراعية والتكثيف المحصولي، على الصعيد القطري. فالتحليل الشامل للأقاليم الزراعية العربية التي يظهرها المصور العام للأقاليم المناخية الزراعية في الوطن العربي، يشير إلى أن المناطق الزراعية، سواء البستانية أو المحصولية، تتركّز في الأقطار العربية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط والجزء الجنوبي من حوض البحر الأحمر، وكذلك وديان الأنهر العربية، مما يشير إلى أن الميزة النسبية للانتاج الزراعي وتكثيفه بمجموعاته السلعية المختلفة، تتسم بها مناطق عربية دون أخرى، ممّا يترتب عليه تباين واسع في عرض المجاميع السلعية الزراعية مقارنة بالطلب عليها، وخاصة تلك السلع السريعة التلف التي يصعب نقلها عبر الحدود العربية ـ العربية أو العربية ـ الأجنبية، حيث تكتنف تسويقها إجراءات تؤثر في مظهرها ومكوناتها. كما يُظهر المصور أنه في الوقت الذي تنحصر فيه الزراعات الواسعة والممكنة في أقاليم معينة تضمها أقطار محددة، فإن هناك أقطاراً عربية أخرى يعد فيها هذا النمط من الزراعات نادراً نسبياً، وتتسع فيها البوادي والزراعات الهامشية.

إن هذا التباين في المناخ الاقليمي وما يترتب عليه من تباين في الانتاج للمجموعات المحصولية، يعكس ضرورة التكامل الزراعي العربي، إذ يحقق الأخير اعادة توزيع السلع الزراعية في أرجاء الوطن العربي بما يتناسب والطلب عليها بقدر كبير.

٣ ـ التركيب المحصولي العربي

يرتبط التركيب المحصولي باتجاهات الطلب المحلي ومتغيرات السوق العالمية على السلع الزراعية التصديرية، وتؤثر في الطلب المحلي سياسة الأسعار الزراعية وطبيعة توزيع الدخول، بينما تؤثر في الطلب الخارجي أسعار الصادرات، من جانب، واحتياجات الأقطار العربية من السلع موضوع الدراسة، من جانب آخر، من حيث كون هذه السلع تصديرية أو استيرادية. وتؤدي حصيلة هذه العوامل إلى إعادة تخصيص الموارد الزراعية باتجاهات التغير الذي تتّسم به اتجاهات المحاصيل من الناحية التوسعية أو الانكماشية.

---

(١١) World Bank, *World Development Report, 1988*, pp. 224-225.

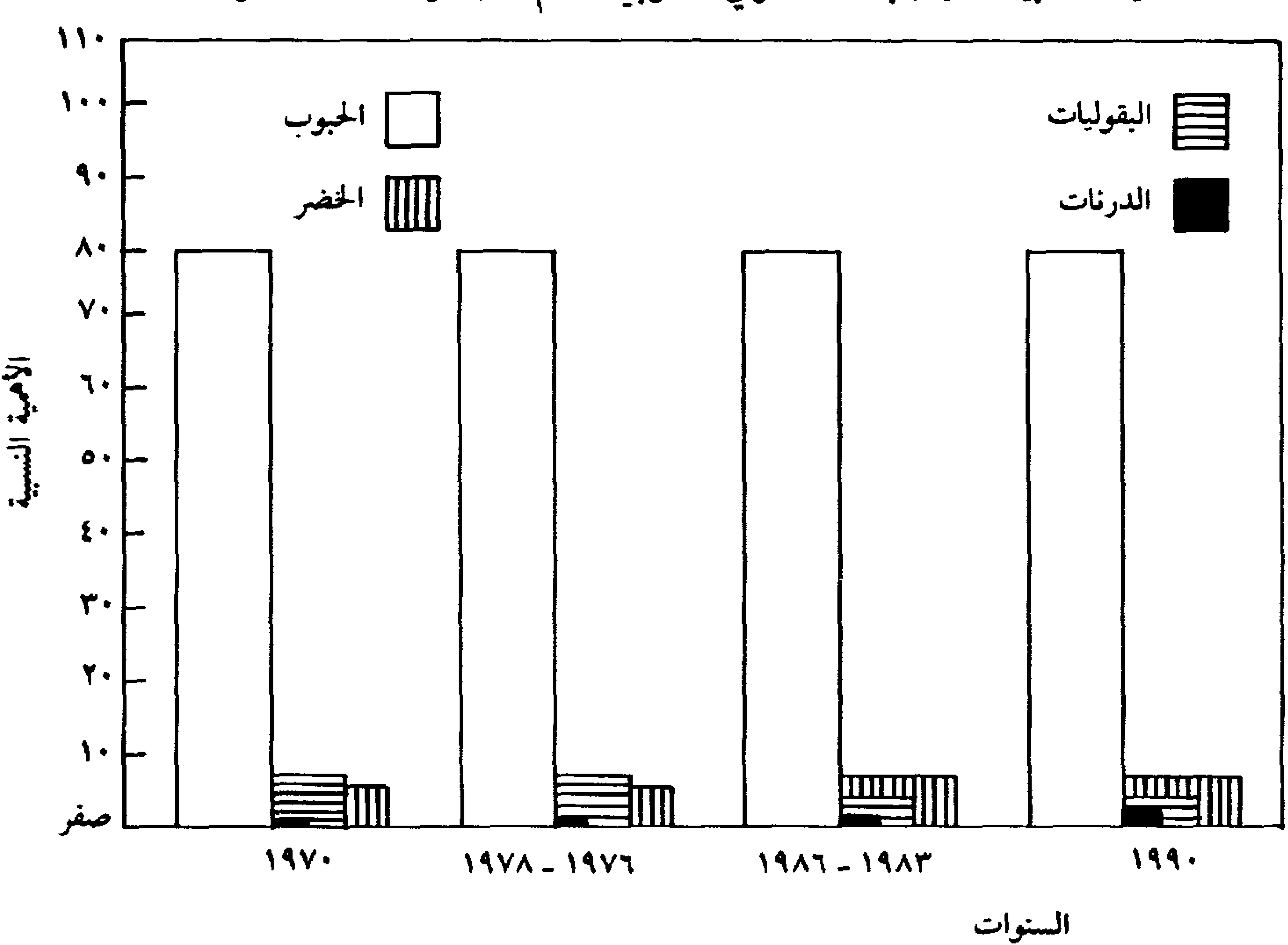
وتشير المساحة المحصولية العربية إلى أنها قد بلغت نحو ٢٥,٩ مليون هكتار في عام ١٩٧٠، بينما ارتفعت إلى نحو ٢٩,٥ و٣٠,٩ مليون هكتار كمتوسط الفترتين (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) و (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) على التوالي. وقد بلغ معدل نمو المساحة المحصولية حوالى ١٤,٥ بالمئة في متوسط الفترة الثانية مقارنةً بعام ١٩٧٠، بينما انخفض في الفترة الثالثة إلى نحو ٤,٧ بالمئة مقارنةً بالفترة الثانية[١٢]، ثم بلغ معدل نمو المساحة المحصولية نحو ٧,٣ بالمئة في عام ١٩٩٠ مقارنةً بالفترة الثالثة، إذ بلغت المساحة المذكورة نحو ٣٣,٤٥ مليون هكتار.

وبتحديد اتجاهات التركيب المحصولي في الفترات المشار إليها في الجدول رقم (٣ ـ ١)، تبيّن أن الحبوب قد احتلت المرتبة الأولى في الأهمية النسبية، وبالرغم من زيادة مساحتها الزراعية، إلّا أن أهميتها تأرجحت بين ٨١,٨ بالمئة و٧٨,٢ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، وربما ارتفاع أهميتها النسبية قد جاء من أن الجزء الأعظم منها في الأقطار العربية يعتمد على الزراعة الديمية. وانخفضت الأهمية النسبية لمحصولي البقوليات والألياف في إطار التركيب المحصولي العربي، حيث انخفضت المجموعة المحصولية الأولى من ٤,٧ بالمئة في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ إلى نحو ٣,٩ بالمئة من اجمالي المساحة المحصولية وذلك خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥. وكان انخفاض المجموعة المحصولية الثانية عن مثيلتها الأولى، فقد احتلت مجموعة الألياف نحو ٦,٠٦ بالمئة من اجمالي المساحة المحصولية عام ١٩٧٠، وانخفضت إلى نحو ٤,٨ بالمئة و٣,٨ بالمئة من المساحة المذكورة في الفترتين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ و١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ على التوالي، بينما اتسعت مجموعة الدرنات والخضر والبذور الزيتية بالتزايد، إذ احتلت مجموعة الدرنات نحو ٠,٥٢ بالمئة من التركيب المحصولي في عام ١٩٧٠، وارتفعت حتى بلغت نحو ١,٠٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥. وتزايدت الأهمية النسبية للمجموعة الخضرية من نحو ٣,٧ بالمئة في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٤,٧ بالمئة و٥,٧ بالمئة من التركيب المحصولي خلال الفترتين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ و١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ على التوالي. وهكذا تزايدت الأهمية النسبية للمساحة المحصولية للبذور الزيتية من نحو ٤,٥ بالمئة في العام الأول إلى نحو ٦,٣ بالمئة في الفترتين الأخيرتين. ويشير التركيب المحصولي العربي إلى أن اتجاهاته كانت انكماشية بالنسبة إلى مجموعتي البقوليات والألياف، بينما استأثرت بالاتجاهات التوسعية مجموعة الخضر والدرنات والبذور الزيتية، وتأرجحت محاصيل الحبوب عند مستوى مرتفع من الأهمية النسبية للتركيب المحصولي العربي (شكل رقم (٣ ـ ١)).

(١٢) جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، ١٩٨٠؛ ١٩٨١؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٦، و١٩٨٧ (الخرطوم).

شكل رقم (٣ ـ ١)

الأهمية النسبية للتركيب المحصولي العربي لأهم المجموعات المحصولية



جدول رقم (٣ ـ ١)

الأهمية النسبية للتركيب المحصولي العربي

السنة	الحبوب	الدرنات	البقوليات	البذور الزيتية	الخضراوات	الألياف	اجمالي المساحة المحصولية (ألف هكتار)
١٩٧٠	٨٠,٣٢	٠,٥٢	٤,٧٤	٤,٥٣	٣,٧٥	٦,٠٦	٢٥٩٠٠
١٩٧٦ ـ ١٩٧٨	٧٨,٨٣	٠,٩٥	٤,٧٦	٦,٥٢	٤,٧٣	٤,٣٠	٢٩٥٨٥
١٩٨٣ ـ ١٩٨٥	٧٩,٥	١,٠٤	٣,٩٩	٦,٣٦	٥,٦٣	٣,٤٥	٣٠٩٩٣
١٩٩٠	٨١,٨٠	١,٢٠	٤,٢	.ـ	٦,٦	ـ	٣٣٤٥٠

المصادر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات ١ ـ ١٠ (الخرطوم: ١٩٨٠ ـ ١٩٩١).

٤ ـ الانتاج الحيواني

يُعَدّ الانتاج الحيواني الجانب الثاني من النشاط الزراعي. وتأتي أهميته من أن منتجاته تُعَد المصدر الأساسي للبروتين في مكوّنات الغذاء، كما أن تطور كمية البروتين التي يتناولها الفرد تستخدم مؤشراً مرتبطاً بمستوى دخله، وبمعنى آخر، إن كمية البروتين، وخاصة تلك التي يكون مصدرها اللحوم بأنواعها المختلفة، دالة في دخل الفرد. وتأخذ هذه الدالة اتجاهاً طردياً مع زيادة الدخل، بينما تأخذ المواد الغذائية ذات التكوين النشوي اتجاهاً متزايداً مع انخفاض الدخل، وإلى حدود معينة.

وقد بلغ عدد الأبقار والجواميس في الأقطار العربية في العام ١٩٩٠ نحو ٤٢,٩ مليون رأس، وتركزت هذه الحيوانات في السودان ومصر والمغرب والعراق والجزائر، حيث تمثّل الثروة الحيوانية في هذه الأقطار ما يزيد على ٩٠ بالمئة من الثروة الحيوانية في البلدان العربية كافة. وقدر معدل نموها نحو ٤ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، كما بلغ عدد الأغنام والماعز بنحو ١٨٨,٦ مليون رأس، وتركّزت تربيتها في السودان والصومال والمغرب حيث تمثّل في هذه الأقطار مجتمعة نحو ٥٠ بالمئة من هذه الثروة في البلدان العربية في العام ١٩٩٠. وتعد اللحوم الحمراء أحد معطيات الحيوانات الانتاجية في صورة مسحوبات من هذه الثروة. وقد بلغ الانتاج من اللحوم الحمراء نحو ٢,١١ مليون طن في العام المذكور، ويستأثر السودان بإنتاج ما يزيد على ٢٥ بالمئة من الانتاج العربي من هذه اللحوم. وقد نما هذا الانتاج بنحو ١٠ بالمئة سنوياً خلال العقد الأخير، وهو معدل نمو مناسب، إلّا أنه ما زال دون مستوى الطلب عليه مما أدى إلى استيراد كميات منها من دول العالم غير العربية، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع المرونة الدخلية تجاه هذه السلعة، ولكونها لا زالت عند مستويات إشباع منخفضة في معظم الأقطار العربية. كما تزايد معدل انتاج الدواجن بنسبة أكبر من معدل تزايد اللحوم الحمراء، حيث بلغ هذا المعدل نحو ١٧ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، وبلغ الانتاج من لحوم الدواجن نحو ١,٢٧ مليون طن في العام ١٩٩٠، في حين تزايد انتاج البيض بنحو ١١ بالمئة، وانتاج اللبن (الحليب) بنحو ٦ بالمئة سنوياً. وتعد هذه المعدلات مرتفعة مقارنةً بمعدلات تزايد الانتاج العالمي من المنتجات المذكورة، حيث قدر معدل النمو العالمي لكل من اللحوم الحمراء والدواجن والبيض بنحو ١ بالمئة، ٣ بالمئة، ٣ بالمئة على التوالي خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، ويعود تواضع هذا المعدل من النمو إلى كون الطلب على هذه المنتجات عند مستوى متوازن نسبياً تجاه المنتَج منها في العديد من دول العالم المتقدم.

ومما يؤكد هذا التباين من معدل النمو أن هذه السلع ما زالت دون مستوى الاشباع المناسب للفرد في معظم الأقطار العربية. وبالرغم من تزايد معدل انتاج

المنتجات الحيوانية على مثيلتها العالمية، إلاّ أن متوسط نصيب الفرد منها ما زال دون مستوى المتوسط العائلي.

٥ ـ مصادر النمط الغذائي العربي

يعكس النمط الغذائي ومصادر تكوينه، مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد، فعندما تغلب الاتجاهات الغذائية البروتينية على النمط الغذائي للفرد أكثر من الاتجاهات الكربوهدراتية ـ علماً بأن التكوين البروتيني تغلب عليه المصادر الحيوانية أكثر من مصادره النباتية ـ فإن هذا التركيب يعكس مستوى مرغوباً فيه من النمط الغذائي. ويشير الجدول رقم (٣ ـ ٢) إلى أن معدل عدد السعرات الحرارية للفرد في أقطار عربية مختارة (الأردن، العراق، سوريا، مصر، السودان، المغرب، الجزائر) ومثيلتها في دول متقدمة، قد بلغ نحو ٢٦١١ سعرة/ فرد يومياً خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، وهو دون معدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط والمقدرة الذي يبلغ نحو ٢٧٠٠ سعرة حرارية يومياً، ويبدو هذا المعدل قريباً من المتوسط الموصى به باعتبار أن الأقطار العربية هي أقطار مختارة، في حين تشير الاحصاءات إلى أن المتوسط اليومي لعدد السعرات الحرارية للأقطار العربية كافة لم يتجاوز ١٩٥٠ سعرة حرارية يومياً[١٣]. مما يؤكد أن تفاوتاً واسعاً يعد سائداً، أدّى بالمتوسط العربي إلى الانخفاض إلى المستوى المذكور، ويشير هذا إلى أن أقطاراً غير تلك المختارة، كاليمن والسودان والصومال، يسودها متوسط عدد السعرات الحرارية دون المتوسط العربي المشار إليه، وتعد هذه الحالات أقرب إلى سوء التغذية منها إلى حاجات الانسان الأساسية من الغذاء. ويشير الجدول المذكور إلى أن معدل السعرات الحرارية للفرد يومياً قد بلغت نحو ٣٥١١ سعرة/ فرد في كل من فرنسا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا والولايات المتحدة وكندا. وبالتحليل المقارن، فإن معدل عدد السعرات الحرارية في الأقطار العربية المختارة يمثّل نحو ٧٥ بالمئة من مثيلتها في الأقطار العربية المتقدمة، بينما يمثّل المتوسط العربي نحو ٥٥ بالمئة من مثيلتها في الدول المتقدمة المشار إليها. وبالرغم من أن معدل عدد السعرات الحرارية للفرد في الأقطار العربية المختارة يعد دون المتوسط الموصى به لسد احتياجات الفرد الأساسية، فإن التركيب النوعي لمصادر هذه السعرات يختلف عن مثيله في الدول المتقدمة، فقد تراوحت الأهمية النسبية للبروتينات المتأتية من مصادر حيوانية في السلة الغذائية للأقطار العربية المختارة بين ١٥ بالمئة ـ ٢٧ بالمئة، بينما تراوحت هذه الأهمية بين ٦٠ بالمئة ـ ٦٨ بالمئة في الأقطار المتقدمة المختارة، مما

---

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

جدول رقم (٣ ـ ٢)

النمط البروتيني والسعرات الحرارية للفرد في دول مختارة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠)

الدولة	عدد السعرات الحرارية			كمية البروتينات (غرام)		
	نباتية	حيوانية	المجموع	نباتية	حيوانية	المجموع
الأردن	٢٠٣٤	٣٦٣	٢٣٩٧	٤٤,٤	١٦,٦	٦١,٠
العراق	٢٤٣٧	٢٠٦	٢٦٤٣	٥٢,٧	١٤,١	٦٦,٨
سوريا	٢٤٩٠	٤٧٤	٢٨٦٣	٥٩,١	١٩,٠	٧٨,١
مصر	٢٧٦١	١٨٨	٢٩٤٩	٦٤,٧	١١,٩	٧٦,٦
السودان	٢٠٨٩	٢٨٢	٢٣٧١	٥١,٤	١٨,٥	٦٩,٩
المغرب	٢٤٢٤	١٦٧	٢٦٥١	٥٩,٠	١٠,٦	٦٩,٠
الجزائر	٢١٥٣	٢٥٢	٢٤٠٦	٤٨,٤	١٣,٧	٦٢,١
فرنسا	٢١٦٢	١٢٢٨	٣٣٩٠	٣٧,٧	٦٧,٦	١٠٥,٣
النمسا	٢٠٨٤	١٤١١	٣٤٤٥	٣٣,٦	٥٤,٤	٨٨,٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٢٥١	١٢٢١	٣٤٧٢	٤٠,٠	٥٨,٧	٩٨,٨
بولونيا	٢٢٨٦	١٢٣٣	٣٥٢٠	٤٧,٦	٥٧,٨	١٠٥,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٢٢	١٣٣١	٣٦٥٢	٣٤,٧	٧٢,٠	١٠٦,٧
كندا	١٩٦١	١٣٩٧	٣٣٥٨	٣٥,٥	٦٢,٤	٩٧,٨

المصدر: عبد الهادي يموت، **مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية**، الدراسات الاقتصادية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٤).

يعني أن الجزء الأكبر من المصادر البروتينية للسلة الغذائية العربية متأتٍ من مصادر نباتية، بينما تحتل البروتينات الحيوانية الأهمية النسبية العالية في السلة الغذائية للدول المتقدمة. وانعكس ذلك على مصادر عدد السعرات الحرارية ذات الأصل البروتيني المتأتي من مصادر حيوانية ونباتية، فقد تبيّن أن السلع البروتينية ذات الأصل الحيواني قد أسهمت بنحو ٧ بالمئة ـ ١٥ بالمئة من اجمالي السعرات الحرارية في الأقطار العربية المختارة، بينما أسهمت السلع المذكورة بين ٣٥ بالمئة ـ ٤٠ بالمئة من اجمالي السعرات الحرارية في مجموعة الدول المتقدمة المختارة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، وهذا يعكس إلى حد بعيد نمط الغذاء العربي الذي تغلب عليه تركيبة التكوين الكربوهيدراتي من جانب، ويشكل الجزء النباتي الأهمية النسبية العالية في تركيبه البروتيني، بينما تنعكس الصورة في النمط والتركيب النسبي لسلة الغذاء للدول

المتقدمة المشار إليها. ويشير هذا التحليل إلى افتقار النمط الغذائي العربي إلى المحتوى البروتيني ذي الأصل الحيواني، من جانب، وانخفاض متوسط عدد السعرات الحرارية عن مثيلتها في الدول المتقدمة، من جانب آخر. وعليه، فإن التفكير في مسألة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يجب أن يأخذ في الاعتبار معدل عدد السعرات الحرارية المستهدفة سواء على صعيد التركيب السكاني، أو التكوين النسبي لمصادر السعرات الحرارية في سلة الغذاء العربي.

ثانياً: السياسات الزراعية العربية المعاصرة

١ ـ الإصلاحات الزراعية العربية والتكوين الحيازي

سادت في الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين وحتى مطلع نصفه الثاني نظم زراعية وأنماط للملكية تقليدية اعتمدت الأعراف القبلية[١٤] والتنظيمات الرسمية في تشكيل العلاقات الانتاجية الزراعية. وقد جاء تكوينها البنيوي من اشكالية العلاقات الانتاجية الزراعية عبر مرحلة تاريخية تزيد على ألف عام، أفرزت خلالها أنماطاً من الملكية اتسمت في اتجاهها العام بالتركّز الحيازي، وكان في مقدمة معطيات ذلك التركّز، تشويه في العلاقات الانتاجية الزراعية. واعتقد بعض الاقتصاديين ومتخذي القرار في المسألة الزراعية العربية أن الاستيلاء على الأراضي وانتزاعها من كبار الملاك وتحويل حيازتها للفلاحين هي أكثر البدائل ثورية، خاصة وأن تجارب المنظومة الاشتراكية بعد عام ١٩١٧[١٥] قد أخذت اتجاهاً قريباً من هذا النمط من السياسة الزراعية. ولم يكن هناك اهتمام بالتقديرات التنبؤية للتغيرات الاقتصادية المحتملة على صعيد النشاط الزراعي أو تقدير التأثيرات الجانبية للقطاعات اللازراعية في اطار الاقتصاد القومي نتيجة التغيرات «الراديكالية» في العلاقات الانتاجية، بقدر التأكيد والإصرار على التغيرات الاجتماعية المتأتية نتيجة اختلاف بنية الملكية الزراعية قبل الاصلاح الزراعي وبعده، واعتبر بذلك الاصلاح الزراعي مشكلة توزيع الأراضي وليس مشكلة انتاج زراعي[١٦]. ولم توضع تقديرات للمنافع والتكاليف التي

---

(١٤) عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣) ص ٦٨.

(١٥) بيتر وورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله؛ مراجعة صالح جواد الكاظم، سلسلة المائة كتاب (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٦٤.

(١٦) عبد الصاحب العلوان، **دراسات في الاصلاح الزراعي** (بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١)، ص ١٣.

سيتحملها الاقتصاد القومي نتيجة نجاح أو فشل البرامج الاصلاحية في المدى القصير والبعيد.

وقد كانت مصر في مقدمة الأقطار العربية التي أقرّت تشريعات الاصلاح الزراعي بعد ثورة ١٩٥٢ بمدة وجيزة، وتلتها في عام ١٩٥٦ السودان بعدد من الاجراءات الاصلاحية وتطوير المشاريع الزراعية، وأحدثت المغرب وتونس في عام ١٩٥٧ اتجاهات اصلاحية في القطاع الزراعي، بينما أصدر العراق قانوناً للإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٩٥٨، وكذلك في سوريا في العام نفسه على أثر العلاقات الوحدوية مع مصر لوضع القطاع الزراعي في دولة الوحدة ضمن سياق واحد، وجاءت اجراءات الاصلاح الزراعي في الجزائر عام ١٩٦٢ اثر انتفاضتها على التشكيلات المزرعية للأوروبيين في أراضيها. وهكذا نجد أن معظم تنظيمات وإجراءات الاصلاح الزراعي في الأقطار العربية انحصر في السنوات العشر بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٢. وفي الوقت الذي اتسم فيه العديد من مضامين تلك البرامج بإحداث تغيرات جذرية في أنماط الملكية الزراعية وما يترتب عليها من علاقات انتاج جديدة في اطار السياسات الزراعية الاصلاحية في العديد من الأقطار العربية، فإن تطبيق تشريعات تلك البرامج ومعطياتها في عقد الستينيات وما بعده لم يبتعد كثيراً عن المفهوم التقليدي للإصلاح الزراعي الذي يشير إلى «إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لمنفعة صغار المزارعين أو العمال الزراعيين»[١٧]. ولم تعطِ تلك الاصلاحات قدراً مناسباً من الاهتمام بتحسين الاستخدام الحيازي والتملكي، كما لم يكن هنالك قدر ملائم من البنى التكميلية للأنشطة الزراعية مثل القنوات التسويقية والتسهيلات التمويلية والائتمانية والسياسات السعرية وإجراءات التجميع الحيازي والتملكي التي تحقق سعات مزرعية لا تبتعد كثيراً عن وفورات أو لاوفورات الحجم، والتي يفترض أن تأتي جميعها مرافقة ومتزامنة مع الاجراءات التنظيمية لإعادة تكوين الهيكل الحيازي والتملكي للأراضي الزراعية.

وبالرغم من أن تفتت الملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها على المزارعين يُعَد من الشروط الضرورية للتنمية والنمو الزراعي، إلاّ أنه لا يوفر الشروط الكافية لتحقيق حالات الإنماء الزراعي في الأقطار العربية، ومن ثم فإن الافتراض بأن تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين سيحقق أهداف الاصلاح الزراعي، قد جاء بعيداً عن الشروط الموضوعية لإعادة بناء هيكل حيازي جديد يرتبط ويؤدي إلى تغيرات اقتصادية ـ اجتماعية يرغب فيها أفراد المجتمع العربي، خاصة وأن سيادة

---

(١٧) دورين ورينر، **الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق**، نقله إلى العربية خير الدين حسيب وحسن أحمد السلمان (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٨ - ١٩.

ظاهرة «التركز الحيازي والتملكي» ـ التي كانت الحالة العثمانية خلفيتها المرجعية ـ وتغيرها إلى حالة من التفتت والتبعثر الحيازي لا يعنيان التأثير في تكوين الظاهرة ومضمونها بقدر تغيّرها ظاهرياً. وهذا ما حدث فعلاً لبرامج الاصلاح الزراعي في بعض الأقطار العربية، إذ استطاع بعض الملاك الحصول على تعويضات مالية نتيجة الاستيلاء على بعض من أراضيه التي يتسم جزء منها بأنه ذو انتاجية منخفضة، وأمكنهم ذلك الحصول على قيمة للوحدات الأرضية أكبر من قيمتها الحقيقية أو السوقية، بينما كان الأمر يتطلب تغيراً مؤسسياً يستهدف توفير التغير الهيكلي في الزراعة العربية، وهذه الشروط، في مجملها، تؤدي إلى التنمية والنمو الزراعي.

وقد تمخضت تجارب الاصلاح الزراعي في بعض الأقطار العربية في مراحلها الأولى، بعد توزيع الأراضي الزراعية، المستولى عليها، على صغار المزارعين، بإعادة تركز الملكية والحيازة الزراعية مجدداً وخاصة في المناطق التي تغلب عليها العلاقات القبلية والعشائرية ذات الأواصر الأسرية القوية. وتعرض بعض التجارب الأخرى التي حققها الاصلاح الزراعي للتآكل بفعل قوى النمو الاقتصادي غير المتوازن، أو لسياسات اقتصادية مضادة للنشاط الزراعي، أدت إلى سيادة معدلات للتبادل السلعي في غير صالح المحاصيل الزراعية. وقد انعكست تلك التناقضات، وإلى حد بعيد، على نتائج تحليل التركيب الحيازي والتملكي للأراضي الزراعية في الأقطار العربية خلال مدة مابعد تطبيق برامج الاصلاح الزراعي. ففي المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) تبين أن عدد الحائزين الذين لم تتجاوز حيازاتهم خمسة هكتارات، يقدر بنحو ٦٧,٤ بالمئة، لا يستخدمون سوى ٢٠,١ بالمئة من اجمالي المساحة الزراعية، بينما بلغت الأهمية النسبية للحائزين حيازات تتجاوز خمسين هكتاراً، نحو ١,٣ بالمئة، يستخدمون نحو ١٩,٥ بالمئة من المساحة المذكورة. وقد أمكن قياس التباين في التركيب الحيازي للدول المذكورة من خلال «مُعامل جيني» الذي بلغ نحو: ٠,٦٣، ٠,٦٥، ٠,٦٦، على التوالي. ولم تختلف قيمة هذا المُعامل في بلدان المشرق العربي (العراق، سوريا، الأردن) اختلافاً معنوياً عنها في بلدان المغرب العربي، فقد بلغ «معامل جيني» نحو: ٠,٦٩، ٠,٦٨، ٠,٦٧ في البلدان المذكورة على التوالي، وقد جاء ذلك المعامل نتيجة التباين الحاصل في الحيازات والملكيات الزراعية، إذ بلغت الأهمية النسبية للحائزين حيازات تقل عن خمسة هكتارات نحو ١٧ بالمئة، ولم تتجاوز حيازاتهم عن ١,٥ بالمئة من المساحة الزراعية للبلدان المذكورة. وبلغت تلك الأهمية للحائزين حيازات تتجاوز خمسين هكتاراً نحو ٢,٢ بالمئة، ويقومون على استخدام نحو ٢٦,٥ بالمئة من المساحة الزراعية المذكورة، وذلك في منتصف الثمانينيات. ولم يخرج عن ذلك التباين من الأقطار العربية ذات الأهمية النسبية العالية

في الزراعة العربية سوى مصر حيث قدر تباينها الحيازي وفقاً لمقياس «جيني» بنحو ٠,٤٣ في الفترة المشار إليها (جدول رقم (٣ ـ ٣)).

بالرغم من التباين الزمني لبداية تطبيق برامج الاصلاح الزراعي في الأقطار العربية ضمن الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢، إلّا أن الفترة الزمنية حتى منتصف الثمانينيات كانت كافية لتقليل التباين الحيازي، ما دام أن أحد أهم أهداف هذه البرامج هو العدالة التوزيعية للأرض الزراعية. لكن قيم «معامل جيني» في العديد من الأقطار العربية (باستثناء مصر) تشير إلى أن تلك البرامج لم تكن موفقة لتقليل التباين إلى حدود قريبة من العدالة التوزيعية للأراضي الزراعية. ومن جانب آخر، ليس هناك ما يشير إلى نتائج مرضية على صعيد الكفاءة الاقتصادية الزراعية، إذ لا يوجد ما يؤكد

جدول رقم (٣ ـ ٣)

المساحة الزراعية والحائزون ومعامل جيني
في أقطار الوطن العربي

القطر	معامل جيني (١٩٨٥)	الحائزون	المساحة (ألف هكتار)
الأردن	٠,٦٩	٦٢١٦٢	٣٦٤,٢٧
سوريا	٠,٦٨	٤٦٩٣٤٩	٤٧٢٠,١
العراق	٠,٦٧	٤٧٠٤٠٠	٦٢٧٩,٢٠
اليمن العربية	٠,٦٧	٥٩١٠٧١	١٣٥٠,٨
الامارات العربية المتحدة	٠,٤٠	١٣٥٨٠	٣٠,٨
البحرين	٠,٥١	٨٥٢	٣,٥٤
السعودية	٠,٦٢	٢١٢١٥٧	٢١٣٥,٠٣
عُمان	٠,٧٥	٨٣٢٠٤	٨٣,٤
قطر	٠,٥٧	٧٤١	٩,٤٥
الكويت	٠,٧٩	٤٤٩	٢,٧٣
تونس	٠,٦٣	٣٧٦٤٠٢	٥١١٨,٢٥
الجزائر	٠,٦٥	٧١٠٤٨٣	٥٤٦٤,٣٥
ليبيا	٠,٦٩	١٤٢٠٩	٢٠١١,٦
مصر	٠,٤٣	٣٤٨١	٢٢٩٤,٤
المغرب	٠,٦٦	١٣٩٩٤٠٠	٧٩٥١,٩٠

المصادر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب الاحصائي التحليلي** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦)، العدد ٣، و**الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧)، العدد ٧.

تطبيق سياسات إعادة التجميع الحيازي للحيازات الجديدة في سعات انتاجية مثلى، إلاّ في حدود ضيقة. فقد أدت السياسات التوزيعية للأراضي في العديد من الأقطار العربية إلى سيادة حالة التفتت والتبعثر الحيازي، وتراوح متوسط الحيازة في الأقطار العربية بين ٠,٢٥ - ١,٩ هكتار، وقدر متوسطها على مستوى الوطن العربي نحو ٤,٧ هكتار. وقد نشأت ظاهرة التفتت عن محدودية المساحة الزراعية وضآلة معدلات نموها، من جانب، وتوارثها، من جانب آخر. ويؤدي التبعثر الحيازي إلى تزايد الفاقد الاقتصادي للمحاصيل الزراعية، كما يؤدي التفتت إلى سيادة مزارع ذات سعات غير اقتصادية. وقد كان لبعض الأقطار، مثل مصر، محاولات جيدة لمعالجة تلك الظاهرة من خلال التجمع للاستغلال الزراعي، بينما لم يحالف النجاح أقطاراً أخرى في منهجها التعاوني، أو الجماعي، في مجال النشاط الزراعي، لابتعاد نتائج تطبيق العديد منها عن مضمون كفاءة الأداء الاقتصادي.

بالرغم من صعوبة القول إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الاصلاح الزراعي في المجتمع الريفي كانت على درجة من المساواة في جميع الأقطار العربية، إلاّ أنه يمكن القول إن تلك البرامج قد شكّلت اتجاهاً عاماً مميزاً للتغيّرات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع الريفي في العديد من الأقطار العربية. فعلى الصعيد الاقتصادي، إن استخدام الأراضي الزراعية، وفقاً لهياكلها الحيازية الجديدة، لم ترافقه كفاءة في الأداء الاقتصادي الزراعي لابتعاد الأراضي المزروعة عن السعات المزرعية المثلى، كما سبق ذكره. وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن عدم كفاءة الخدمات التكميلية للانتاج الزراعي في بعض الأقطار العربية، أدّى بالفلاحين إلى الإبقاء على قدر مناسب من العلاقات الانتاجية التي سادت قبل الاصلاح الزراعي، لضمان استمرار العملية الانتاجية الزراعية وتحقيق مستويات دخلية تفوق أجر الكفاف، إذ إن معطيات بدائل هذه العلاقات (الخدمات التكميلية) لا تستطيع الإيفاء بالمستلزمات الانتاجية زمنياً، وفقاً لاحتياجات العملية الانتاجية الزراعية، وكمياً، وفقاً لطبيعة تلك الاحتياجات والمستويات الدخلية للعوائل الفلاحية.

وقد أدّت هذه المتغيرات، في مجملها، إلى سيادة ملامح «اقتصادية اجتماعية» في المجتمع الريفي الجديد غلبت عليها سمات «الزراعة الرأسمالية»، بقدر أو آخر، باختلاف الأقطار العربية. وتمخض ذلك النمط من الانتاج الزراعي عن تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية تبتعد عن صيغة العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية التي عرفتها الزراعة العربية قبل تطبيقات الاصلاح الزراعي. ولكن تلك التشكيلة لم تحقق علاقات انتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية للريع الاقتصادي في الأراضي الزراعية بعد الاصلاح الزراعي. وهكذا بدأت تنمو ظاهرة «المزارع الرأسمالية» في عقد الستينيات وما تلاه من عقود هذا القرن، وبدأت تسود الثوابت والمتغيرات التي يعتمدها هذا

النمط من الانتاج الزراعي، وفي مقدمتها أن العمل الزراعي الذي يضم في جزئه الأساسي العوائل الفلاحية المستفيدة من أراضي الإصلاح الزراعي، أصبح يعدّ، هذا المورد، تكاليف ثابتة في اطار تصنيف البنود الانتاجية للزراعة الرأسمالية.

وجدير بالذكر أن ذلك الاتجاه من الأنماط المزرعية لم يكن الوحيد في الزراعة العربية في الفترة الزمنية المشار إليها، فقد عرفت هذه الزراعة مزارع عائلية في جميع الأقطار العربية، بينما اقتصرت مزارع الدولة والمزارع الجماعية على نشاطات زراعية محدودة في بعض الأقطار العربية. ويأتي اختلاف أهمية تلك الأنماط المزرعية في تشكيل العلاقات الانتاجية من اختلاف توزيع مكونات القيمة المضافة إلى الناتج الزراعي، والذي كان يفترض أن تحدّده وتؤكده السياسة الزراعية العربية للوصول من خلاله إلى أفضل العلاقات الانتاجية في المجتمع الريفي.

٢ ـ السياسات السعرية الزراعية

بالرغم من أن العلاقات التبادلية بين الأسعار، وعرض السلع النقدية، ونمط الانتاج، وتوزيع الدخل، يتسم بالتعقيد في مجال التحليل الاقتصادي، إلاّ أنه يمكن التأكيد أن التغير في الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية، وخاصة الغذائية، يعد أحد المتغيرات التي تتحكم في تغيير الدخل الحقيقي النسبي والمطلق لأفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة. وتتوزع اهتمامات أفراد المجتمع بالأسعار الزراعية في اتجاهين: يمثل أحدهما المنتجين من المزارعين والفلاحين والشركات الزراعية، بينما يمثّل الاتجاه الآخر المستهلكين. ففي الاتجاه الأخير قد يسبب التغير في أسعار بعض المحاصيل الزراعية، كالحبوب الغذائية، تغيراً أكبر في النسبة المئوية للدخول الحقيقية للمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض، بينما يسبب ذلك تغيراً مطلقاً أكبر في الدخول الحقيقية للمستهلكين من ذوي الدخل المرتفع[١٨].

أما بالنسبة إلى المنتجين، فقد تظهر آثار التغير في السياسة السعرية الزراعية، في دخولهم في ضوء حجم الانتاج الزراعي وكمية مدخلاته. وبمعنى آخر، تعتمد تلك الآثار على طبيعة معدلات التبادل التجاري بين المدخلات والمخرجات المزرعية. وغالباً ما قد تؤدي التغييرات السعرية إلى آثار أكبر لدخول المزارع الرأسمالية الكبيرة، بينما يكون ذلك التأثير منخفضاً في المزارع ذات الأنماط العائلية الصغيرة. وتعد تلك الظاهرة إحدى أهم إشكاليات الزراعة العربية المعاصرة نتيجة التباين في الحجم المزرعي في العديد من الأقطار العربية. وعليه، فإن الأمر يتطلب من السياسات

---

(١٨) جون ديبلو ميلور، سياسة الأسعار الغذائية وتوزيع الدخل في الأقطار واطئة الدخل (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ج ٢: التنمية الزراعية في العالم الثالث، ص ٦٩ ـ ٧٠.

الزراعية السعرية التدخل لتقليل التباين في دخول المنتجين، من جانب، والحفاظ على أسعار مناسبة للمستهلكين، من جانب آخر، ويُعَدّ ذلك أكثر أهمية نظراً إلى ما يتّسم به الانتاج الزراعي من انخفاض مرونات العرض والطلب، وما يترتّب عليه من سيادة تقلبات سعرية تؤثر بصورة واضحة في الدخول المزرعية. ومما يعمق ذلك التباين أن الخلفية التاريخية وإطارها الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ما قبل النصف الأول من القرن العشرين، وما أفرزته من أنماط للملكية الزراعية، اتسمت في العديد منها بالتركيز الحيازي، في اطار من العلاقات الانتاجية ابتعدت عن العدالة التوزيعية للموارد الزراعية، ومن ثم لم تستطع تلك الاشكالية إفراز سياسة اقتصادية زراعية ذات تكوين ومنهج استراتيجي يعتمد المفهوم القومي، سواء على صعيد التعاون أو التكامل أو الاندماج. كما لم تسعَ السياسات الاقتصادية المعاصرة، وحتى نهاية الثمانينيات من هذا القرن، لإيجاد سياسة زراعية عربية تعتمد المفهوم الاقتصادي في تخصيص الموارد الاقتصادية في اطار الزراعة العربية. ولذا جاءت السياسات السعرية في العديد من الأقطار العربية، في العقدين الأخيرين، ذات سمات مشتركة يمكن تحديدها بالآتي:

أ ـ إن العديد من السياسات السعرية استهدف، نظرياً، حل مشكلة البدائل المحصولية المنافسة على المساحة الزراعية المحدودة، وتعظيم حجم الناتج من الغذاء لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، كما استهدف العمل على تحقيق الاستقرار للأسعار الزراعية والدخول المزرعية[19].

ب ـ يحافظ معظم السياسات السعرية على الأسعار المزرعية النقدية عند مستوى معين، ولمدى طويل نسبياً، أو يتم إجراء تعديلات طفيفة عليها، مما يعني أن اتجاه الأسعار المزرعية الحقيقية آخذ نحو الانخفاض، ومن ثم فإن هذه السياسات تعمل لصالح المستهلكين في القطاع الحضري، وفي الوقت نفسه، فإنها تعمل على تثبيط حوافز المنتجين في القطاع الريفي، وتوسع التفاوت بين أسعار المحاصيل الزراعية المحلية ونظيرتها العالمية، مما يؤدي إلى خلق حوافز لدى المزارعين للتحوّل من النشاط الزراعي إلى نشاطات اقتصادية أخرى[20].

ج ـ إن نسب التبادل التجاري بين القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية اتسمت في العديد من الأقطار العربية بعدم التوازن ولغير صالح السلع الزراعية،

---

(١٩) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية: التقرير الشامل**، ص ١٠٨.

(٢٠) صديق عبد المجيد صالح، «اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها على توفير الغذاء،» **عالم الفكر** (الكويت)، السنة ١٨، العدد ٢ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٦١ ـ ٩٤.

وأصبح بذلك توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية لصالح النشاط غير الزراعي. على سبيل المثال، إن نسبة التبادل التجاري لمحصول القمح قدّرت بنحو ٤٤ بالمئة في العام ١٩٨٠، وارتفعت إلى نحو ٥٩ بالمئة في العام ١٩٨٧، وتراوحت تلك النسبة للمحاصيل الخضرية بين ١٤ بالمئة ـ ٢٧ بالمئة في العام الأول، وارتفعت إلى ٢٤ بالمئة ـ ٣٧ بالمئة، في العام الثاني في العراق(٢١)، مما يشير إلى أن اتجاه التبادل التجاري المحلي ليس لصالح السلع الزراعية.

د ـ تترتب على المعادلة السابقة نتيجة غير مرغوب فيها على صعيد تباين الدخول المزرعية. فلقد أظهر تحليل الهيكل الحيازي والتملكي في العديد من الأقطار العربية سيادة عدم التجانس في استخدام الموارد الأرضية وظهور سمة التركز الحيازي للأراضي الزراعية، وفي هذه الحالة، فإن اتّباع سياسة زراعية تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري لصالح النشاط الزراعي، سوف يؤدي إلى توسيع التباين في الدخول المزرعية وتنعكس آثاره على العلاقات الانتاجية في المدى البعيد، بينما لا تؤدي تلك السياسة في الأقطار ذات الدرجة العالية من التجانس في المناطق الريفية ذات النشاط الزراعي، إلى توسيع التباين في الدخول المزرعية.

هـ ـ تتحدّد علاقات الأسعار الزراعية العالمية لمعظم صادرات الأقطار العربية ووارداتها خارج تأثير سياستها الاقتصادية، إلاّ في حدود استخدام التعريفات الجمركية والإعانات المالية والتدابير الحمائية(٢٢) لتحديد نظام الأسعار النسبية للسلع الزراعية العالمية. ويعد في مقدمة المتغيرات المؤثرة في عدم امكانية التحكم في الأسعار التصديرية والاستيرادية للسلع الزراعية، ضعف العلاقات الاقتصادية الزراعية العربية البينية. ولا شك في أن التطرف في الاجراءات والقيود تجاه علاقات التجارة الخارجية للسلع الزراعية يعكس مدى انحراف «أسعار الظل» للموارد المستخدمة في الانتاج الزراعي، عن استخداماتها البديلة، وهي مسألة في غاية الأهمية للتعرف إلى مدى تباين أسعار السلع الزراعية في الأسواق العربية عن مثيلاتها العالمية.

و ـ إن معظم أسعار السلع الزراعية، باستثناء المحاصيل الاستراتيجية، اتسم بالتضخم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى ثلاث مجموعات من المتغيرات: **الأولى**، تتحدّد بالعوامل الخارجية وتتضمن تدهور معدلات التبادل التجاري بين الأقطار العربية وغيرها من دول العالم، **الثانية**، تشمل العوامل

---

(٢١) العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، **نسب التبادل التجاري للمنتجات الزراعية الرئيسة** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٨٨)، ص ٤٤.

(٢٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية: التقرير الشامل**، ص ١٦٠.

الاقتصادية الداخلية والمرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية، والثالثة، تعود إلى العوامل الاجتماعية وما يرتبط بها من تأثيرات الخلفية المرجعية للأقطار العربية، سواء من حيث التباين في الملكية الزراعية أو الدخول المزرعية. وكانت استجابة الأسعار الزراعية للاتجاهات التضخمية متباينة، مما يشير إلى اختلاف أسس التسعير. فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأردن نحو ١٣٢، وفي العراق نحو ٢٠٣ في عام ١٩٨٦ (الأساس ١٩٧٩)، بينما بلغ في سوريا نحو ٧٩٤ في العام المذكور (الأساس ١٩٧٠).

ويشير تحليل متغيرات السياسة الزراعية، سواء بصورتها المتشابكة أو المنفصلة، إلى أنها قد ساهمت في الحدّ من نمو القطاع الزراعي بسبب تأثيرها السلبي في كفاءة توزيع الموارد والدخول المزرعية[٢٣]. وعلى سبيل المثال، إن مصر والجزائر واليمن الجنوبية حددت أسعار بعض المحاصيل الرئيسية عند مستويات منخفضة، وكانت بذلك عاملاً مثبطاً للتوسع في انتاج تلك المحاصيل. وعانت السياسة السعرية الزراعية في العراق نواقص في أسس التسعير أدت إلى عدم تحقيق التوازن في السوق الزراعية. بينما اقتربت السياسة السعرية في المغرب من آلية السوق مع تعديل المسارات الرئيسية للأسعار الزراعية لصالح المستهلك. وشهدت العربية السعودية تطرفاً في حماية المنتجين في السنوات الأخيرة، وكانت استجابة المزارعين للسياسة السعرية الزراعية كبيرة بالتوسّع في انتاج الحبوب الرئيسة نتيجة ارتفاع الأسعار المزرعية مقارنةً بأسعارها الحقيقية المحلية أو العالمية، من جانب، بالإضافة إلى دعم مستلزمات الانتاج الزراعي، من جانب آخر. وبالرغم من الآراء الاقتصادية المؤيدة أو المعارضة انتاج الحبوب تحت مستويات سعرية مرتفعة للمخرجات، ومنخفضة للمدخلات، فإن امكانات انتاجها تعدّ متاحة وفقاً للجدارة الانتاجية والميزة النسبية في أراضٍ زراعية عربية أخرى. وبصورة عامة، فإن السياسات السعرية الزراعية في معظم الأقطار العربية لم يحالفها التوفيق في تحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي، وخاصة للمجموعات المحصولية الاستراتيجية، كالحبوب والزيوت، إلاّ في حدود ضيقة وخارج اطار المفاهيم الاقتصادية في بعض الأقطار العربية.

٣ ـ السياسات التمويلية والاستثمارية الزراعية

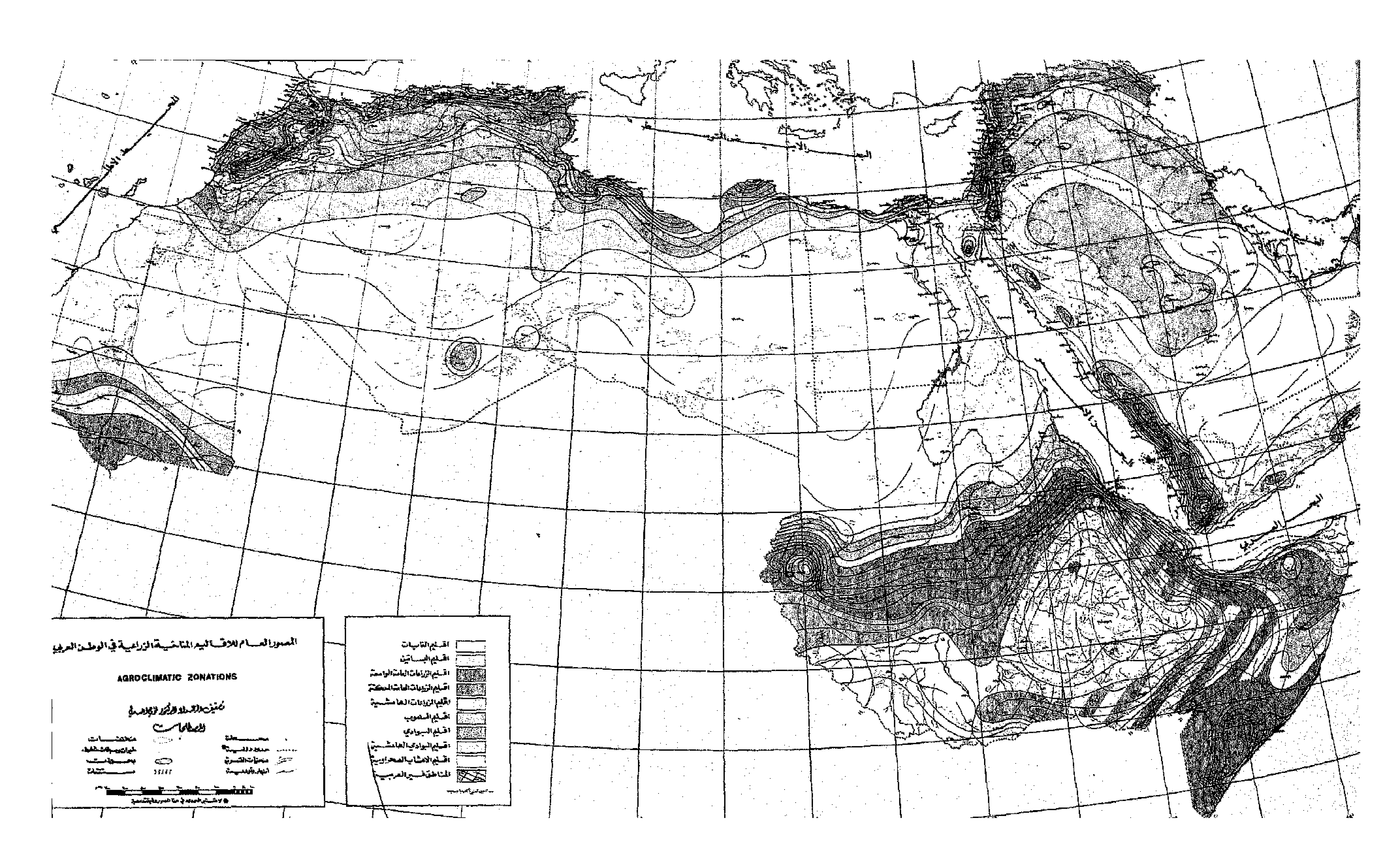
تُعَد السياسات التمويلية والاستثمارية من المتغيرات التكميلية الرئيسية للانتاج الزراعي، فالاستثمارات الزراعية غالباً ما تؤدي إلى تشكيل البنى الأساسية في القطاع

---

(٢٣) عبد الصاحب العلوان، «أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، ١٩٨٧، ص ١٩ ـ ٢٩.

خريطة رقم (٣ ـ ١)

المصور العام للأقاليم المناخية الزراعية في الوطن العربي



الزراعي كالسدود وقنوات الري والمستلزمات الرئيسية للتسويق الزراعي. بينما تؤدي التسهيلات الاقراضية والتمويلية إلى تحقيق التوليفة المثلى للانتاج الزراعي. وتأتي أهمية تلك التسهيلات من أن الدخول المزرعية، بعد تطبيق الاصلاح الزراعي، لا تمكّن دالة الانتاج الزراعي من الوصول إلى «المرحلة الرشيدة»، مما يتطلب تدعيمها بالقروض والتمويل المصرفي للوصول بعنصر رأس المال إلى القدر الذي تتطلبه دالة الانتاج سواء على مستوى الزراعة أو المزرعة.

أ ـ التمويل الزراعي العربي

يتّسم رأس المال المتغير، وهو أحد متطلبات الانتاج الزراعي، بالضآلة لارتباطه بالدخل الزراعي والمزرعي العربي إلى حد بعيد، أكثر من ارتباطه بالإقراض والتمويل الزراعي المؤسسي. وبمعنى آخر، إن رأس المال المذكور يُعَد دالة في الدخل المزرعي، ونظراً إلى انخفاض الأخير بصورة عامة في الأقطار العربية، فإن تأثيره في رأس المال المزرعي يعد متواضعاً إلى حد بعيد. وبذلك فإن العديد من المزارع العائلية في القطاعات الزراعية العربية يصعب عليها الوصول إلى السعات المزرعية المثلى نتيجة غياب القدر المناسب من التمويل المزرعي. وقد جاء هذا من أسباب متعددة، في مقدمتها غياب الهيئات المتخصصة للإقراض والتمويل الزراعي في بعض الأقطار العربية، وعدم كفاءتها في بعضها الآخر. واتسم العديد من الأقطار العربية بضعف شبكة التمويل والإقراض الزراعي من حيث كثافتها بالنسبة إلى المساحة التي تقوم على خدمتها وعدد المزارعين المتعاملين مع هذه المؤسسات، وترتب على ذلك ارتفاع تكاليف القروض الزراعية، وخاصة بالنسبة إلى القروض العينية و التي يتطلب أن تكون أكثر شيوعاً في النشاط الزراعي في الدول النامية. هذا بالإضافة إلى محدودية السيولة النقدية للمؤسسات الإقراضية مما يحدّد توسعها في منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل. كما يتّسم العديد من تلك المؤسسات بعدم كفاءة الادارة المصرفية، وأدى هذا إلى تعقيد شروط الإقراض وارتفاع فائدته. وتشير تلك العوامل مجتمعة إلى محدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة التمويلية في التنمية الزراعية العربية[٢٤].

ويُقسَم الإقراض، من حيث مصدره، إلى محلّي على مستوى الأقطار العربية، والآخر مؤسسي على المستوى العربي والدولي. في إطار تحليل الإقراض الزراعي المحلي من حيث نوعيته، فإن اجمالي القروض المحلية لمجموعة الأقطار العربية الزراعية[٢٥] بلغ نحو ٢,١٤٧,٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٦، ويمثّل الإقراض العيني نحو ٥ بالمئة

---

(٢٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢٥) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٨)، مج ٨، ص ١٥٤.

من المبلغ المذكور، مما يشير إلى انخفاض تأثير الإقراض الزراعي العيني في إطار السياسة التمويلية والإقراضية العربية. ويصعب متابعة استخدام القروض غير العينية إلّا في إطار الإقراض الموجه، ولا يعد الأخير ذا كفاءة مناسبة في معظم الأقطار العربية، مما يعني الاحتمالات العالية للتصرف بالقروض النقدية في غير استخداماتها المستهدفة من قبل السياسة التمويلية. ويتسم معظم القروض من حيث آجاله بأنه قصير الأجل، بينما تأتي القروض الطويلة الأجل في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لحجم القروض، مما يشير إلى أن اهتمام السياسة الاقراضية كان منصباً نحو التكاليف المتغيرة أكثر من الاهتمام بالتكاليف الثابتة التي تُعَد إحدى صور تراكم رأس المال الزراعي. وبلغت القروض الزراعية لمؤسسات التنمية العربية[٢٦] نحو ٢,٥٠١,٤٠٠ دولار، وتمثّل نحو ١٨,٧ بالمئة من اجمالي إقراض المؤسسات المذكورة في عام ١٩٨٧، وتتوزع على فترات زمنية مختلفة باختلاف أغراض القرض وشروطه في الأقطار العربية، والتي تراوحت بين ١٩٦٤ ـ ١٩٨٧، كما بلغت القروض الزراعية المقدمة من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية إلى الأقطار العربية نحو ٢٢٣,١ مليون دولار، وتمثل نحو ١٧,٨ بالمئة من قروض المؤسسات المذكورة في فترات زمنية مختلفة تراوحت بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤، مما يشير إلى ضآلة حجم القروض العربية والدولية، عند الأخذ بنظر الاعتبار توزيعها الزمني، من ناحية، والمتطلبات الرأسمالية للقطاع الزراعي العربي، من ناحية أخرى.

ب ـ الاستثمارات الزراعية العربية

يُعَد توفير رأس المال من المتطلبات الضرورية لأغراض الاستثمار في القطاع الزراعي في الأقطار العربية بصورة عامة، وغير النفطية بصورة خاصة، وبالذات في المراحل مابعد تطبيق برامج الاصلاح الزراعي في ما يتعلق بإعادة تكوين الهيكل الحيازي والتملكي، إذ إن المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية وما يصاحب تلك من تغيرات هيكلية، يرافقها تزايد في الطلب على الغذاء. وبالنظر إلى أن الامكانات المالية وما يرتبط بها من ادخارات محلية في القطاع الريفي في الأقطار العربية، لا تُعَد كافية لمتطلبات الاستثمار الزراعي، فإن نقل الموارد الرأسمالية من القطاعات الأخرى إلى القطاع الزراعي يُعَد مسألة في غاية الأهمية على صعيد تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو الزراعي تتناسب والامكانات الموردية الأخرى للقطاع المذكور. إلّا أن ذلك الانتقال لم يحقّق في الأقطار العربية لعدد من الأسباب، في مقدمتها، الاعتقاد أن نسبة

---

(٢٦) البنك الاسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٩.

رأس المال إلى الانتاج تتسم بالارتفاع، ومن ثم فإن العائد على رأس المال في القطاعات الزراعية يعد أقل من فرصته البديلة في القطاعات غير الزراعية. وعلى هذا الأساس، فإن توجيه الإنفاق الحكومي في الأقطار العربية نحو الاستثمارات الزراعية يصبح أحد أهم مكونات السياسات الاقتصادية في الأقطار العربية.

وفي إطار هذه المنطلقات، يلاحَظ أن قيمة الاستثمارات الزراعية العربية قد تزايدت في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من نحو ٢٥,٧ مليار دولار إلى ٦٣,٨ مليار دولار مقارنة بالنصف الأول من السبعينيات (وهي مرحلة مابعد تطبيق برامج الاصلاح الزراعي في مجال إعادة تكوين الهيكل الحيازي والتملكي)، وبلغت هذه القيمة نحو ٧,٨ مليار دولار بالأسعار الجارية، مما يعني أن احتساب تلك الاستثمارات في ضوء الاتجاهات التضخمية، خلال الفترة من مطلع السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، سيخفض قيمة تلك الاستثمارات إلى مستوياتها الحقيقية، هذا بالإضافة إلى أن الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية اتسمت بالانخفاض مقارنة بتوزيع الاستثمارات على قطاعات النشاط الاقتصادي. ويشير التحليل إلى تراجع نصيب هذا القطاع في النصف الثاني من السبعينيات، حيث قدرت الاستثمارات الزراعية بنحو ١٣,٦ بالمئة من اجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، بينما بلغت نحو ٩,١ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ونحو ٩,٢ بالمئة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦[٢٧]. وتنخفض تلك الأهمية إذا أخذنا بنظر الاعتبار الاستثمارات الزراعية الفعلية، وتبلغ بذلك نحو: ١٣,١ بالمئة، ٤,٨ بالمئة و٦,٧ بالمئة من اجمالي الاستثمارات العربية في الفترات الزمنية المشار إليها على التوالي.

ويشير توزيع الاستثمارات الزراعية على الأقطار العربية (جدول رقم (٣ - ٤)) إلى أن الجزء الأعظم من تزايد الاستثمارات خلال الفترتين ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و١٩٨١ - ١٩٨٥ قد انحسر في الأقطار النفطية ذات الموارد الزراعية المتواضعة، بينما كان التزايد أقل في الأقطار العربية ذات الامكانات الموردية الزراعية الواسعة. مما يشير إلى أن هناك تبايناً في توزيع الاستثمارات الزراعية لا يتناسب والامكانات الموردية المتاحة في الأقطار المشار إليها في الجدول رقم (٣ - ٤). وعلى سبيل المثال، فإن نصيب الهكتار من الاستثمار الزراعي في السودان والمغرب وتونس قد انخفض إلى نحو: ٧,٦٥، ٧٢,٢٨ و١١٣,٥١ دولار على التوالي، وهي أقطار يغلب على اقتصاداتها النشاط

(٢٧) حسن فهمي جمعة، «القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي: العمل العربي المشترك، لماذا؟ المسألة والحلول،» ورقة قدّمت إلى: الندوة الوطنية لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة في منطقة البادية، بغداد، آذار/ مارس ١٩٩٠، ص ٤٢.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

الاستثمارات الزراعية في خطط التنمية العربية خلال عقد السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينيات

القطر	الاستثمارات الزراعية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥		الاستثمارات الزراعية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		الاستثمارات الزراعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥	
	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	١٦٤	٦,٦	١٩١	٤,١	—	—
السعودية	٥٦٣	٦,١	١٣٣٢	١,٥	٢١٦٦٩	١٠,٢
قطر	—	—	—	—	—	—
الكويت	٢٢	٠,٨	١١٣	٠,٦	٢١١	٠,٧
ليبيا	٩٩٣	١٣,٦	٣٠٧٤	١١,٦	٨١٤١	١٤,٢
الجزائر	٨٣٨	١٤,٩	٢٨٧١	١٠,٨	١٢٢٧٤	١١,٧
العراق	١٠٢٩	٢٢,٨	٦٤٢٥	١٧,٢	—	—
الأردن	٤٠	٧,٣	١٢١	٥,٢	٧١٩	٧,١
البحرين	—	—	—	—	٩١	٣,١
تونس	٤٢٣	١٤,٩	١١٦٥	١١,٩	٢١٧٠	١٣,٥
سوريا	٦٦٠	٣١,٥	٣٣٢٨	٢٣,٨	٤٣٨٢	١٦,٩
عُمان	٢٣	١,٨	١٦٥	٤,٢	٣٨٦	٣,١
لبنان	٨٦	١٥,١	٢٢٥	٦,٦	—	—
مصر	١٠٠٤	١٢,٩	٢٢١٠	٨,٤	٥٧٠٧	١٢,١
المغرب	١٢٨٠	٢٣,٢	١٤٣٥	١٦,٢٠	٣٧٩٦	١٧,٧
جيبوتي	—	—	—	—	١٥	٥,٠٨
السودان	٥٢٣	٢,١	٢٠٥٣	٢٦,٧	٣٦٥٥	٢٤,٣
الصومال	٣١	٢٢,١	٢٢٥	٣٦,٦	٤٨١	٣٢,٧
موريتانيا	٢٤	١٤,١	١٣٣	١٤,٣	٤٤٠	٢٧,٦
اليمن العربية	٩٥	٢٥,٤	٥٦٩	١٤,١	٩٨٤	١٥,٧
اليمن الديمقراطية	٢٨	٢٦,٦	٨٠	٣٦,٦	٢,٣	١٧,١
المجموع الكلي	٧٨٢٦	١٣,٨	٢٥٧١٥	٩,٠٦	٦٥١٢٣,٣	٩,١

المصدر: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

الزراعي، بينما ارتفع نصيب الهكتار من الاستثمارات في ليبيا وعُمان إلى نحو ١٨٨٤,١

و١٠٣٦,٤ دولار على التوالي، وبلغ نصيب الهكتار من ذلك الاستثمار في كل من مصر والأردن نحو ٤٣٦,٠ و٤٧٢,٨ دولار على التوالي، في عام ١٩٨٣[٢٨].

وقد جاء التباين في توزيع الاستثمارات الزراعية في الأقطار العربية نتيجة التشويهات في مناخ الاستثمار[٢٩] في الأقطار المذكورة، إذ يُعَد من متطلبات تحفيز الاستثمار الزراعي، توافر وسيادة مناخ ملائم للاستثمار الزراعي. وجاء القصور وعدم توافر ذلك المناخ، **أولاً**، من عدم استقرار السياسات الاقتصادية في بعض الأقطار العربية وتضارب بعض منها، خاصة وأن الاستثمارات الزراعية تتطلب آجالاً طويلة تتسم بتنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية الذي يؤدي إلى سيادة مناخ ملائم لفاعلية الاستثمارات الزراعية. **ثانياً**، من عدم كفاءة أداء الخدمات التسويقية المؤدية إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها. **ثالثاً**، من القصور في تخطيط سياسات الأسعار الزراعية التي غالباً ما تتسم بالتحيّز إلى صالح قطاعات الاستهلاك وعلى حساب قطاعات الانتاج. **رابعاً**، وأخيراً، من غياب المتغيرات المتعلقة بالسياسات التشريعية والادارية المرافقة الاستثمارات الزراعية، والمؤدية إلى تحفيز الاستثمارات الزراعية في الأقطار العربية، وتنشيطها.

وهكذا يتضح أن التباين في السياسات التمويلية والاستثمارية لم يأتِ من تباين الاحتياجات الموردية للقطاع الزراعي في الأقطار العربية، إنما جاء من الاختلاف في السياسات الزراعية وأهمية القطاع الزراعي في برامج التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية.

٤ ـ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية

يشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى تأثير النشاط الزراعي في التنمية الاقتصادية، سواء على صعيد قراءة التاريخ الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة، أو مؤشرات بنية الاقتصاد المعاصر للدول النامية. ويُعَد تنشيط التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية أحد أهم الروافد الرئيسية للنشاط التنموي، سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة، أو إعادة تخصيص بعضها الآخر ونقله من الاستخدام المحصولي الأقل كفاءة إلى المجموعات المحصولية الأكثر كفاءة، وتتحقّق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية، ويتوفر بعض الموارد النادرة كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويلية. وفي ظل المتغيرات الدولية والأزمات

---

(٢٨) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الاحصائي التحليلي** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦)، مج ٣، ص ٢٠.

(٢٩) جمعة، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

السياسية الراهنة وما تعكسه من آثار اقتصادية، من جانب، وسيادة تأثير التكتلات الاقتصادية في اقتصادات البلدان النامية في عقد التسعينيات، من جانب آخر، فإن لنمو وتزايد التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية العربية، سواء البينية أو الدولية، تأثيراً في صعيد تنمية القطاع الزراعي، أو التخفيف من أزمة الأمن الغذائي العربي السائدة في هذا العقد من الزمن.

وتأتي أهمية التجارة الخارجية العربية البينية، في العقد الأخير من هذا القرن أو مطلع القرن القادم، من أن التكتلات الاقتصادية الدولية آخذة بالسير نحو اتجاهات التناسق والتكامل خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كالسوق الأوروبية المشتركة وغيرها، بينما لم تحقق الاتجاهات التكاملية للاقتصادات العربية، سواء تلك التي أخذت صبغة مجالس التعاون العربي، أو شكل الاتفاقات الاقتصادية من خلال المنظمات العربية، سوى قدر ضئيل من التبادل التجاري مقارنةً بالأهمية النسبية للتبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي. وشهد مطلع عقد التسعينيات تنافراً في الاتجاهات التكاملية للاقتصادات العربية نتيجة الأزمات السياسية التي سادت بعض أرجاء الوطن العربي، كما شهد العقد المذكور تحولات في العلاقات الاقتصادية البينية والدولية للمنظومة الاشتراكية، وتوازناً جديداً في طبيعة هذه العلاقات واتجاهاتها، مما يتطلب أن تؤدي المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية، مجتمعةً، إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية نحو تعميق التجارة البينية في المدى القصير والمتوسط، وتشكيل العلاقات الاقتصادية العربية باتجاهات تكاملية في المدى المتوسط أو الطويل، وذلك لما قد تتعرض له العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي من تقلبات واسعة المدى، سواء تلك المتأتية من التغيرات الانكماشية في أسعار النفط وتدني أسعار المواد الأولية، أو التغيرات البنيوية المؤدية إلى إعادة توزيع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين التكتلات الاقتصادية ذات السمة التنافسية (دول اقتصادات السوق) من جانب، وبينها وبين الدول النامية أو الأقل نمواً، من جانب آخر. ومما يدعم هذا الاتجاه أن نسب الاستبدال الدولي تُعَد لغير صالح الأقطار العربية نتيجة سيادة الظواهر التضخمية لأسعار الاستيرادات السلعية في الأسواق العالمية، والتراخي في الطلب على المواد الأولية التصديرية من الأقطار العربية، وما قد يترتب على هذا التراخي من تقلبات في أسعارها. كما تشير متغيرات السوق النفطية إلى سيادة حالة التوازن عند أسعار تعد منخفضة، مقارنةً بمثيلتها في بداية الثمانينيات، مما أثر في معدلات التبادل الدولي للأقطار العربية النفطية خلال عقد التسعينيات.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٥) إلى قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية وأهميتها النسبية من اجمالي التجارة العربية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٨. وتعكس البيانات المشار إليها النمو المتزايد للواردات الزراعية العربية، وقد

بلغ أدناها نحو ٩,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٧، وأقصاها نحو ٢٥,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٣، وتراجعت إلى نحو ٢٣,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦، وتمثل هذه القيمة نحو ١٥,٥ بالمئة من اجمالي الواردات العربية في عام ١٩٧٧، وتزايدت إلى نحو ٢١ بالمئة في عام ١٩٨٦، بينما انخفضت الصادرات الزراعية العربية عن مثيلتها الواردات، فقد تذبذبت قيمة الصادرات الزراعية بين ٣,٠١ ـ ٥,٨٦ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٨، وتمثّل نحو ١,٠٣ بالمئة ـ ٦,٣ بالمئة من قيمة الصادرات العربية للفترة المذكورة.

وقد تمّ التوافق بين العديد من الاقتصاديين إلى أن اتجاهات الميزان التجاري

جدول رقم (٣ ـ ٥)
الأهمية النسبية، الصادرات والواردات الزراعية، والميزان التجاري الزراعي

السنوات	الصادرات		الواردات		الفائض/العجز	معدل التبادل
	مليار دولار أمريكي	نسبة مئوية	مليار دولار أمريكي	نسبة مئوية	مليار دولار أمريكي	التجاري الزراعي
١٩٧٧	٣,٠١	٢,٩٦	٩,٧٤	١٥,٥	٦,٧٢	٠,١٩
١٩٧٨	٣,٠٨	٣,٠٤	١٢,٥١	١٥,٨	٩,٤٣	٠,٢٤
١٩٧٩	٣,٤٨	٢,٣٢	١٤,٦٢	١٧,١	١١,١٤	٠,٢٣
١٩٨٠	٣,٧٦	١,٦٧	١٩,٢٤	١٦,٤	١٥,٤٩	٠,١٩
١٩٨١	٣,٢٩	١,٥٣	٢١,٢٥	١٥,٠	١٧,٩٦	٠,١٥
١٩٨٢	٣,٤٠	١,٨٨	٢٢,٠	١٥,٧	١٨,٧٠	٠,١٥
١٩٨٣	٣,٣٢	٢,٥٥	٢٠,٦٣	١٦,١	١٧,٣١	٠,١٦
١٩٨٤	٣,٤٩	٢,٨١	٢٥,٢٧	٢١,٩	٢١,٧٨	٠,١٤
١٩٨٥	٣,٠٦	٢,٧٨	٢٣,٠٢	٢٣,٣	١٩,٩٦	٠,١٣
١٩٨٦	٣,١٠	٣,٨١	١٩,٢٩	٢١,٢	١٦,١٩	٠,١٦
١٩٨٧	٥,٠٢	٥,٦	٢١,٠٥	٢٣,١	١٦,٠٣	٠,٢٤
١٩٨٨	٥,٨٦	٦,٣	٢٥,١٥	٢٣,٠	١٩,٢٩	٠,٢٣

المصادر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة اقتصادية لمحددات وأساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ١٢٠ ـ ١٢١، **والكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٠)، مج ١٠، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٩، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٣١٧ ـ ٣٢٧.

تشير إلى مدى كفاءة أداء الاقتصاد القومي وقدرة صادراته على تمويل ايراداته، ويشير «الميزان التجاري الزراعي العربي» إلى قيمة العجز الذي تراوح بين ٦,٧ ـ ٢١,٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وفي إطار هذا التحليل المقارن، فإن معدل التبادل التجاري الزراعي العربي، الذي يمثّل قدرة الصادرات الزراعية العربية على تغطية الواردات الزراعية العربية، قد تراوح بين ١٣ بالمئة ـ ٢٤ بالمئة خلال الفترة المذكورة، مما يعكس مدى القصور في القدرة التمويلية لقيمة الصادرات الزراعية.

وتتفاوت الأهمية النسبية للأسواق العربية من حيث قدرتها الاستيعابية للمجموعات السلعية الزراعية، وتشير بنية التجارة البينية الزراعية العربية إلى ازدياد هذه الأهمية بالنسبة إلى الحيوانات الحيّة، بينما انخفضت بالنسبة إلى بعض المجموعات المحصولية كالألياف. ويشير التحليل السابق وبيانات الجدول رقم (٣ ـ ٥) إلى اشتراك الأقطار العربية في استيعاب الواردات الاجمالية من السلع الزراعية، على اعتبار أنها جميعاً تعدّ دولاً صافي مستورِدة بعض المجموعات السلعية الزراعية ولا سيما الغذائية منها[٣٠]. وتعدّ الواردات البينية الزراعية العربية منخفضة مقارنةً بإجمالي الواردات الزراعية، حيث لم تتجاوز ١٢,٧ بالمئة في عام ١٩٨٠. ويعكس ذلك، إلى حد بعيد، القصور الشديد في الهياكل الانتاجية الزراعية العربية، كما يشير إلى أن الأقطار العربية تعتمد، بدرجة أكبر، في استيعاب احتياجاتها من الواردات الزراعية، على دول غير عربية. وربما يعود ذلك بصفة أساسية إلى الحاجة التي تعانيها المجموعة العربية إلى السلع الزراعية الرئيسية، مما يزيد درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصادات الزراعية العربية على متغيرات الاقتصادات العالمية.

وبالرغم من أن التاريخ الاقتصادي للوطن العربي قد تأثّر بالانقسامات التي فرضت عليه منذ العهد العثماني والسيطرة الأجنبية، وما ترتّب عليها في الزمن المعاصر، من تشكيل ملامح التبعية الاقتصادية للأقطار العربية تجاه بعض الاقتصادات المتقدمة، فإن هناك امكانات حقيقية للتبادل السلعي بين هذه الأقطار[٣١] في ضوء تنسيق السياسات الاقتصادية الزراعية. ويمكن معالجة القصور في التجارة البينية للسلع الزراعية العربية من خلال إحلال الواردات الزراعية للأقطار العربية محل مثيلتها غير العربية، هذا بالإضافة إلى استخدام الامكانات المؤدية إلى تطور هذه التجارة ونموها من خلال توسيع السعات السوقية، بحيث يمكنها استيعاب كميات أكبر

---

(٣٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اقتصادية لمحددات وأساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

(٣١) عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١١٥.

من المجموعات المحصولية من خلال اعادة النظر في التركيب المحصولي العربي والامكانات التسويقية، وتسهيل الاجراءات الاقتصادية للتجارة البينية، وبالذات الجانب المتعلق بالسياسات السعرية، ذلك أن التركيب الجغرافي للتجارة البينية يشير إلى أن الأقطار العربية الأقل نمواً، وخاصة تلك التي تغلب على اقتصادها السمات الزراعية، تعدّ دولاً مصدّرة السلع الزراعية إلى الأقطار العربية النفطية التي تنخفض فيها مساهمة القطاع الزراعي في تكوين اجمالي ناتجها القومي[٣٢].

ونتيجة توسع التجارة الخارجية للأقطار العربية خلال السبعينيات والثمانينيات، ارتفعت «درجة الانفتاح الاقتصادي» لدى الأقطار العربية على العالم الخارجي[٣٣]. وتشير قيمة هذا المعامل في عام ١٩٧٥ إلى أن ٧٧ بالمئة من العرض الاجمالي العربي، يرجع إلى أثر السوق العالمية[٣٤]. هذه النسبة ارتفعت إلى ٨٦ بالمئة في عام ١٩٨٠، إلّا أنها تراجعت إلى نحو ٤٥ بالمئة في عام ١٩٨٦، نتيجة انخفاض أسعار النفط وما ترتب عليه من تدني نسبة الايرادات العربية. وقد تباينت هذه النسبة بين الأقطار العربية، وكانت أكثر ارتفاعاً في الأقطار العربية النفطية مقارنةً بمثيلاتها غير النفطية. ويعود ذلك، بصفة أساسية، إلى ارتفاع متوسط الميل إلى الاستيراد لدى الدول النفطية، بالإضافة إلى تركز صادراتها على المصادر النفطية[٣٥]. وقد كان ارتفاع درجة الانفتاح على الاقتصادات العالمية أشد وطأة على الأقطار العربية المنخفضة الدخل التي تتسم صادراتها بأنها مواد أولية عرضة لتقلبات الأسعار والتغيرات التضخمية والانكماشية في السوق العالمية.

وقد انعكس ذلك بصورة أخرى على التقلبات التي اتسم بها «معدل التبادل التجاري الزراعي»، إذ، بالرغم من انخفاضه إلى أدنى من ٢٤ بالمئة، فإن تقلباته

---

(٣٢) ينحصر الجزء الأكبر من التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية ـ بنية الصادرات الزراعية ـ في ثلاث مجموعات سلعية، هي: القطن، الذي تتركز صادراته في مصر والسودان وسوريا، والفاكهة، التي تتركز صادراتها في المغرب ولبنان ومصر والأردن، ثم اللحوم، التي تتركز صادراتها في الصومال والسودان وموريتانيا. بينما يتركز التركيب السلعي للواردات الزراعية العربية ـ بنية الواردات الزراعية ـ في مجموعة الحبوب التي تمثل ثلث الواردات الزراعية العربية، تليها مجموعة اللحوم بأنواعها المختلفة، ثم السكر. انظر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، ١٩٨٠؛ ١٩٨١؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٦؛ ١٩٨٧، و١٩٨٨.**

(٣٣) العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، **معوقات التعاون الاقتصادي العربي المشترك وسبل معالجتها** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٨٨)، ص ٨٧.

(٣٤) تشير درجة الانفتاح الاقتصادي إلى مدى مشاركة أو تأثير متغيرات الأسواق العالمية في العرض الاجمالي المحلي. وتُحتسب باستخدام القيمة الاجمالية للصادرات والواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي.

(٣٥) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية: التقرير الشامل**، ص ١٨٦.

كانت واسعة وتراوحت بين الحد الأعلى المذكور ونحو ١٤ بالمئة كحد أدنى خلال النصف الأخير من السبعينيات، والنصف الأول من الثمانينيات، مما يشير إلى تدهور معدلات نمو الصادرات الزراعية وتقلبها تجاه مثيلتها الواردات الزراعية. وتؤكد هذه المعلمات تفاقم مَواطن الضعف في الاقتصادات الزراعية العربية.

ويمكن القول، من خلال معرفة اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية وبنيتها، إنها لا تمثل سوى قدر متواضع من اجمالي التجارة الخارجية العربية، بالإضافة إلى تضاؤل الأهمية النسبية للصادرات الزراعية، مقارنةً بالواردات الزراعية، وإن هذه التجارة اتسمت بالانخفاض وعدم الاستقرار في «معدل التبادل التجاري الزراعي»، كما أن التجارة البينية الزراعية العربية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من اجمالي التجارة الخارجية الزراعية. وتدل هذه المؤشرات على انعدام جدية التنسيق الاقتصادي الزراعي بين الأقطار العربية، سواء على صعيد الانتاج، أو تبادل السلع الزراعية، بالإضافة إلى تعميق معوقات التجارة البينية العربية. ولم تتضح الدلائل إلى وجود استفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية بين دول العالم، أو إيجاد نظم مؤسسية تسعى إلى سيادة أهداف الأمة العربية في تحقيق رفاهيتها الاقتصادية.

وتشير أكثر التجارب التكاملية نجاحاً إلى الاعتماد على سياسات تسعى إلى تحرير التبادل التجاري، وتحفيز ممكنات السوق في اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية باتجاه التكامل الاقتصادي. إلاّ أن الاختلاف في اتجاهات السياسات الاقتصادية العربية لا يمكّن من تحقيق استفادة قصوى من التجارب الاقتصادية التكاملية. فالبنية الاقتصادية العربية تتوزع بين سياسات متباينة أفرزتها سيادة النزعة القطرية لدى اقتصادات الأقطار العربية ونشأت عنها هياكل وبنى اقتصادية واجتماعية مختلفة باختلاف طبيعة النظم الايديولوجية للأوضاع السائدة في الأقطار العربية، من جانب، وتصنيف الأقطار العربية بين متقدمة ونامية وأقل نمواً، في إطار معايير التنمية الاقتصادية، من جانب آخر. ومن هنا نشأت وتعمقت العقبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي، بصورة عامة، والاقتصادي الزراعي، بصورة خاصة، سواء بالنسبة إلى التصنيف الذي اعتمد تباين السياسات الاقتصادية، أو تباين معدل النمو الاقتصادي، مما ترتّب عليه أن أصبح القطاع الزراعي العربي يضم مصفوفة من المشاكل تتباين بتباين السياسات أو اختلاف النمو الاقتصادي. ولذا، فإن اعتماد صيغ التكامل الزراعي للتجارب السائدة في العالم المعاصر كمحاولة القفز فوق العقبات من دون محاولة تحليلها، مما ترتب عليه التعامل مع مظهرية القيود دون مكوناتها، أي التناقض بين شكل القيود ومحتواها، إن اعتماد هذه الصيغ لا يحقق سوى انجازات مظهرية لدعم سياسات اقتصادية، وهو ـ أي الدعم ـ لا يستند على الأسس والمفاهيم الاقتصادية المتعارف عليها في نظرية التكامل الاقتصادي. وهذا من شأنه أن يتطلب ـ في اطار

هـذه الاشكاليـة ـ وضع منهجيـة عربيـة للقطاع الـزراعي تعتمـد أسـاليب التنسيق في الخطط والسياسات الزراعية للأقطار العربية في المدى القصير والمتوسط، وتأخذ بتطبيق الصيغ التكاملية للموارد الزراعية، سواء أفقياً أو رأسياً على المـدى الطويـل، مما يعني وضع القطاعات الزراعية في الأقطار العـربية أمـام نظم مؤسسيـة مختلفة تسعى في مـا بينها إلى سيادة الأسـاليب التنسيقية للخـطط الزراعيـة في المدى المتـوسط، وينتج منهـا توسيع التجارة البينية الزراعية العربية، بينها تُحدث قدراً من التغيير في تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية يستهدف الصيغ التكاملية، آخذة بنظر الاعتبار خصائص الزراعة العـربية، وذلـك في المدى الـطويل، وينتـج من هذه الأسـاليب تقليل حـد المـأزق في العجز الغذائي. إن الاتجـاه نحو هـذه المنهجية سـوف يأخـذ في بعض جوانبـه مسألـة التجارة الخارجية للسلع الزراعية. فالتنسيق بين الخطط والسيـاسات الـزراعية سيؤدي إلى تزايد اتجاهات التجارة البينية للسلع الزراعية العـربية، بينـما التكامـل الاقتصادي سيهدف إلى اعادة تخصيص الموارد بين الأقطار العربية وفقاً لكفاءتها الاقتصادية.

وتتضح أهمية هذا التنسيق والتكامل العربي في الزمن المعاصر أمام مشهد العديد من دول العالم وهي تنظّم علاقاتها في صورة تكتلات اقتصادية، مستهدفة الوصول إلى مستويات أفضل من الرفـاهية الاقتصـادية، من خـلال توسيـع رقعتها الجغـرافية ومـا يـترتب عليه من مـزايـا اقتصاديـة، وأخـذ بعض هـذه التكتـلات صيغـة الكيـانـات الاقتصادية الكبرى، كالسوق الأوروبية المشتركة ومنـطقة التجـارة الحرّة وغـيرها. وفي إطار هذه الأجواء من العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن محاولات التعاون بين الأقطار العربية خلال العقدين الماضيين، سـواء من خلال منـظمتها العـربية (جـامعة الـدول العربية) أو ما أفرزته من تنظيمات اقتصادية، أو من خلال المجالس الاقتصادية العربية خارج تنظيمات جامعة الدول العربية، لم تحقق مزايا التكتلات الاقتصادية التي تعرّفهـا نظرية التكامل الاقتصادي، كالاستفـادة من حجم الانتاج الـزراعي الواسـع، وضمان تـوفير مستلزمـات الانتاج الـزراعي وتدني تكـاليفه. وبقيت الأقـطار العـربيـة تشكـل كيانات غير متكافئـة في علاقـاتها مـع التكتلات الاقتصـادية غـير العربيـة، وأصبحت معدلات التبادل التجاري الزراعي في غير صالحهـا خلال العقـد الماضي، بـالرغم من توافر العديد من مقومات الانتاج الزراعي في الوطن العربي.

وفي مـطلع عقد التسعينيـات وبدء سيـادة التغيرات الاقتصـادية بـاتجـاه النـظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تسعى الولايـات المتحدة الأمـريكية إلى قيـادته بـاتجاه اقتصادات السوق وتوظيف منظماتها الاقتصادية للاستفادة من مميزات الحالة الاقتصادية الجديدة، بـاعتبار أنها تعمـل وفق هذه الأليـات، فإن تغـيرات أساسيـة أخذت تسـود داخل التكتلات الاقتصادية الأوروبية ـ الأمريكية، وترتب عليه أن أخذ الصراع طابع

توظيف أكبر قدر من المزايا الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية لدى الأطراف المساهمة في مجال التبادل الزراعي، في اطار هذه التكتلات. ولا شك في أن لهذه التغيرات تأثيراتها السلبية في التجارة الخارجية لدى الأطراف الدولية غير المساهمة في هذه التكتلات الكبيرة، وفي مقدمتها الأقطار العربية، خاصة وأنها تتعامل مع هذه التكتلات، بصفة رئيسة، بصورتها الدولية المجزأة، مما يفقد قدرتها التساومية في السوق الدولية، من جانب، ويضعف كفاءتها الاقتصادية باعتبار أن عملياتها الانتاجية تتم خارج سمات التكامل الاقتصادي العربي ومزاياه، من جانب آخر.

الفصل الرابع

المبررات والامكانات الزراعية التكاملية العربية ومستقبليات الزراعة العربية

أولاً: مبررات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

١ ـ الإطار النظري

يتميز العقد الأخير من القرن العشرين بسيادة اقتصادات التكتلات الاقتصادية وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة وطروحات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتشكّل إطاره العام بتأثيرات الرأسمالية المعاصرة، ساعياً إلى التوسّع والامتداد خارج مراكزه الرئيسية نحو اقتصادات الدول النامية والاشتراكية (منظومة الدول الاشتراكية سابقاً). وبالرغم من محاولة بعض الدول النامية ومنها بعض الأقطار العربية الوصول إلى حالة تحييد أو إزالة تأثيرات الرأسمالية العالمية في اقتصاداتها، إلّا أن شعور الاقتصادات الرأسمالية بفقدان السيطرة على مراكز انتاج الطاقة الرئيسية (النفط)، أدّى بسياستها، في مطلع هذا العقد، إلى إجراء تغيرات استراتيجية، أدت حالاتها الاجرائية إلى مزيد من «تكيّف» بعض الاقتصادات العربية مع اقتصادات الرأسمالية المعاصرة. وأيّاً كانت الخلفية التاريخية أو النظم الاقتصادية السائدة في بعض الأقطار العربية أو الدول النامية، والتي ساعدت على سيادة حالة «التكيّف»[١] مع الاقتصاد العالمي في إطار الرأسمالية المعاصرة، فإن مجرد التفكير في أن الاقتصادات المعتمدة على تصدير الموارد الاستخراجية سوف يمكّنها من خلق حالة تجانس اقتصادها مع الاقتصادات الرأسمالية من خلال «التكيّف» مع الاقتصادات العالمية، هو مسألة

---

(١) استعير مصطلح «تكيّف» من: سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٥.

بعيدة عن الحقيقة في أشكالها كافة. ويؤكد تحليل التاريخ الاقتصادي للعديد من الدول النامية، خلال أكثر من قرن من الزمن، هذه الحقيقة. ولا شك في أن هذا «التكيّف» سيؤدي، وبمرور الزمن، إلى تولد آليات موضوعية وظهور قوى اجتماعية تعمل من تلقاء نفسها على تأصيل «التبعية» للاقتصاد الرأسمالي واستمرارها، وهي حالة متطرفة من حالات الاعتماد المتبادل غير المتكافىء[٢].

إن هذا المدخل إلى التحليل يطرح السؤالين التاليين: ألا يقتضي المناخ السائد للعقد الحالي في الأقطار العربية اعادة التفكير جدياً في مستقبل اقتصاداتها وخاصة الزراعية؟ وهل أن تنمية اقتصاداتها الزراعية في اطار نماذج التنمية التقليدية ومفاهيم تراكم رأس المال في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة تمكنها من تحقيق الدالة الهدفية لسياساتها الزراعية، وهي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الريفي العربي، والتي تتضمن (هذه الدالة) في مكوناتها تحقيق كفاءة الأداء للموارد الاقتصادية الزراعية، من جانب، وإعادة توزيع الدخل الزراعي ليصبح أقل تفاوتاً، من جانب آخر؟

إن مسألة التفكير في الأوضاع الاقتصادية الزراعية العربية السائدة وبدائلها المتوقعة لوضع هذه الاقتصادات في مساراتها التنموية التي تحقق أهدافها في الرفاهية الاقتصادية، تتطلب الإحاطة المختصرة بأدبيات التكامل الاقتصادي، ثم التعرف إلى الحالة السائدة «التطبيقية» للاقتصاد الزراعي العربي.

لا بد من أن يأخذ العمل الاقتصادي الزراعي العربي المعاصر في الاعتبار نظرية التكامل الاقتصادي، التي تستهدف إزالة القيود وإلغاء التمييز بين العلاقات الاقتصادية والتبادلية. وبالرغم من اهتمام الفكر الاقتصادي بالتكامل، وخاصة من خلال كتابات فاينر وسيتوتسكي ولايزنر، وغيرهم، إلّا أن الدراسات التي قام بها بريبش وميردال تعتبر من الكتابات التي دعت إلى اجراء التكامل الاقتصادي على صعيد اقتصادات الدول النامية للإسراع في تحقيق معدلات متزايدة من التنمية الاقتصادية للبلدان المذكورة[٣]. ويصعب الاستشهاد بالتجارب الاقتصادية العربية المعاصرة كإحدى نماذج التكامل الاقتصادي الزراعي، إذ إن معظمها اجراءات رسمية في حدود التصورات المرحلية ضمن المدى الزمني القصير، وفي حدود الفكر الاقتصادي التقليدي. واستهدفت تلك التصورات والمساعي الرسمية في الإطار

---

(٢) ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٣) محمد بشارة كبارة، «صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال انتقال الأيدي العاملة ووجوب تطويرها،» **الاقتصادي العربي**، السنة ٢، العدد ٢ (١٩٧٨).

التنفيذي تحريراً جزئياً للتجارة الخارجية العربية البينية، كما أن بعضاً من تلك الاتفاقات والمعاهدات جاء أسير تناقضات الأنظمة الاقتصادية العربية، وحتى تلك التي تجاوزت بعض الشيء التناقضات المذكورة، فقد كانت تأثيراتها الاقتصادية، على الصعيد العربي، محدودة، مثل قرارات السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤[٤]. أما الأنماط المؤسسية للعمل العربي المشترك الذي أفرز في صيغته الهيكلية «مجالس التعاون» للمجموعات العربية في الثمانينيات، التي كان يمكن لها أن تكون مدخلاً إلى التكامل العربي، سواء على الصعيد الزراعي خاصة، والاقتصادي عامة، فإن التناقضات العربية، وبفعل المصالح الاقتصادية الرأسمالية الخارجية، أدت إلى تحييد الآثار الاقتصادية لهذه المجالس، في عقد التسعينيات، ودفع بعضها إلى التفتت والتجزئة القطرية بصورة أوسع مما كانت عليه قبل حالات التعاون العربي.

لقد تميّز الوطن العربي بقدر مناسب من ممكنات غير اقتصادية، تعد شروطاً ضرورية للتكامل، ولكنها غير كافية. وفي مقدمة هذه الممكنات انتماء مجتمعات هذه البلدان إلى مقومات القومية العربية وتكوينها التاريخي الاسلامي المشترك[٥]، بالإضافة إلى عدم التباين الواسع لمعدلات نموها الاقتصادي. وتصنف جميعها في اطار الدول النامية، إذ تتزايد معوقات التكامل الاقتصادي بين اقتصادات متقدمة وأخرى نامية، وخاصة في ذلك الجانب المتعلق بإنتاجية الموارد، والأجور، والسعة السوقية، وكفاءة الأداء للمتغيرات الاقتصادية الأخرى. ولا تشكّل البنى الاقتصادية في الأقطار العربية، وهي معطيات المتغيرات السابقة، حائلاً دون التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، لعدم تباينها من حيث البناء الأساسي والاستخدام التقاني (التكنولوجي)، إنما هي تختلف من حيث تمركز بعض مواردها اقليمياً، ومن ثم تباين توزيعها على الساحة القومية، مما يعني أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية، سواء الأرض أو رأس المال أو العمل من حيث طبيعة تمركزها الجغرافي، إلى نمطية استخدامها القومي في إطار من كفاءة الأداء الموردي، ستؤدي بتوليفاتها المزرعية الجديدة إلى مستوى جديد للناتج، أعلى من مثيله قبل التكامل الاقتصادي.

أما الشروط الكافية للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي فيتحدّد بعض منها بالمتغيرات النوعية للتكامل، التي ستؤدي إلى اعتبارات كمية. فالتأثير التنافسي للتكامل العربي في الأسواق العالمية، وخاصة السلع التصديرية الزراعية، غالباً ما يتحدّد بحجم الانتاج القومي ونوعيته، وبهذا الصدد، لا تعد الكثافة السكانية (كما في

---

(٤) سالم توفيق النجفي، «التكامل الاقتصادي الزراعي العربي: مقدمة في الاستراتيجية والتطبيق،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

مصر مثلاً)، والرقعة المساحية (كمساحة بلدان الخليج العربي) من الاعتبارات الأساسية للتكامل الاقتصادي، إنما تعد الرقعة الزراعية، والسكان النشيطين اقتصادياً، وحجم الاستثمارات العربية، من الاعتبارات الأساسية للتكامل. وبمعنى آخر، إن الآثار التي تحدثها المتغيرات الحقيقية والتي تعد دالة في حجم الناتج الزراعي، هي المكوّنة الأثر التنافسي للسلع الزراعية العربية[6]. ونجد أن هذه المتغيرات موزعة في الأقطار العربية بصورة غير متجانسة، مما يؤدي بالتكامل إلى وضعها في اطار واحد يمكن معها إعادة استخدامها بصورة تؤدي إلى تعظيم مخرجاتها الانتاجية الزراعية من خلال التخصص الانتاجي ووفقاً للميزة النسبية للانتاج الزراعي[7]. وباستثناء السلع الزراعية التي ستخضعها الميزة النسبية للتمركز الانتاجي، فإن السمات المناخية والبيئية المشتركة ستؤدي إلى خفض حجم التبادل السلعي الزراعي بين المناطق الجغرافية للأقطار العربية، إذ تعتبر حرية حركة عناصر الانتاج داخل حدود التكامل - وتتمثل بإعادة تخصيص الموارد - بديلاً من التبادل السلعي الزراعي بين الأقطار المذكورة، وسيؤدي هذا إلى خفض التكاليف التسويقية، من جانب، وتدني متوسط التكاليف الانتاجية للوحدات المحصولية، من جانب آخر، وخاصة بالنسبة إلى المحاصيل التي يتم انتاجها وفقاً للسعات المزرعية المثلى، حيث تؤدي هذه السعات إلى استخدام الموارد وفقاً للمفاهيم الحدية. إن هذه الأطروحات والمنطلقات الاقتصادية ستؤدي إلى آليات تُخضِع العلاقات الانتاجية لحالة متفاعلة وجدلية مستمرة تؤدي بها إلى التطور ايجابياً، إذ إن الحركة الجدلية لمتغيرات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، التي يُفترض أن تعمل في مناخ اقتصادي ملائم يمكّنها من الاستخدام الكفوؤ للموارد الزراعية، سوف تفرز وتستبعد المضامين الاقتصادية غير المتطورة كافة (وهي الوحدات الاقتصادية التي تعمل مواردها دون مستوى كفاءة الأداء)، وذلك في اطار عملية تنموية قومية، إما بفعل قوى اقتصادية داخلية تفرضها متطلبات التطور التقني الزراعي والعلاقات الاجتماعية في الريف، أو بفعل قوى خارجية سواء على صعيد الامكانات التنافسية للسوق العالمية للسلع الزراعية، أو تجاه العوائق التي تضعها التكتلات الاقتصادية العالمية تجاه الفائض التصديري الزراعي العربي[8].

---

(٦) النجفي، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٧) تتسم الرقعة الزراعية العربية بتباينها البيئي والمناخي، ويمتاز جزء من أراضيها الزراعية بأنه يقع في المحيط المناخي لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويعد أفضل البيئات الزراعية للتركز الانتاجي للحمضيات (الموالح)، بالإضافة إلى انتاج الفاكهة الصيفية والشتوية. ويمثّل فائضها الانتاجي سلعاً تصديرية، إلاّ أن انخفاض كفاءة الأداء السوقي للسلع الزراعية في الأقطار ذات الفائض الانتاجي أدى إلى انخفاض كفاءتها التنافسية في الأسواق التالية تجاه دول أخرى في الشرق الأوسط مثل «اسرائيل» وتركيا.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٨.

إن هـذه المنطلقـات والمضامـين الاقتصاديـة يجب ألاّ يفهم منهـا أنها تقـترب من الآراء والتوجيهات التي يقدمها «البنك الدولي» لاقتصـادات الدول النـامية والعـربية، وخاصة في ذلك الجانب الذي يتعلق بالمفاهيم التنافسية للأسواق العربيـة (الداخليـة) أو العربية ـ العالمية (الخارجية)، أو أنها تبتعد عن المنطلقات النظرية للفكر الاقتصادي المعاصر، وخاصة بالنسبة إلى الجانب المتعلق بالتحكم في الآلية التي يتـطلب أن يعمل بهـا الاقتصـاد الـزراعي العـربي. إن الخصـوصيـة التي يتّسم بهـا الاقتصـاد الـزراعي العربي، من كونه في مراحل تنموية غير متقدمة من جانب، وأن تباينه التنموي، في ما بين الأقطار العربية، يُعدّ متواضعاً، هذه الخصوصية تجعل معالجته الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصـادي لا تعدّ مسـألة معقـدة وفقاً للمفـاهيم الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وذلك من جانب آلية عمله داخلياً، إلاّ أنه ربما يجابه ببعض القيـود الخارجيـة. وبمعنى آخر، إن اقتصادات التكامل العربي لا يفترض أن تعـطي الفرصـة الكاملة أو الكـافية لآلية السوق لتوزيع الموارد الاقتصادية الزراعية لانتاج محاصيل تتحدد اتجاهاتها الكمية (العـرض) وفقاً للطلب العـالمي عليها (كما بالنسبـة إلى القـطن، مثـلاً)؛ ففي إطـار الاقتصـادات الناميـة، إن إعطاء هـذه الحريـة للسوق لتـوجيه المـوارد الزراعيـة وفقـاً لاحتياجات الأسواق الخارجية للسلع الزراعيـة، يؤدي، في أحد أغـراضه الأسـاسية، إلى توسيع ظاهرة التبادل الخارجي أكـثر من الاهتمام بعمليـة الانتاج لأغـراض التراكم الرأسمالي الداخلي. وتعد الحالة الأولى (التبادل الخارجي) غير مرغوب فيهـا في المنظور الاقتصـادي العربي في المـراحل الأولى لبنـائـه التنمـوي، إذ إن التـاريـخ الاقتصـادي الزراعي العربي، ومنذ بدايات القرن العشرين حتى منتصف النصف الثـاني منه، قـد تشكّل تركيبـه المحصولي إلى حـد بعيد في بعض الأقـطار وفقاً لـلاحتياجـات التنمويـة لبعض الـدول الغربيـة الأوروبية[٩]، مثـل احتياج بـريطانيـا إلى المحاصيـل الصناعيـة (القطن)، وفرنسا إلى محاصيل الكروم (الأعناب). ولكن يجب ألا تبعدنا هذه المشكلة عن مؤشرات كفاءة الأداء للظاهرة التنافسية لدى الأسواق العالمية للسلع الزراعية.

من هذا المنطلق، فإن على السياسة الزراعية أن تـوائم بين وسـائل عـديدة، في مقدمتها تحديد ذلك القدر من التدخل في آلية السوق العربية، بحيث لا يؤثر في كفاءة أداء استخدام الموارد للوصول إلى عصرنة (حـداثة) الـزراعة العـربية. ويتـطلب ذلك العديد من الاجراءات لتنظيم هيكليـة الزراعـة العربيـة، في مقدمتهـا اعادة الـتركيب الحيازي للأراضي الزراعية، بحيث تفرز عنها علاقات انتاجية يُنتفع منها في نهاية الأمر المجتمـع الزراعي العـربي، وهذا يتـطلب في المقـام الأول تحـويـل الـزراعـة في بعض

---

(٩) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٢٥.

الأقـطار العربيـة من «ملكيات رأسـمالية» حيث يُعَـد فيها الفـلاحون (عنصر العمـل) تكاليف ثابتة، وهي الحالة التي تبتعد فيها أجور العمل الزراعي عن مستوى انتاجيتـه الزراعية، إلى «مزارع رأسمالية»[10] يصبح فيها ذلك العنصر (الأيدي العاملة) تكـاليف متغـيّرة، يتكيف استخـدامهـا بحسب الـتركيب المحصـولي والفـرص البـديلة في الاستخـدامات المختلفـة في الزراعـة والتقنية الـزراعية[11]، ممـا يؤدي إلى التوافق بـين انتاجية العمل وأجوره.

إن الاتجاه نحو تحقيق هذا النمط من الزراعـة في الوطن العـربي سيحقق هدف الـوصول بنمـوذج التنمية الـزراعية إلى مستـويـات مـرغـوب فيهـا في إطـار التكـامـل الزراعي، ذلك أن الانتقال من الأنماط المزرعية التقليدية في الأقطار التي لم تتمكن من انجاز برامج الاصلاح الزراعي فيها بصـورة كفوءة، وحيث تسـود في زراعتها وسـائل الانتاج التقليدية، إلى «المزارع الرأسمالية» من حيث سعاتها المزرعية وامكانية استخدام وسائل الانتاج الحديثـة فيها، الأمـر الذي يمكّن، مـع هذه المتغـيرات، من أن يتزايـد حجم الفـائض الاقتصادي لأغـراض التراكم الـرأسمالي الـزراعي العربي في اطـار من التنمية الزراعية المعتمدة على الذات في جزء كبير منهـا، سوف يؤدي هـذا الانتقال إلى إحداث تغيرات جوهرية في سلوك المشتقات الاقتصادية للوحدات المحصوليـة المنتجة، سواء على صعيد دالة الانتاج الزراعي، أو دالة تكاليفـه. فتحوُّل الفـلاحين (الأيـدي العاملة الزراعية) من تكاليف ثابتة، في الحـالة الأولى، إلى تكـاليف متغيرة، في الحـالة الثانية، وفقاً لاقتصادات المزرعة، يعني تدني متوسط التكاليف للوحدات المنتجـة. كما أن هذا الانتقال سيؤدي إلى التحوّل بالمزارع من سمات «وفورات أو لاوفورات» للسعة إلى «السعات المزرعية المثلى»، التي يتم الانتاج المحصولي فيها عند مستـويات دنيـا من متوسطات التكاليـف، سواء في المدى القريب أو البعيد، وهي مسألة أساسية في ترشيد استخدام الموارد الزراعية. وتعد نمطية سلوك دالة التكاليف الوجـه الآخر لسلوك دالـة الانتاج الزراعي[12]. وهـذا يؤكد أن سيـاسات التكـامل الاقتصـادي الزراعي العـربي ستؤثر في العلاقات الفنية (المتغيرات الحقيقية) المؤثرة في دالة الانتاج الزراعي العربي.

لكن هذه المقولات لا تعني إعطاء قوى السوق الحرية الكاملة في تـوجيه المـوارد الـزراعية، إذ إن ذلـك يعني التأثـر باتجـاهـات السـوق العـالميـة إلى حـد بعيـد. إنمـا

---

(١٠) المقصود بالمزارع الرأسمالية: محتواها الاقتصادي والاستخدام التقاني (التكنولوجي) فيها.

(١١) ألـين دي جـانفـري، دور **الاصـلاح الـزراعي في التنميـة الاقتصـاديـة: السيـاسـات الحكـوميـة والسياسات المقترحة الأخرى**، التنمية الاقتصادية الزراعية في العالم الثالث (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ١٣٠ ـ ١٣٧.

(١٢) سـالم توفيق النجفي، **اقتصـاديات الانتـاج الـزراعي** ([المـوصـل]: مؤسسـة دار الكتب للطبـاعـة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٠).

المستهدَف توظيف مضامين هذه القوى ومفاهيمها لترشيد استخدام الموارد بالقدر الذي يخدم أهداف السياسة الزراعية العربية. وإن التأثير أو التحكم في توجيه الموارد الاقتصادية يعد مسألة ضرورية في الأسواق كافة، وحتى تلك التي تتسم بالتنافسية. فالولايات المتحدة الأمريكية، وهي الداعية إلى سيادة السوق التنافسية، قد عملت على توجيه الموارد في الزراعة الأمريكية نحو استخدامات تنحرف عن استخداماتها السوقية، فقد بلغت تكاليف الدعم المباشر أو غير المباشر التي تستحث الانتاج الزراعي (حتى في غياب الطلب) نحو ٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى نحو ٢٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٦، وبلغ الدعم للانتاج الزراعي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية نحو ٦,٢ مليار دولار في عام ١٩٧٦، وارتفع إلى نحو ٢١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦[١٣]، مما يعني أن السياسات الزراعية، سواء في دول اقتصادات السوق، أو تلك التي تعتمد التخطيط بقدر أو آخر، معنية بالعمل على توجيه الموارد الزراعية لمواجهة الطلب المحلي والأمن الغذائي القومي، وكذلك تحقيق فائض في الانتاج لأغراض التصدير. ويختلف استخدام هذا الفائض التصديري باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة.

وتتطلب أنماط التدخل وحدوده في رسم السياسات الزراعية العربية، أن تأخذ في نظر الاعتبار الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الموارد الزراعية في المدى المتوسط أو البعيد دون الاكتفاء بالآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك في المدى القصير، والتباين النسبي في الاستخدام الاقتصادي للموارد الاقتصادية الزراعية بين بعض الأقطار العربية نتيجة تباين السياسات الزراعية في اطار التجزئة، مما يتطلب تبايناً في مدى التدخل في توجيه الموارد الزراعية بحيث يبقي على الحوافز الكافية لتعظيم حجم الناتج الزراعي في المناطق المختلفة في المدى القصير.

إن مدى التدخل في توجيه الموارد نحو الاستخدامات المرغوب فيها، يعدّ مسألة في غاية الأهمية في الاقتصادات التي لا زالت أسواقها غير متطورة بقدر مناسب، أو حتى تلك التي تعد أسواقها التنافسية قريبة من كونها تامة. إلّا أن الإفراط في التحكّم السوقي كالدعم المباشر والمتزايد لوسائل الانتاج الزراعي والتأثير في أسعار المخرجات المحصولية إلى حد قد تبعدها كثيراً عن قيمتها الحقيقية، سوف يكون له آثار اقتصادية غير مرغوب فيها، سواء على صعيد معدل التبادل التجاري أو الأعباء التي تتحملها السياسة الاقتصادية العربية. وعليه، يتطلب الأمر الموازنة بين مقدار التحكم وتأثيرات

---

(١٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، معدّ، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٨٦.

قوى السوق في ضوء مدى قدرة ذلك التوازن على تحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية. ويرتهن هذا التوازن بطبيعة المرحلة التنموية للاقتصادات العربية، فكلما كان الاقتصاد في مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية كان لقوى السوق أثر أوسع في توجيه الموارد، بينما يتطلب الأمر مزيداً من الاهتمام بتوجيه الموارد الزراعية في المراحل الأولى للتنمية الزراعية. كما أن لندرة أو وفرة الموارد تأثيراً في مدى التحكم في توجيه هذه الموارد، ويزداد التحكم في توجيه الموارد كلما اتسمت موارد الانتاج الزراعي بالندرة، بينما ينخفض أثر هذا التحكم في حالة كون هذه العناصر تتسم بالوفرة.

وبعد هذا كله. . . يبقى السؤال الآتي: إذا كان استخدام الموارد بصورتها الرشيدة يتطلب عدم إغفال قوى السوق بما تتضمنه من ممكنات اقتصادية من جانب، كما يتطلب توجيه الموارد بقدر أو آخر لتحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي من جانب آخر، فما هو ذلك القدر من التحكّم (أو عدم التحكّم) في المتغيرات المكوِّنة لدى السوق الزراعية العربية الذي يحقق هذه الأهداف؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب الإحاطة بمحتواه الاقتصادي والاجتماعي في المقام الرئيسي، ومن ثم يبنى عليه مقدار التحكم في متغيرات السوق التنافسية الزراعية. إن الانتاج الزراعي العربي، في مجمله، يجب أن يُنظر إليه، في المقام الأول، أنه انتاج للاكتفاء الذاتي في المدى القصير على الأقل، إذ إن العديد من الأقطار العربية يتسم بالعجز في انتاج المحاصيل الاستراتيجية. ومن ثم، فإن اعادة التركيب المحصولي لصالح المحاصيل التي يتسم انتاجها بالعجز تجاه الطلب عليها، سوف لا تحقق أهدافها في المدى القريب لاتساع الفجوة الغذائية للمجموعات المحصولية الرئيسية. ولذلك، فإن النشاطات الانتاجية الزراعية سوف تُكرَّس لمقابلة الطلب المحلي في جزء كبير منها، وليس للتبادل الدولي في المدى المتوسط على الأقل، وبالتالي فإن الهدف الذي يجب أن تتضمنه السياسة الزراعية العربية في المراحل الأولى للتنمية الزراعية هو الاستفادة من الممكنات الاقتصادية للسوق العالمية باعتبارها مؤشرات لكفاءة أداء الموارد الزراعية خارج إطار الاندماج العالمي، وذلك من خلال قدر من التحكم يؤدي بمكوّنات السوق إلى حالة قريبة من الحالة التنافسية المؤدية إلى كفاءة أداء الموارد الاقتصادية الزراعية العربية وذلك في المَديات القصيرة أو المتوسطة، أما في المدى الطويل - حيث يتزايد انتاج بعض المجموعات المحصولية مقارنة بالطلب العربي عليه وتحقيق قدر من الأمن الغذائي، وتسود بذلك امكانات ظاهرة التبادل السلعي الدولي - فإن ذلك التبادل سوف لا يتم من موقف الاندماج مع السوق العالمية إلّا في حدود القدرة التنافسية للسوق الزراعية العربية، سواء من حيث سعاتها أو مكوّناتها التي يفترض أنها اقتربت من الاكتمال في المدى الطويل، ومن ثم أصبحت

ذات قدرات تنافسية على المستوى الدولي بما يحقق، آنذاك، الاستفادة الاقتصادية على صعيد الأسواق الدولية، ليس من موقع الاندماج في الاقتصادات الرأسمالية إلاّ بقدر ما هو تحقيق التبادل السلعي من خلال القدرات التنافسية للمجموعات الاقتصادية الدولية.

إن الواقع الراهن للوطن العربي في اطار تجزئته الاقليمية، ومن ثم تعدد سعاته السوقية المحلية التي يتسم العديد منها بالمحدودية في ممكناته المؤدية إلى كفاءة الأداء السوقي، سوف لا يحقق أيّاً منها، بصورتها المجزأة، قدراً مناسباً من كفاءة الأداء التي تتطلبها مراحل التنمية الاقتصادية.

٢ ـ اتجاهات الانتاج والطلب العربي على المجموعات المحصولية

تشير علاقات الانتاج الزراعي بالطلب عليه في الأقطار العربية إلى حالة التوازن أو مدى الانحراف عن هذه الحالة عند مستوى تأثير المتغيرات السائدة في الاقتصادات العربية، سواء كانت هذه المتغيرات سعرية، أو دخلية، أو تشريعات تمثّل قدراً من القيود أو الحوافز على قوى العرض والطلب على المجموعات المحصولية.

ويمثّل المتاح للاستهلاك العربي من السلع الزراعية، اجمالي الانتاج القطري من هذه المجموعات، بالإضافة إلى التغيرات في الميزان والمخزون السلعي القطري. لقد حدثت تغيرات في اجمالي الطلب العربي على المجموعات المحصولية الرئيسية في المدى الزمني ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩ نتيجة زيادة متوسط الدخل الفردي في العديد من الأقطار العربية من جانب، وإعادة توزيع الدخول الفردية في بعض الأقطار العربية، من جانب آخر، بالإضافة إلى الزيادات السكانية العالية خلال الفترة المذكورة. وقد زاد الطلب العربي على المجموعات المحصولية النباتية بصفة عامة، وكان في مقدمتها مجموعة الحبوب، حيث بلغ الطلب العربي على هذه المجموعة نحو ٢٥,٧ مليون طن في عام ١٩٧٠، وارتفع إلى نحو ٤٥,١ مليون طن في عام ١٩٨٠، وبلغت الزيادة في عقد السبعينيات نحو ٧٥ بالمئة، ثم ارتفع هذا الطلب إلى نحو ٧٠,٧ مليون طن في عام ١٩٨٩، بزيادة قدرها ٥٧ بالمئة في العام المذكور مقارنة بعام ١٩٨٠. كما زاد الطلب على المجموعات السلعية الحيوانية وفي مقدمتها اجمالي اللحوم الحمراء، حيث ارتفع الطلب عليها من نحو ١,٥ مليون طن في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢,٨ مليون طن في عام ١٩٨٠، وقدّرت هذه الزيادة بنحو ٨٥ بالمئة في عقد السبعينيات، ثم ارتفعت إلى نحو ٤,٧ مليون طن في عام ١٩٨٩، وبزيادة قدرها ٧٣ بالمئة في العام الأخير مقارنة بعام ١٩٨٠ (جدول رقم (٤ ـ ١)).

ولم يزدد الانتاج من المجموعات المحصولية بحدة الاتجاه نفسه الذي ازداد فيه

جدول رقم (٤ ـ ١)

المتاح للاستهلاك العربي من أهم المجموعات السلعية الزراعية
(بآلاف الأطنان)

المجموعة السلعية الزراعية	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
حبوب	٢٥٧٧٨	٣٤٩٩١	٤٥١٠٤	٦١٧٣٨	٧٠٧٥٠
بطاطا	١٣٩٣	٢١١٦	٣٣٣٤	٤٤١٦	٥١١٥
بقوليات	٨٨٥	١٣٧٢	١١٨٢	١٥١٧	١٦٧٦
خضراوات	٩٣٧١	١٥٥٨٠	١٩٦٢٢	٢٣٢٧٠	٢٤٥٢٩
فاكهة	٧٢٥٩	٩١٣٣	١١١٣٠	١١٨٢٨	١٤٦٣٧
لحوم	١٥٤٣	١٨٥٧	٢٨٦٩	٤٦٥٦	٤٦٣٤
أسماك	٨١٢	٩٤١	١١٥٨	١٥١٧	١٨٠٤
بيض	٢٥٠	٣٧٩	٥٨٧	٩٠٦	٩٦٧
لبن	٦٨٤٦	٨٢٣٤	١٢٦٤٦	٢١٨٩٨	٢١٢٤٤

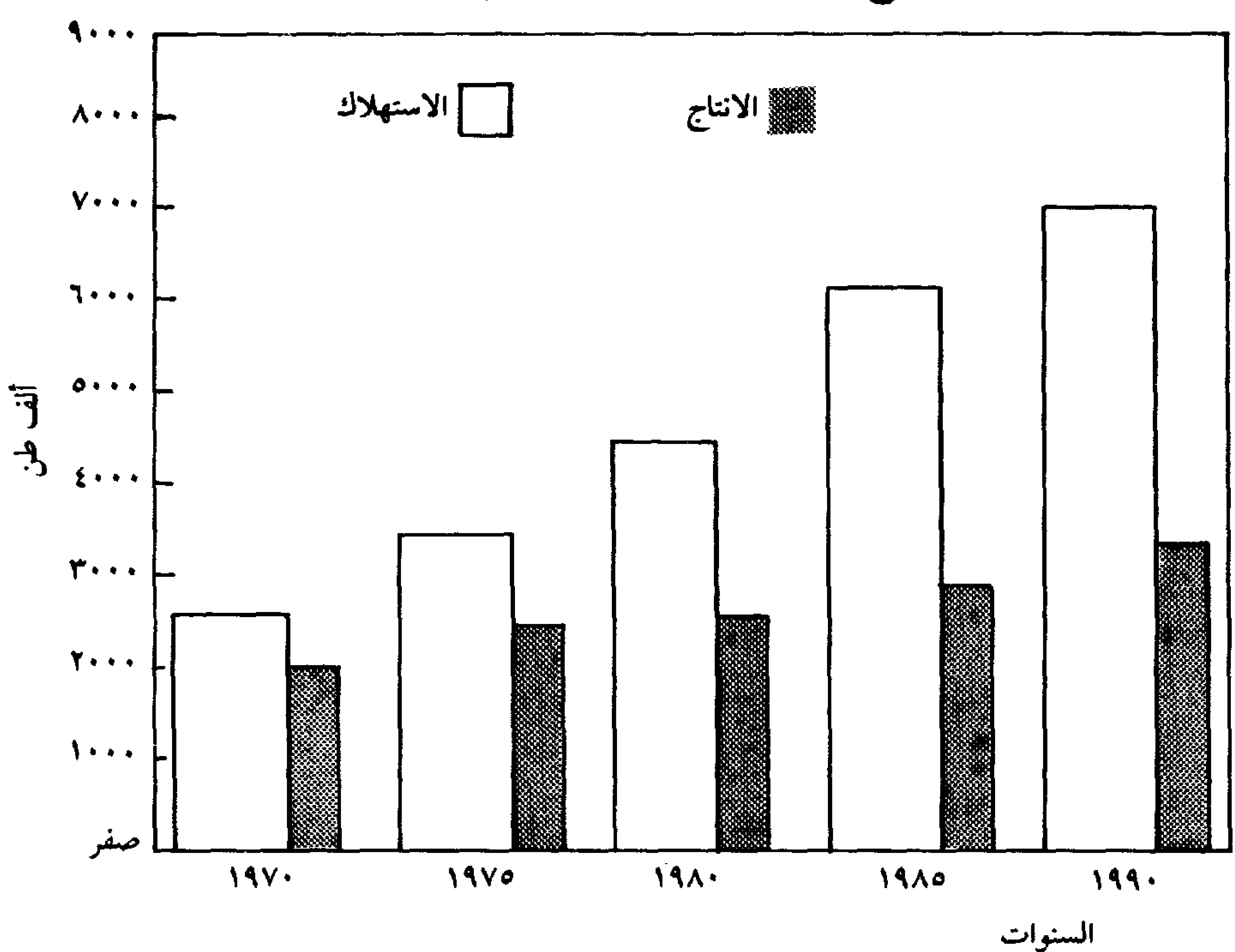
المصادر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلدات ١، ٦، ٩ و١٠ (الخرطوم).

الطلب، فقد بلغ اجمالي الانتاج من مجموعة الحبوب نحو ٢٠,٨ مليون طن في عام ١٩٧٠، وارتفع إلى نحو ٢٦,٣ مليون طن في عام ١٩٨٠، بزيادة قدرها نحو ٢٦ بالمئة في عقد السبعينيات، وارتفعت نسبة الزيادة للمجموعة المحصولية نفسها إلى نحو ٣١ بالمئة في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٠. كما زاد الانتاج من المجموعات السلعية الحيوانية بمقدار متواضع مقارنةً بالطلب عليها، إذ زاد الانتاج من مجموعة اللحوم الحمراء من نحو ١,٤ مليون طن في عام ١٩٧٠ إلى نحو ١,٩ مليون طن في عام ١٩٨٠، وقدرت الزيادة بنحو ٣٥ بالمئة في عقد السبعينيات، إلاّ أنه زاد بنسبة أكبر بلغت نحو ٧٤ بالمئة في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٠ (جدول رقم (٤ ـ ٢) و شكل رقم (٤ ـ ١)).

ويشير تحليل الانتاج والطلب على المجموعات المحصولية الأساسية في الوطن العربي إلى أنه يعاني عجزاً في الانتاج الغذائي بالنسبة إلى أهم المجموعات المحصولية وهي الحبوب، فقد بلغ العجز أو «الفجوة الغذائية» نحو ٢٠ بالمئة في عام ١٩٧٠، واتسعت إلى نحو ٤٢ بالمئة و٤٨ بالمئة في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ على التوالي، مما يشير إلى عدم استجابة الانتاج للتوسع تجاه حوافز الطلب المتزايد على مجموعة الحبوب خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. كما اتسعت الفجوة الغذائية للبقوليات من نحو ٩ بالمئة في بداية السبعينيات إلى نحو ٢٠ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. بينما اقتربت

شكل رقم (٤ - ١)

الانتاج والاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي



مجموعة الخضر والبطاطا من الاكتفاء الذاتي. وبقيت المجموعات السلعية الحيوانية تعاني عجزاً تجاه الإيفاء بالطلب المتزايد عليها، إذ اتسعت الفجوة الغذائية بالنسبة إلى اللحوم الحمراء من ٥ بالمئة في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٣١ بالمئة في العام ١٩٨٠، ثم انخفضت هذه الفجوة إلى نحو ٢٥ بالمئة و١٦ بالمئة في عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ على التوالي. بينما تزايدت الفجوة الغذائية بالنسبة إلى الألبان من نحو ١٦ بالمئة في العام ١٩٧٠ إلى نحو ٤١ بالمئة في العام ١٩٩٠ (جدول رقم (٤ - ٣) وشكل رقم (٣ - ٢)).

ويشير الجدول المذكور إلى أن الاكتفاء الذاتي من أهم المجموعات المحصولية لا زال منخفضاً، وأن الفجوة الغذائية آخذة بالتزايد مع الزمن في بعض المجموعات المحصولية الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والألبان. وبالرغم من أن الفجوة الغذائية موزّعة بصورة متباينة في اتساعها بين الأقطار العربية سواء بالنسبة إلى الحبوب أو المجموعات الغذائية الأخرى، مما يوحي بأن التكامل الاقتصادي الزراعي بين

جدول رقم (٤ ـ ٢)

الانتاج العربي من أهم المجموعات السلعية الزراعية

المجموعات السلعية الزراعية	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حبوب	٢٠٨٥٢	٢٤٢٤٦	٢٦٣٥٨	٢٩٢٩٣	٣٤٧٠٠
بطاطا	١٤٢٣	٢٠٢٨	٣١٢٠	٤٠٦٨	٤٨٠٠
بقوليات	١٠٨٧	١٢٥٣	١٠٩٠	١٢١٦	١٣٠٠
خضراوات	٩٦٠٥	١٥٧٩٠	١٩٦٣٢	٢٣٠٧٠	٢٦٧٠٠
فاكهة	٨١٧٠	٩٧١٣	١١٤٠٢	١١٩٩	١٧٤٠٠
لحوم	١٤٧٣	١٦٦٠	١٩٨٩	٣٥٣١	٣٤٧٣
أسماك	٨٧٩	٩٧٨	١١٦٣	١٧٠٨	١٨٥٨
بيض	٢١٥	٣١٤	٤٤٨	٧٨٨	٩٤٢
لبن	٥٧٧٣	٦٨٢٥	٨٢٥٨	١٠٧٦٢	١٢٢٣٨

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلدات ١، ٦ و١١ (الخرطوم).

أقطار تتسم بالعجز سوف لا يؤدي إلّا إلى اتساع الفجوة الغذائية في مستواها القومي، ومن ثم فإن التكامل سوف لا يعدو أن يكون إلّا عبارة عن تجميع جبري للعجز الغذائي في الأقطار العربية وتحويله إلى عجز غذائي على المستوى القومي، إلّا أن هذا التبسيط في التصوّر يبعد المسألة عن حقيقتها الموضوعية. إن عدم استجابة الموارد الاقتصادية الزراعية في الأقطار العربية المجزّأة للتوسع في الانتاج تجاه الطلب المتزايد على المجموعات المحصولية، قد جاء في جوهره من ندرة بعض الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الأقطار العربية (الأرض الزراعية في مصر، رأس المال المزرعي في السودان، المياه في سوريا والأردن. . . الخ)، ووفرة بعض تلك الموارد في أقطار عربية أخرى. ومن ثم أصبح القيد للتوسع الانتاجي هو انخفاض أو عدم مرونة عناصر الانتاج للتغيرات الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية. فالتكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيؤدي إلى اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بين الاستخدامات المختلفة، وبذلك يرفع من مرونات عناصر الانتاج للاستجابة للتوسع الانتاجي في اطار التخصص والتمركز الانتاجي الزراعي. كما أن السياسات الزراعية العربية سوف تعمل على إعادة تنظيم السعات المزرعية بصورة تمكّنها من الاستخدام الكفوء للموارد المذكورة. وبالتالي، فإن هذه التغيرات على صعيد السياسات والموارد ستؤدي إلى تغيرات على صعيد المخرجات من المجموعات المحصولية الرئيسية،

كـالحبوب[١٤]، بـاتجاه تخفيض حجم الفجـوة الغذائيـة، وتقليل حجم العجـز الغذائي القومي في المدى القريب، وأكثر من ذلك، في المدى البعيد.

جدول رقم (٤ ـ ٣)

الفجوة الغذائية العربية

(نسبة مئوية)

المجموعة السلعية الزراعية	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حبـوب	٢٠	٣١	٤٢	٥٣	٤٨
بطـاطا	—	٥	٧	٨	—
بقوليـات	—	٩	٨	٢٠	٢٠
خضـراوات	—	—	—	١	١
فاكهـة	—	—	—	—	—
لحـوم	٥	١١	٣١	٢٥	١٦
أسمـاك	—	—	—	—	—
بيـض	١٤	١٨	٢٤	١٣	٥
لبـن	١٦	١٨	٣٥	٥١	٤١

ملاحظة: تشير العلامة (−) إلى الاكتفاء الذاتي.

المصدر: حسب من الجدولين رقم (٤ ـ ١) و(٤ ـ ٢).

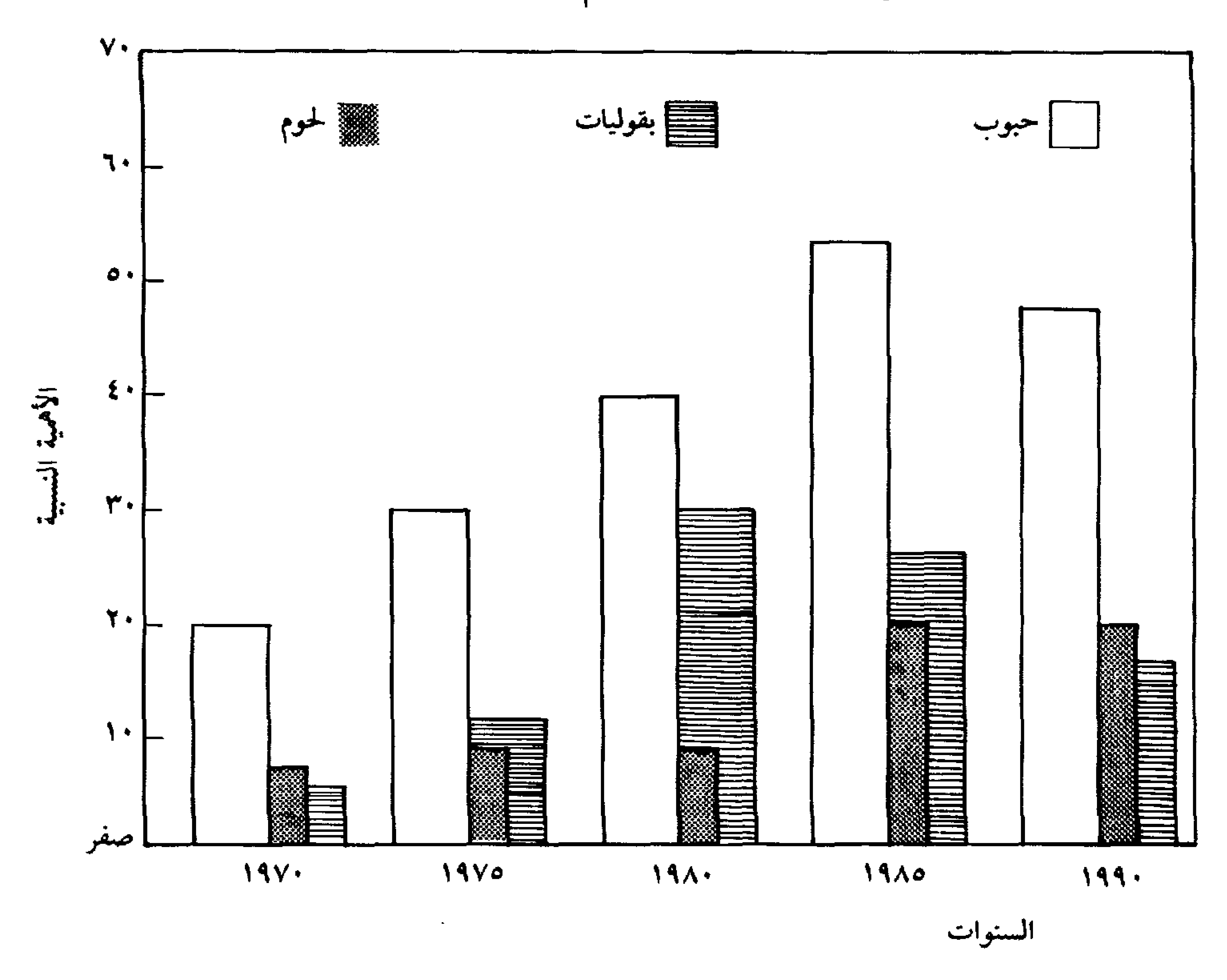
ثانياً: الامكانات الاقتصادية الموردية التكاملية والاندماجية للزراعة العربية

تسود ظاهرة التوزيع غير المتكـافىء للموارد في الـزراعة العـربية، حتى أصبحت هذه الظاهرة من سمات الأوضاع الزراعية في الوطن العربي وخصوصياتها، بـل تُعَدّ في

(١٤) يعتبر تناقص العرض بالقياس إلى الطلب في أسواق الحبوب العالمية وارتفاع أسعارها، تبعاً لذلك، في غير صالح الدول النامية (ومن بينها البلدان العربية)، خاصة وأن بعضها يعتمـد اعتماداً مفـرطاً عـلى واردات أسعار الحبوب. في عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أضيف ما يقـرب من مليار دولار إلى مجمـوع الإنفاق السنـوي للدول النامية المنخفضة الدخل من جراء شراء الحبوب، وهو ما يعادل ضعف المعونات الغـذائية التي حصلت عليهـا. انظر: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، **حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٠**.(رومـا: المنظمـة، ١٩٩٠)، CI: 98/2، الدورة الثامنة والتسعون، ص ١٩.

شكل رقم (٤ - ٢)

الفجوة الغذائية العربية لأهم المجموعات المحصولية



مقدمة العقبات التي تواجه تحقيق أمنه الغذائي[١٥]. فحين تسود الموارد المالية لأغراض الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية، نجد أن مواردها الأرضية تتسم بالندرة، بينما تتسم أقطار أخرى بوفرة الموارد الأرضية والعمالة الزراعية، إلّا أن ندرة مواردها الاستثمارية تؤدي بالموارد المتوافرة إلى حالة عدم الاستخدام الكفؤ. وهكذا فإن حالة التجزئة التي ترتب عليها التوزيع غير المتكافىء للموارد وسيادة القيود على حركة الموارد الزراعية عبر الحدود القطرية، أدّت إلى انخفاض التناسب بين عوائد بعض هذه الموارد وانتاجيتها الحدية مقارنةً باستخدامها على المستوى القومي، وأصبح استخدامها في اطار الحدود القطرية لا يحقق تعظيم دالة الانتاج الزراعي العربي. وبذلك تعد ظاهرة التوزيع غير المتكافىء للموارد الزراعية العربية بين الأقطار العربية،

(١٥) ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، تحرير ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٧.

إحدى أهم مسببات حالة تزايد انخفاض الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية لأهم المجموعات المحصولية، كالحبوب في الثمانينيات مقارنةً بمثيلتها في السبعينيات من هـذا القـرن. كما أن هـذه الفجوة ستتسـع في التسعينيـات إذا سـادت المتغـيرات نفسهـا في الاتجاه نفسه؛ ففي الوقت الذي من المتوقع فيـه أن يتنامى الـطلب العربي عـلى اجمالي الحبـوب بمعدل ٣,٨ بـالمئة سنـوياً، في حـين كان تقـديره الاجمـالي عـام ١٩٩٠ نحـو ٦٧,٦ مليـون طن، وأن من المتوقـع أن يبلغ عـام ٢٠٠٠ نحـو ٩٧,٩ مليـون طن، نجد الانتاج المتوقع من مجموعة الحبوب سوف لا يزيد إلاّ بمعدل نمو قدره ٢,١٨ بالمئة سنوياً. وبذلك بلغ الانتاج العربي من المجمـوعة المـذكورة نحـو ٣٣,٩ مليون طن في عـام ١٩٩٠، ومن المتوقـع أن يبلغ نحـو ٤٢,٣ مليـون طن في عـام ٢٠٠٠[١٦]. وفي الوقت الذي سوف يزيد الطلب على مجموعـة الحبوب بنحـو ٣٠,٣ مليون طن، فـإن الانتاج سوف لا يزيد إلاّ بنحو ١٨,٤ مليون طن في نهاية عقد التسعينيات، مما يعطي هذا التباين صـورة أكثر تشـاؤمية في النصف الأول من القـرن الحادي والعشرين عـلى ضوء الزيادة المتزايدة للطلب المتأتي من تزايد السكان وتغيرات الدخول، من جـانب، والـتزايد المتنـاقص لاجمالي النـاتج من الحبـوب نتيجة التـوزيع غـير المتكافىء للمـوارد والقيود على حركتها، من جانب آخر.

- تتحدد دالة الانتاج الزراعي في صيغتها الفنية بعلاقة اجمـالي النـاتـج الزراعي بالعوامل الحقيقية المؤثرة فيه، وهي الأرض الزراعية والعمـل ورأس المال، وغـالباً مـا يعكس العامل الأخير الاستثمارات الزراعية. والذي يهمنا في هـذا المجال، هـو دراسة ذلـك الجانب من المعـادلة التي تتضمن العـوامل الحقيقيـة المؤثرة في الانتـاج الـزراعي وطبيعة توزيعها غير المتكافىء بين الأقطار العربية.

- بلغ اجمالي الرقعـة الزراعيـة العربيـة المحصوليـة نحو ٤٨,٤ مليـون هكتار، وهي تمثّل نحو ٣,٨ بالمئة من مساحة الوطن العربي. ويستأثر السودان بـ ٢٣ بالمئة من اجمالي الأراضي الزراعية العربية، وتمثّل الأراضي الزراعية في كـل من الأردن وسوريـا والعراق نحو ٢٣ بالمئة كذلك من اجمالي الأراضي المذكـورة، كما يمثـل كل من المغـرب والجـزائر وتـونس وليبيا بـالإضافـة إلى مصر، نحو ٤٤ بـالمئة، وينخفض تمثيـل بلدان الخليج العربي إلى نحو ٢,٥ بالمئة من اجمالي الأراضي الزراعية في عام ١٩٨٩ (جدول رقم (٤ - ٤)).

- بلغ سكان الوطن العربي نحو ٢١٣,٤ مليون نسمة في العام المذكـور، ويمثّل

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٦، المعتمدة على دراسة بديل النمو المتوسط، في: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، **الامكانات المستقبلية وآفاق الطلب على المواد الغذائية الأساسيـة في الدول العـربية** (رومـا: المنظمـة، ١٩٨٦).

جدول رقم (٤ ـ ٤)

عدد السكان والعمالة الزراعية والرقعة المزروعة
في الأقطار العربية عام ١٩٨٩

القطر	عدد السكان (ألف نسمة)	العمالة الزراعية (ألف نسمة)	المساحة الزراعية (ألف هكتار)	نصيب العمالة الزراعية من المساحة الزراعية (عامل/هكتار)
الأردن	٣١٧٦	٤٨	٤١٤,٠	٨,٦٢
الإمارات العربية المتحدة	١٥٤٩	٢١	٣١,٦	١,٥٠
البحرين	٤٩٩	٤	٣,٣	٠,٨٢
تونس	٧٩٩٦	٦٦٠	٤٨١٠,٣	٧,٢٨
الجزائر	٢٤٢٩٩	١٣٦٧	٣٤٦٩,٠	٢,٥٣
جيبوتي	٣٩٧	—	٠,٣	—
السعودية	١٣٥٩٩	١٥٧٩	١١٨٥,٠	٠,٧٥
السودان	٢٤٤٩٦	٤٨٧٥	١١٠١٠,٠	٢,٢٥
سوريا	١٢٠٨٢	٧٣٦	٥٥٦٠,٠	٧,٥٥
الصومال	٧٢٨٠	٢٠٨٥	١٠٢٢,٠	٠,٤٩
العراق	١٨٢٨٣	١٠٤٥	٥٤٥٠,٠	٥,٢١
عُمان	١٤٤٨	١٦٥	٥٥,٠	٠,٣٣
قطر	٣٥٤	—	٥,٥	—
الكويت	١٩٧٧	—	٤,٠	—
لبنان	٢٦٧٨	٧٥	٣٠١,٠	٤,٠١
ليبيا	٤٣٨٧	١٥٣	٢٠٩٧,٠	١٣,٧١
مصر	٥١٢٢٣	٥٨٠٣	٢٤٤٨,٥	٠,٨٧
المغرب	٢٤٤٢٧	٢٨٠٦	٨٥٤٠,٢	٣,٠٤
موريتانيا	١٩٦٩	٤٠٩	٢٠٧,٧	٠,٥١
اليمن الديمقراطية	٢٦٨٥	٢٢٨	٣٢٥,٧	١,٤٣
اليمن العربية	٨٥٨٧	١٢٨٥	١٥١٥,٠	١,١٧
الاجمالي العربي	٢١٣,٣٩١	٢٣٣٤٤	٤٨٤٥٥,٨	٢,٠٧

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٠)، مج ١٠.

السكان الزراعيون نحو ٣٨,١ بالمئة من اجمالي السكان في الوطن العربي، وقد بلغ اجمالي القوى العاملة العربية نحو ٥٦,٥٣ مليون عامل، وتمثّل العمالة الزراعية توزيعاً

يتناسب والرقعة الزراعية على المستوى القطري. ففي حين يُمثّل السودان الجزء الأكبر من الرقعة الزراعية، حيث يمثّل نحو ٢٣ بالمئة من اجمالي الرقعة الزراعية العربية، فإنه لا يسهم سوى بنحو ٢١ بالمئة من العمالة الزراعية العربية. وتمثّل مصر منفردةً نحو ٥ بالمئة من الأراضي الزراعية العربية، بينما تسهم بنحو ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الزراعية العربية. كما تحتل بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وليبيا) نحو ٣٩ بالمئة من الأراضي الزراعية، وتستأثر بنحو ٢١ بالمئة من العمالة الزراعية. ويتضح من هذا التحليل المقارن لعنصري الأرض الزراعية والعمل، على المستوى القطري، عدم التكافؤ في استخدام العمل لوحدة الأرض الزراعية. وفي حين يرتفع نصيب وحدة العمل الزراعية إلى نحو ١٣ وحدة أرض في بعض الأقطار العربية (ليبيا، مثلاً)، فإن هذا المعدل ينخفض إلى نحو ٠,٨٦ في بعضها الآخر (مصر، مثلاً). ويشير هذا الاختلاف في التكافؤ بين موردي العمل والأرض في الأقطار العربية، بصورتها المجزأة، إلى أن تخصيص هذين الموردين في مستواهما القطري لا يمثل استخدامهما بصورة كفؤة في اطار المفاهيم الاقتصادية الزراعية.

ـ ربما أن الصورة المشوّهة لتخصيص الموارد الزراعية ستكون أكثر وضوحاً إذا علمنا أن توزيع اجمالي الاستثمارات العربية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة لم يكن في مجموعه لصالح القطاع الزراعي، مما أدى في بعض الأقطار إلى اتجاه «معدل التبادل التجاري» إلى غير صالح الزراعة. فبالرغم من تطور حجم الاستثمارات الاجمالية من نحو ٥٦,٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى نحو ٢٨٣,٦ و٦٨٣,٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و١٩٨١ ـ ١٩٨٦ على التوالي (جدول رقم (٤ ـ ٥) وشكل رقم (٤ ـ ٣))، إلاّ أن الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من اجمالي الاستثمارات العربية انخفضت من ١٣,٩ بالمئة من اجمالي الاستثمارات العربية في الفترة الأولى، إلى نحو ٩,٠٦ بالمئة و٩,٣ بالمئة من اجمالي الاستثمارات العربية في الفترتين الثانية والثالثة على التوالي. ومما يشير إلى عدم إعطاء القطاع الزراعي الاهتمام المناسب من حيث الأهمية النسبية للاستثمارات، بحيث تتناسب وحجم موارده الأرضية والعمالة الزراعية، أن تنفيذ اجمالي الاستثمارات الزراعية الفعلية قد انخفض، سواء بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية، أو عدم كفاءة استخدام الاستثمارات الزراعية، إلى نحو ١٣,٦ بالمئة، ٤,٨ بالمئة و٦,٧ بالمئة من اجمالي الاستثمارات العربية للفترات الزمنية المذكورة على التوالي. أما على صعيد توزيع الاستثمارات الزراعية على المستوى القطري، فإن تخصيص هذه الاستثمارات لفترة النصف الأول من الثمانينيات، يشير إلى أن هناك تبايناً واسعاً في حجم الاستثمارات الزراعية بين الأقطار العربية مقارنةً بمواردها الأرضية؛ ففي حين ارتفعت إلى نحو ١١,٦ مليار دولار في السعودية، فإنها

جدول رقم (٤ ـ ٥)

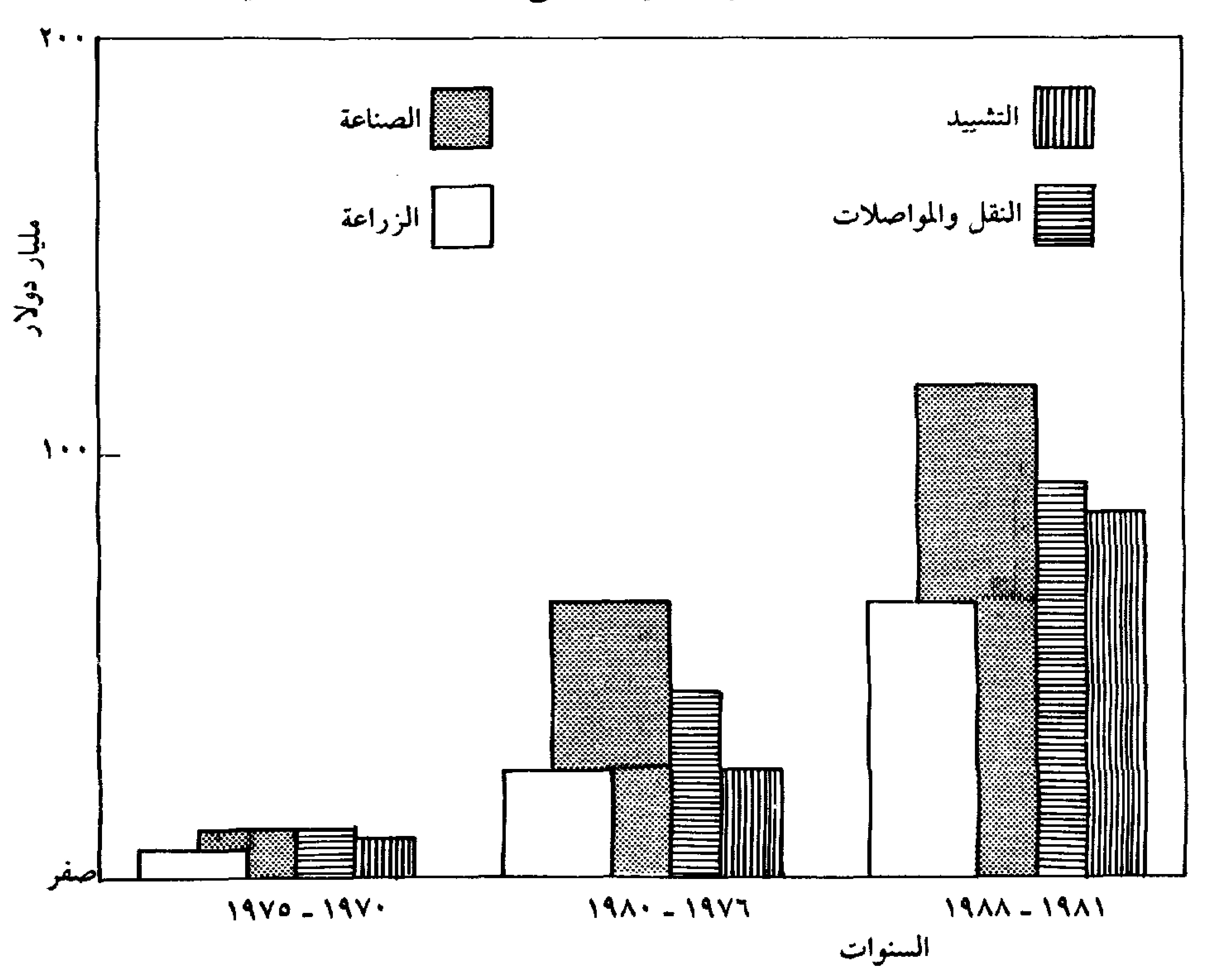
الاستثمارات العربية موزعة على القطاعات الاقتصادية
(أسعار جارية) (مليار دولار أمريكي)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٦
الاستثمارات الكلية	٥٦/ـ	٢٨٣/٦	٦٨٣/٥
الزراعة	٧/٨	٢٥/٧	٦٢/٨
الصناعة	١١/٩	٦٤/ـ	١٤٠/٤
النقل والمواصلات	١٢/١	٤٦/ـ	٩٤/٣
التشييد	٨/١	٢٧/ـ	٩٠/ـ

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي.

شكل رقم (٤ ـ ٣)

الاستثمارات العربية موزعة على القطاعات الاقتصادية



انخفضت إلى نحو ٠,٦٥ مليار دولار في السودان (جدول رقم (٤ ـ ٦)). وعندما نأخذ حجم الرقعة الزراعية في الدولتين المذكورتين في مجال التحليل المقارن، يتبين مدى التباين في معدل الاستثمارات الزراعية لوحدة الأرض الزراعية (الهكتار)، هذا بالإضافة إلى أن هناك تبايناً في الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات القطرية بين قطر عربي وآخر، خلال الفترة المذكورة. وتعكس ظاهرة الاستثمارات الزراعية العربية أن أهميتها النسبية تعدّ متحيّزة إلى النشاطات اللازراعية مقارنةً بالنشاط الزراعي، بالإضافة إلى سوء توزيعها على المستوى القطري حيث يسود

جدول رقم (٤ ـ ٦)

الاستثمارات الزراعية وأهميتها النسبية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

القطر	فترة الخطة	الاستثمارات الزراعية (مليون دولار)	اجمالي الاستثمارات (نسبة مئوية)
الجزائر	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٢٢٧٤	١١/٧٦
العراق	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٢٣٧٠	١/٧٥
الامارات العربية المتحدة	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	ـ	ـ
السعودية	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١١٦٦٩	١٠/٢٧
قطر	ـ	ـ	ـ
الكويت	١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٢١١	٠/٧٣
ليبيا	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٨١٤١	١٤/٢٧
الأردن	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٧١٩	٧/١١
البحرين	١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	٩٣	٢/٠٧
تونس	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	٢١٧٠	١٢/٥٦
سوريا	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٤٣٨٢	١٦/٢٥
عُمان	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٣٨٦	٤/٠١
لبنان	١٩٧٨ ـ ١٩٨٢	ـ	ـ
مصر	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٥١٤٣	١٨/ـ
المغرب	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٣٧٩٦	١٧/٧
جيبوتي	١٩٨٢ ـ ١٩٨٤	١٥	٥/٠٨
السودان	١٩٨٠ ـ ١٩٨٢	٦٥٥	٢٤/٣٩
الصومال	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	٣٩٧	٣٣/٣٣
موريتانيا	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٤٤٠	٢٧/٦٩
اليمن العربية	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	٩٨٤	١٥/٧٦
اليمن الديمقراطية	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٢٥٣	١٧/٢٠

المصدر: صديق عبد المجيد صالح، «اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها على توفير الغذاء،» عالم الفكر (الكويت)، السنة ١٨، العدد ٢ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

التخصيص غير المتكافىء بين حجم الاستثمارات القطرية، من جانب، وكل من العمل والأرض، من جانب آخر، في العديد من الأقطار العربية.

ـ تعد الموارد المائية في العديد من الأقطار العربية، أحد أهم القيود للتوسع في الزراعة العربية، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم كفاءة إدارة الموارد المائية[17]، سواء من حيث كفاءة وسائل الخزن، أو طبيعة الاستخدام الزراعي. كما أن النزاع حول استثمارها، سواء بالنسبة إلى الأنهر التي تمتد أحواضها عبر أكثر من دولة واحدة، عربية ـ عربية أو عربية ـ أجنبية، لا يزال في بعض منه من دون حلول جذرية تمكّن من الاستفادة القصوى من هذه المياه، هذا بالإضافة إلى أن المياه، سواء السطحية أو الجوفية المتجددة، تتباين وفرتها بين قطر وآخر (جدول رقم (٤ ـ ٧))؛ ففي حين تنخفض وفرتها في أقطار الخليج العربي إلى حدود دنيا، بلغت نحو ٠,٠٥ مليار م٣/سنة، في قطر، فإنها ترتفع إلى نحو ٨١,٠ مليار م٣/سنة، في العراق. وقد بلغت الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي نحو ٣٣٢,٦ مليار م٣/سنة، منها نحو ١٢,٣ بالمئة مياه جوفية. كما بلغت الموارد المائية العربية المستثمرة نحو ١٤٠ و٢٣ مليار م٣/سنة من المياه السطحية والجوفية على التوالي، بالإضافة إلى نحو ٩,٧ مليار م٣/سنة من مصادر غير تقليدية. بينما قدر إجمالي الموارد المائية المتاحة سواء تقليدية أو غير تقليدية، نحو ٣٥٣ مليار م٣/سنة. وبذلك فإن المستخدَم فعلاً لم يتجاوز ٤٩ بالمئة من الموارد المائية المتاحة. وتشير تقديرات «اكساد»[18] إلى أن الطلب العربي على الموارد المائية لتأمين ٥٠ بالمئة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء يقدر بنحو ١٧٢ مليار م٣/سنة، بينما يقدر الطلب بنحو ٣٠٥ مليار م٣/سنة، في حالة تأمين متطلبات الوطن العربي كافة من الغذاء. وسوف يتزايد حجم الطلب على الموارد المائية مستقبلاً بالتوسّع في الرقعة الزراعية المروية.

ـ انعكس التباين في حجم الاستثمارات الزراعية في الموارد المائية بين الأقطار العربية إلى تباين في مستوى استخدام التقنية البيولوجية في الزراعة العربية، وفي مقدمة تلك التقنيات استخدام الأسمدة الكيماوية بأصنافها المختلفة. فبالرغم من أن الاستخدام الرشيد للأسمدة الكيمياوية يتم وفق خارطة خصوبة التربة للأراضي الزراعية، إلّا أن معظم الأقطار العربية يفتقر إلى هذا النمط من الاحتياجات السمادية، ويعتمد على فحوصات التربة في مناطق محدودة من دون شمولية هذا

---

(١٧) سالم توفيق النجفي، «إشكالية الزراعة التركية، مأزق الموارد الاقتصادية النادرة،» **مجلة دراسات تركية** (جامعة الموصل) (١٩٩٢).

(١٨) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، **الأمن المائي** (دمشق: المركز، ١٩٨٦).

جدول رقم (٤ ـ ٧)

الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي

القطر	الموارد المائية السطحية (مليون م^{٣}/سنة)	الموارد المائية الجوفية (الوارد السنوي)	مجموع الموارد المتجددة (مليون م^{٣}/سنة)
الأردن	٩٠٠	٥٩٠	١٤٩٠
الامارات العربية المتحدة	١٥٠	١٣٤	٢٨٤
البحرين	—	٩٠	٩٠
تونس	٢٦٣٠	١٧٢٤	٤٣٥٤
الجزائر	١٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٢٠٠
جيبوتي	١٩٩	—	١٩٩
السعودية	٣٢٠٨	٢٣٣٨	٥٥٤٦
السودان	٦٠٦٤٥	٩٠٠	٦١٥٤٥
سوريا	٢٢١٠٠	٢٩٣٥	٢٥٠٣٥
الصومال	٨١٥٦	٣٣٠٠	١١٤٥٦
العراق	٨٠٠٠٠	١٠٠٠	٨١٠٠٠
عُمان	١٤٧٠	٥٦٤	٢٠٣٤
قطر	—	٥٥	٥٥
الكويت	—	١٦٠	١٦٠
لبنان	٤٨٠٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠
ليبيا	١٧٠	٢٥٠٠	٢٦٧٠
مصر	٦٢٠٠٠	٤٥٠٠	٦٦٥٠٠
المغرب	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٠٠٠
موريتانيا	٥٨٠٠	١٥٠٠	٧٣٠٠
اليمن العربية	٢١٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠
اليمن الديمقراطية	١٤٠٠	٤٠٠	١٨٠٠
المجموع	٢٩١٧٢٨	٤٠٨٩٠	٣٣٢٦١٨

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، **الأمن المائي** (دمشق: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤٢ ـ ٤٩.

التشخيص للأراضي الزراعية في الوطن العربي. وقد جاء استخدام الأسمدة الكيمياوية وفقاً لوفرتها أو ندرتها باعتبار أن التقنية البيولوجية دالة في الاستثمارات الزراعية في الأقطار العربية وممكنات استخدامها المادية. ونجد أن تبايناً واسعاً قد ساد هذا الاستخدام بالنسبة إلى السماد الآزوتي الصافي، فقد بلغ أقصى استهلاك للهكتار الواحد نحو ٠,٢٦٥ كلغ في السعودية، وأدنى استخدام للسماد المذكور نحو ٠,١

كلغ/ هكتار في جيبوتي في عام ١٩٨٩، ويتباين بين قطر وآخر ضمن الحدود القصوى والدنيا المشار إليها، وهكذا بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من الأسمدة الكيمياوية (جدول رقم (٤ ـ ٨)). ولا شك في أن هذا التباين الواسع في معدل استخدام السماد أو رأس المال بين قطر عربي وآخر، قد أدّى إلى تأثيرات بالاتجاه نفسه بالنسبة إلى انتاجية المحاصيل الزراعية للأقطار المذكورة.

ـ يبلغ معدل الانتاجية العربية لبعض المحاصيل الرئيسية أدنى من مثيله في

جدول رقم (٤ ـ ٨)

متوسط نصيب الهكتار من الأسمدة الرئيسية في العام ١٩٨٩
(كلغ/ هكتار)

القطر	آزوت	فسفور	بوتاسيوم
الأردن	١٥,٠	١٠,٠	٤,٠
سوريا	١٥٣,٥٧	٩١,٥٩	٤,٦٠
العراق	١٣٨,٤٣	٧٥,٠٩	١,٨٥
لبنان	١٤,٠	١٠,٠	٣,٦٠
اليمن العربية	٩,٠	١,٢٠	٠,١٠
اليمن الديمقراطية	—	—	—
الامارات العربية المتحدة	٢,٠	١,٦٠	٣,٧٠
البحرين	٠,١	١,٢٠	٠,١٠
السعودية	٢٦٥,٠	٢٢٥,٠	٣٥,٠
عُمان	٢,٤٣	١,٣٩	١,٨٠
قطر	١,١٠	—	—
الكويت	٠,٨٠	—	—
تونس	٥١,٠	٥٢,٠	٦,٠
الجزائر	٨٢,٠	٨٨,٠	٤٥,٠
ليبيا	٣٠,٠	٤٧,٠	١,٨٠
مصر	٨٠٠,٠	٢٠٦,٠	٣٩,٠
المغرب	١٥٠,٦٩	١١٣,٢٣	٥٥,١٩
جيبوتي	٠,١٠	—	—
السودان	٤٩,٦٢	٢,٤٤	—
الصومال	١,٤٠	—	٠,٥٠
موريتانيا	١,٧٠	٠,٦٠	—

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، مج ١٠.

العـالم أو بعض الدول المختـارة (جدول رقـم (٤ ـ ٩) وشكـل رقم (٤ ـ ٤))، حيث تشير الاحصاءات الواردة في الجدول المذكور إلى أن متوسط انتاجية الهكتار من محصول القمـح في الوطن العـربي يمثل نحـو ٥٥ بالمئـة من مثيله العالمي خـلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، ونحو ٦٨ بالمئة في العام ١٩٩٠. وتمثّل انتاجية القمح العربي، كذلـك، نحو ٣٥ بـالمئة من انتـاجيته في فـرنسا، ونحـو ٦٦ بالمئـة من انتاجيتـه في أمريكـا في العـام الأخير. وأخذ معظم المحاصيل الواردة في الجدول المذكور، حتى الإروائية، في الـدول كافة، الاتجاه ذاته، حيث انخفضت انتاجيته دون معدلها العالمي أو معدل انتاجيتها في بعض الدول المختارة. وبالإضافة إلى الانخفاض بين معدل الانتاج في البلدان العربية وخارجها، فإن هناك تبايناً في انتاجية هذه المحاصيل بين الأقطار العربيـة (جدول رقم

جدول رقم (٤ ـ ٩)
مقارنة انتاجية بعض المحاصيل الزراعية
(طن/ هكتار)

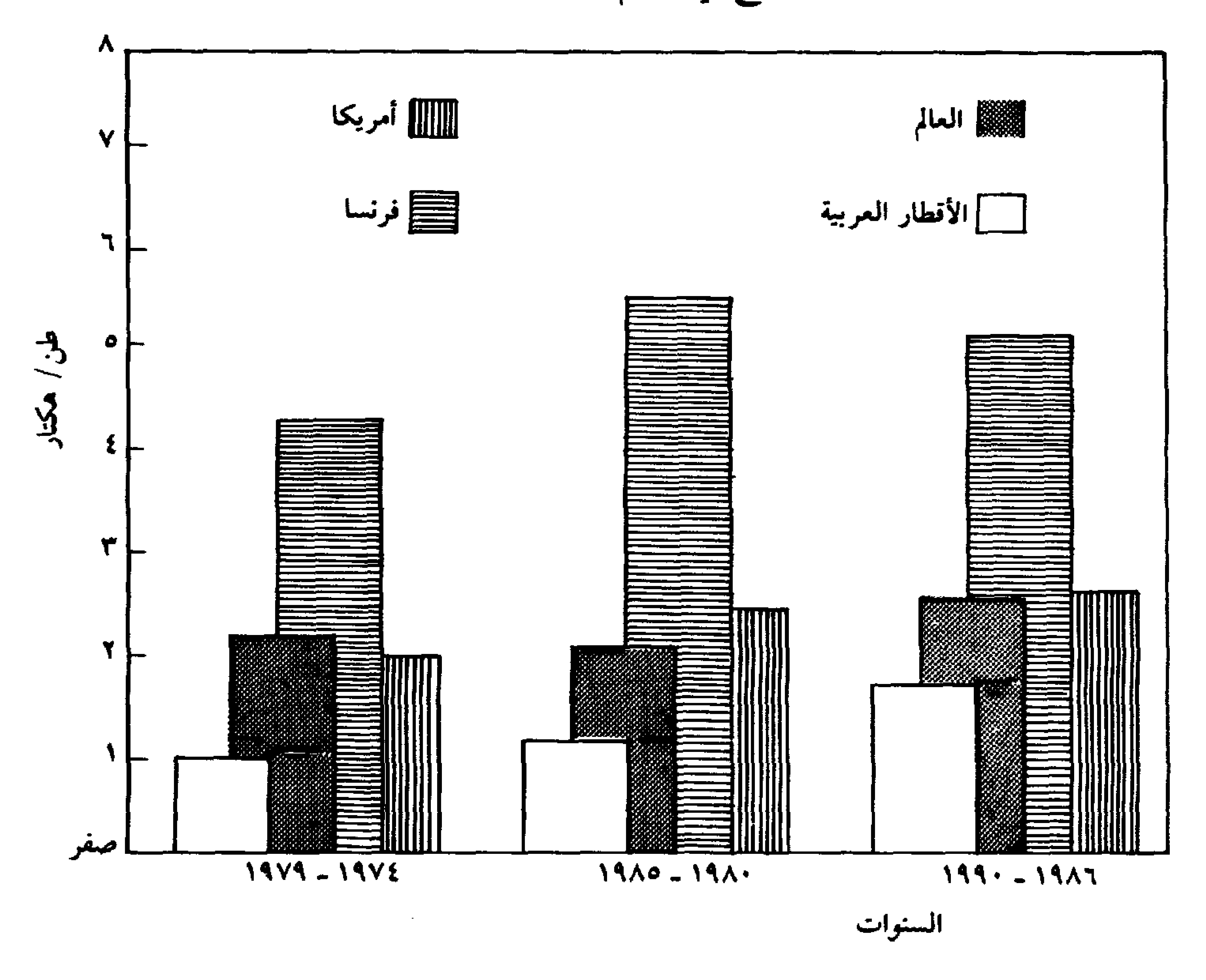
المحصـول	الأقطار العربية	العالـم	فرنـسا	أمريكـا
القمح				
١٩٧٤ ـ ١٩٧٩	٠,٩٦	١,٧٢	٤,٣٨	٢,٠٦
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١,١٨	٢,٠٧	٥,٤٧	٢,٤٥
١٩٩٠	١,٧٧	٢,٥٧	٥,١٤	٢,٦٦
درنـات				
١٩٧٤ ـ ١٩٧٩	٩,٢٥	١٠,٧٧	٢٢,٥	٢٧,٧٩
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١١,٢٥	١١,٩٤	٢١,٧٣	٢٩,٦٥
١٩٩٠	١٢,٠	١١,٨٩	٣١,٥٨	٣١,٤٦
بقوليـات				
١٩٧٤ ـ ١٩٧٩	٠,٩١	٠,٦٩	٢,١٥	١,٤٤
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٠,٨٧	٠,٦٩	٣,٦٦	١,٦٢
١٩٩٠	٠,٩٣	٠,٨٦	٥,١٠	١,٦٩

المصدر: حسن فهمي جمعة، «الأمن الغذائي في الوطن العربي،» ورقة قـدّمت إلى: المؤتمر العـربي حول تجهيز وتداول الحاصلات البستانية، عمّان ـ الأردن، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

(٤ ـ ١٠))، إذ تتبوأ مصر المرتبة الأولى في انتاجية القمح الـذي يفوق مثيله العـالمي، والذي بلغت انتاجيتـه الهكتاريـة ٤,٩٤ طن، في حين ينخفض هـذا المعدل إلى نحـو

شكل رقم (٤ - ٤)

انتاجية محصول القمح في العالم والأقطار العربية وفرنسا وأمريكا



جدول رقم (٤ - ١٠)

معدل انتاجية بعض المحاصيل في أقطار عربية مختارة (١٩٨٩)
(طن/ هكتار)

المحصول	الأقطار العربية	مصر	السعودية	السودان	سوريا	العراق	الجزائر
قمح	١,٦١	٤,٩٤	٤,٨١	١,٤٩	٠,٩٠	٠,٥٧	٠,٧٨
درنات	١٣,٢٤	٢٢,٦٥	١٩,٠٠	٢,٤٠	١٦,٠	١٧,٣٠	٩,٥٦
بقوليات	٠,٩١	٢,٨١	—	١,٠٤	٠,٣٧	٠,٨٣	٠,٤٢

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه.

٠,٧٨ طن في الجزائر. وربما يعود ذلك إلى اختلاف أساليب الري للمحصول المذكور بين القطرين المذكورين. إلّا أن هذا التباين يبقى قائماً بالنسبة إلى المحاصيل التي تتشابه في أساليب إروائها، كالرز، حيث بلغ معدل انتاجيته نحو ٥,٨٧ طن/ هكتار في مصر، وانخفض إلى نحو ٠,٨٣ طن/ هكتار في السودان. ويعود التباين الواسع في معدل انتاجية المحاصيل الرئيسية بين الأقطار العربية، في أحد أسبابه، إلى اختلاف الميزة النسبية في الانتاج المحصولي، من جانب، والتباين الواسع في مقدار الاستثمارات الزراعية وما تعكسه هذه الاستثمارات من استخدام التقنية البيولوجية، من جانب آخر، بالإضافة إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية الزراعية الأخرى، التي تؤدي مجتمعة إلى تحقيق توليفة موردية يمكن من خلالها تعظيم دالة الانتاج الزراعي القطري. إلّا أن تخصيص الموارد الزراعية السائدة في الأقطار العربية، الذي يعتمد على ندرة بعض الموارد ووفرة بعضها الآخر في الأقطار العربية، أدّى إلى تباين معدل انتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية بين الأقطار العربية، من جانب، وانخفاض معدلها العربي مقارنةً بمثيله العالمي أو بالدول المختارة، من جانب آخر.

- تمخّضت التوليفات الموردية القطرية المستخدمة في الانتاج الزراعي عن قيمة اجمالية للانتاج الزراعي في الأقطار العربية بلغت نحو ٤٥,٠٧ مليار دولار (بسعر التكلفة)، والتي تمثّل نحو ١٢,٣ بالمئة من قيمة اجمالي الانتاج المحلي العربي في عام ١٩٨٩. وقد انخفضت هذه المساهمة إلى نحو ١٠,٩ بالمئة في عام ١٩٨٨. وتعد مصر في مقدمة الأقطار العربية بالنسبة إلى قيمة الانتاج الزراعي، التي بلغت نحو ١٤,٧ مليار دولار، وتمثّل نحو ٢٠,٤ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي المصري، كما أنها تمثّل نحو ٢٦,٨ بالمئة من الانتاج العربي. وتأتي في المرتبة الثانية قيمة الانتاج الزراعي العراقي، حيث بلغت نحو ٨,٣٠ مليار دولار، والتي تمثّل نحو ١٣,٧ بالمئة من الناتج المحلي العراقي، ونحو ١٥,١ بالمئة من اجمالي الناتج الزراعي العربي في العام المذكور. وبالرغم من أن السودان تحتل المرتبة الأولى بالنسبة إلى الموارد الأرضية الزراعية، حيث تمثّل نحو ٢٣ بالمئة من الموارد الأرضية العربية، إلّا أنها لا تسهم سوى بنحو ٧,٧ بالمئة من اجمالي الناتج الزراعي العربي. وتنخفض مساهمة جيبوتي إلى أدنى مستوى بالنسبة إلى الأقطار العربية الأخرى حيث قدِّرت مساهمتها في اجمالي الناتج الزراعي العربي بنحو ٠,٠٣ بالمئة. وقد بلغ عدد الأقطار العربية التي انخفضت مساهمتها عن ١٠ بالمئة من اجمالي ناتجها المحلي القطري، عشرة بلدان، معظمها من البلدان النفطية، حيث إن ارتفاع ايراداتها النفطية في اجمالي الناتج المحلي أدّى بمساهمة الانتاج الزراعي إلى الانخفاض (هذا بالإضافة إلى أن بعض هذه البلدان لا يعد ذا طابع اقتصادي زراعي)، بينما تجاوزت قيمة الناتج الزراعي للبلدان الأخرى ١٠ بالمئة من اجمالي ناتجها القطري.

جدول رقم (٤ ـ ١١)

الناتج الزراعي بسعر تكلفة عناصر الانتاج وأهميته النسبية في الوطن العربي (١٩٨٩)

القطر	الناتج الزراعي بسعر التكلفة (مليون دولار)	الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالنسبة إلى الناتج الاجمالي (نسبة مئوية)
الأردن	٢٩٤,٥	٧,٥
الامارات العربية المتحدة	٤٣٦,٢	١,٧
البحرين	٤١,٠	١,٠
تونس	١٢١٤,٦	١٣,٧
الجزائر	٦٢٣١,٥	١٤,٤
جيبوتي	٢٠,١	٦,٦
السعودية	٦١٥٠,٠	٧,٨
السودان	٤٢٧١,٣	٤٥,٥
سوريا	٤٥٨٤,٨	٢٦,٣
الصومال	٧٩٠,٠	٦٧,٦
العراق	٨٣٠٧,٧	١٣,٧
عُمان	٣٠٤,٥	٣,٧
قطر	٦٨,٧	١,١
الكويت	١٥٥,٩	٠,٧
لبنان	—	—
ليبيا	١٣٠٠,٧	٥,٥
مصر	١٤٧٤٦,٠	٢٠,٤
المغرب	٤٢٢٩,٠	١٩,١
موريتانيا	١٥١,٠	١٧,٠
اليمن الديمقراطية	١٥٢,٠	١٥,٧
اليمن العربية	١٥٧٢,٥	٢٣,٤
الاجمالي العربي	٥٥٠٢٢,٠	١٢,٢

المصدر: حسبت من: المصدر نفسه، وجمعة، «الأمن الغذائي في الوطن العربي».

ـ يعود جزء كبير من هذه الإشكالية المؤدية إلى عدم امكانية تعظيم دالة الانتاج الزراعي العربي، إلى العديد من المتغيرات، في مقدمتها حالة التجزئة التي أدّت إلى سيادة حالة الندرة لعناصر الانتاج الزراعي في بعض الأقطار العربية، ووفرتها في بعضها الآخر، سواء على صعيد الأرض الزراعية، أو رأس المال، أو العمل، أو

الموارد المائية. ومن ثم فإن تجميع الناتج الزراعي المتأتي من التوليفات الموردية المختلفة للعناصر المذكورة على المستوى القطري[19]، لا يعني سوى تجميع جبري للناتج الزراعي للأقطار العربية في صورتها المجزّأة. وسوف لا تؤدي هذه الصورة المجزأة إلى تعظيم حجم الناتج الزراعي مقارنةً بإعادة تخصيص هذه الموارد في إطارها القومي. أو في الحالة الأخيرة، سوف يتم الانتاج الزراعي العربي وفقاً لتوليفات موردية قد تمّت إعادة تخصيصها في اطار القيم الحدّية لاستخداماتها القومية. ولا شك في أن هناك تبايناً واسعاً في حجم الانتاج الزراعي في الحالة الأولى مقارنةً بالثانية.

ثالثاً: مستقبليات الزراعة العربية

١ ـ خلفية النشاط الزراعي العربي

إن الواقع الزراعي العربي في نهاية القرن العشرين هو محصلة تطوره التاريخي «العربي ـ الاسلامي» منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً، بدأت بتكوينات الفكر الاسلامي، ولم تستمر معطياته التطبيقية سوى في صدر الإسلام، ثم أعقبته تعقيدات النظم السياسية العربية ـ الاسلامية، التي أفرزت نُظُماً حيازية وعلاقات انتاجية معقدة. وبعد خروج الوطن العربي من الحقبة التاريخية المظلمة، دخل العصر العثماني حيث أدت الطموحات التوسعية العثمانية إلى اتساع التكوينات الاقطاعية الزراعية. وفي النصف الأول من هذا القرن، وعندما خرجت الامبراطورية العثمانية من تاريخ الأمة العربية، مكّنت الخلفية التكوينية للنظم الحيازية العربية، سلطات الاحتلال الأجنبي من خلق الترابط الوثيق بين الزراعة العربية والاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبذلك، حددت الاقتصادات الرأسمالية من خلال آليات السوق، التركيب المحصولي للأقطار العربية، وأسعار المحاصيل، وأساليب تسويقها بما يخدم الاقتصاد الأوروبي[20].

ومن هذا المنطلق حرصت السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة، على سيادة حالة التجزئة القطرية للوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أظهرت التنمية الاقتصادية القطرية (التجزيئية) قصورها عن تحقيق التنمية المستقبلية، بالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية التي تتطلبها التنمية الزراعية، من جانب، وضمان

---

(١٩) سواء تمّ تحديد هذه التوليفات الموردية بواسطة أساليب «بحوث العمليات»، أو أساليب قياسية أخرى.

(٢٠) حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ص ١٢٥.

الترابط بين بنية القطاع الزراعي للأقطار العربية واحتياجات السوق العالمية، من جانب آخر. وكانت نتائج هذا الترابط في عقد توافر الموارد النقدية (واردات النفط) في بعض الأقطار العربية، هي:

- اختلال الميزان التجاري الزراعي.
- التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد الزراعي.
- الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء.

وبذلك أُطلقت على عقد الثمانينيات تسمية زمن تباطؤ التنمية الاقتصادية العربية. فبالرغم من توافر الموارد النفطية لدى بعض الاقتصادات العربية، كما في الجزائر مثلاً، آلت التنمية القطرية فيها إلى مديونية للسوق المالية العالمية[٢١]، إذ لم يكن للموارد النادرة (ايرادات النفط) دور مناسب في التنمية الزراعية العربية. ففي الوقت الذي أدى فيه توافر ايرادات النفط العربية إلى زيادة السيولة لدى النظام المصرفي الدولي، اتجهت الأقطار العربية ذات الموارد المالية المحدودة إلى تبني أساليب التنمية الاقتصادية المعتمدة بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، مما ساعد على اندماج كل دولة، منفصلةً، في السوق الرأسمالية الدولية[٢٢]. وفي الوقت نفسه، فإن سيادة حالة التجزئة العربية أدت إلى خلق حالة الترابط بين شكل الحكم داخل بعض الأقطار العربية والأنماط العامة للسياسات الخارجية الاقليمية. وكانت هذه العلاقات أكثر وضوحاً عبر الدور الذي لعبه النفط، وهو ما مهّد لمفهوم الدولة الريعية[٢٣]، وأصبحت معه السلطة في بعض الأقطار العربية مصدر الثروة في الزمن المعاصر.

٢ ـ المنهج . . . والضرورة

ماذا سيشهد الاقتصاد الزراعي العربي في العقد الأخير من القرن العشرين؟

لقد دخل النشاط الزراعي العربي في عقد التسعينيات وأمامه معطيات التغيرات الاقتصادية الدولية في حقبة الثمانينيات، والقصور في التنمية الاقتصادية العربية القطرية، ويرافقه مشهد بداية النهاية لـ «الزمن النفطي»[٢٤]، الأمر الذي يتطلب من

---

(٢١) محمد محمود الامام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/ اغسطس ١٩٩٠)، ص ٥٢.

(٢٢) حسيب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢٣) يزيد صايغ، «أزمة الخليج وإخفاق النظام الاقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/ يوليو ١٩٩١)، ص ١٢.

(٢٤) «المؤتمر القومي العربي الثاني: عمّان، الأردن، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١: بيان إلى الأمة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/ يوليو ١٩٩١)، ص ١٦٢.

الاقتصادات العربية البحث عن عصر جديد في العمل الاقتصادي الزراعي العربي يمكّنه من تحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي، وتقليل استيراد الغذاء، والاعتماد على الذات في تنمية اقتصاداتها الزراعية.

وبمعنى آخر، فإن تلافي القصور في التنمية الاقتصادية الزراعية الذي ساد في العقدين الأخيرين، والدخول إلى القرن القادم في إطار من المعطيات الاقتصادية الزراعية يمكّن الوطن العربي من تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى مرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، سواء على صعيد تحقيق مستوى غذائي مناسب، أو إعادة توزيع الدخل الزراعي لأفراد المجتمع الريفي وتدني التفاوت بين الدخول في القطاع الزراعي وبينه وبين مثيله في القطاع الحضري، والوصول إلى هذه الدوال الهدفية للرفاه الاقتصادي الزراعي العربي من خلال الاقتصادات القطرية بصورتها التجزيئية، بدأ يُعَدُّ من المسائل الصعبة، إن لم تكن مستحيلة، سواء تلك الأهداف التي ترنو إلى تحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي، أو تقليل الاعتماد على الغذاء غير العربي، أو العمل وفق منهجية الاعتماد على الذات في التنمية الزراعية. ويشير العديد من الدراسات وفي مقدمتها الدراسة الرصينة التي أعدّها مركز **دراسات الوحدة العربية** حول استشراف مستقبل الوطن العربي، إلى أن القصور الذي يتّسم به المنهج الخطي ـ ويُقصد به توقع مستقبل اقتصادات الوطن العربي في ضوء المتغيرات والمنهجية السائدة خلال عقد أو أكثر من الزمن ـ يقف عند حد التنبؤ، ومن ثم سوف يعكس المتغيرات التي اعتمدتها السياسات الاقتصادية الزراعية على المستوى القطري. وفي العديد من الحالات، فإن تلك السياسات تعكس اتجاهات تضادية بعضها لبعضها الآخر، كالتنافس على تصدير الفائض الزراعي إلى الأسواق نفسها؛ المحلية أو العالمية، أو اعتماد أساليب تنموية ذات منهجية مغايرة بعضها لبعضها الآخر، كاعتماد تركيب محصولي معطى مقدماً، ومحدداً على الرقعة الزراعية القطرية في بعض الأقطار العربية (كما في مصر مثلاً، خلال العقدين الأخيرين)، بينما يتحدد ذلك التركيب وفقاً لآليات السوق في بعضها الآخر (كما في لبنان). ومن ثم فإن اعتماد التجزئة القطرية كأسلوب في التنمية العربية لتحقيق كل أو بعض الدوال الهدفية، مسألة تتسم بالصعوبة سواء على مستوى المنهج أو التطبيق. أما ما أشير إليه بالدراسة المذكورة بـ «المشهد الإصلاحي»، وهو ما يعني التنسيق والتعاون العربي في اطار المعطيات والمتغيرات السياسية الراهنة، فإن أمراً من هذا النوع، في ظل الخبرات التكاملية العربية بعد الخمسينيات واشكاليات الاقتصاد الزراعي العربي المعاصر وما يعكسه من حدة الاتجاهات المتغايرة للمتغيرات الاقتصادية على الصعيد القطري، سيؤدي بحالات من هذا النوع إلى اتفاقات رسمية لا تتعدى خطواتها التطبيقية

التجارب التي مرّت بالوطن العربي خلال العقدين الأخيرين[٢٥]. ويبقى الخيار الوحيد أمام السياسات الاقتصادية الزراعية العربية، الذي يحقق قدراً كبيراً من دوالها الهدفية، هو المنهج الذي يعتمد التكامل الزراعي في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وباعتبار أن الأخير ليس موضوع بحث هذه الدراسة، فإن التركيز هنا يشمل الجانب الزراعي من هذه السياسات.

إن المشكلة الرئيسية التي يعانيها الاقتصاد الزراعي العربي المعاصر هي عدم استجابة عرض المجموعات المحصولية للطلب المتزايد عليها. وهذه المسألة ليست ظاهرة دورية أو طارئة على الاقتصاد الزراعي العربي حتى يمكن العمل على ايجاد حلول لها على مستوى الاقتصاد القطري، إنما هي إشكالية نمت عبر التاريخ الاقتصادي الزراعي العربي بحيث تأتّى عنها تعميق تجزئة الجهاز الانتاجي الزراعي العربي، وتوزّعت مكوّناته الموردية إلى مجموعات غير متناسبة، بحيث أصبح من الصعب تحقيق توليفات موردية تعظّم دالة الانتاج الزراعي عند مستواها القطري من دون اللجوء إلى موارد أخرى. فقد تمّت التجزئة والتفتّت بحيث يتمحور رأس المال في جانب قطري واحد، والأرض في جانب قطري آخر من الوطن العربي، تمنعه الحدود القطرية من تحقيق أفضل توليفة بينهما للانتاج الزراعي. فبعض الموارد الاقتصادية الانتاجية في الزراعة القطرية قد تمّ استخدامه بصورة اتسمت معه بالتشغيل الكامل، ومن ثم فإن أية اعادة لتخصيصه وفقاً للحالة القطرية تعدّ قيداً للتوسّع في العرض من المجموعات المحصولية، باعتبار أن مرونة استجابتها للتشغيل تساوي صفراً، أو مقداراً قريباً منه. ومن هنا تتأتى ضرورة التكامل، وذلك لتغيير مرونة استجابة الموارد للتوسع في الاستخدام الزراعي عندما يتم التعامل مع الموارد الزراعية العربية في إطار سياسة زراعية تستهدف تلافي انحسار استخدام الموارد ضمن الحدود القطرية، وخضوعها لخيارات التوليفات الانتاجية المحددة. ومن هذا المضمون تأتي الإجابة عن السؤال: لماذا يصبح التكامل مسألة ضرورية... الآن؟ لأن التزايد البطيء للعرض يقابله تزايد سريع للطلب على المجموعات المحصولية. فالمسألة ليست مسألة طلب لتتم معالجتها وفقاً للوسائل المالية والنقدية، كما يحصل الآن في الدول المتقدمة، أو كما حصل في الأزمة العالمية في الثلاثينيات، إنما المشكلة في الوطن العربي هي اشكالية العرض وما يتطلبه من تغيّرات هيكلية في البنى الأساسية لوسائل الانتاج، وهي وسائل حقيقية «فيزيقية». إلاّ أن الذي يجعل هذه المسألة ممكنة، إن التغيرات الهيكلية هي نتيجة متغيرات عربية (داخلية)، وليست دولية (خارجية)، ومن ثم فإن الوصول

---

(٢٥) للمزيد من التعرّف إلى تجارب من هذا النوع، يمكن الرجوع إلى: الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين».

إليها لا يتطلب سوى ارادة عربية ذات منهجية واحدة. وحيث تتحقق الارادة العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، فإن ذلك يُعَدُّ من الشروط الضرورية للتكامل، بينما تعدّ عملية التغير في البنى الزراعية العربية، بصورة مستمرة لتغير استجابة الموارد الزراعية (العرض) لمتطلبات الطلب الغذائي العربي، من الشروط الكافية للتكامل الزراعي العربي وتحقيق دوالٍ هدفية.

ولكن: هل يبقى بعض العلاقات الاقتصادية «العربية ـ الأجنبية» عند مستواه نفسه في العقود الماضية، وما قد يترتّب عليه من توظيف الفائض الزراعي لمتطلبات الطلب الأوروبي، خاصة وأن النظام الرأسمالي ينظر إلى الثروة أنها مصدر السلطة، ومن ثمٍ، فإن التأثير في حجم الثروة سيضع السلطة أمام مخاطر تغيرات ثروتها مستقبلاً؟

إن سيادة حالة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في إطار التنمية المعتمِدة على الذات في مراحلها الزمنية الأولى، حتى يمكن لبرامج التنمية تحقيق سوق زراعية عربية تقترب من حالة «السوق الكاملة»، تشير إلى أن المرحلة نحو الاكتمال السوقي ـ ربما تأخذ عقداً زمنياً أو يزيد ـ سوف تعتمد آليات تؤدي إلى استبعاد التأثيرات، غير المرغوب فيها للرأسمالية العالمية[٢٦]، في الاقتصاد الزراعي العربي في المدى القصير أو المتوسط. إلّا أن هذه الاستراتيجية التي تتصف بـ «الاعتماد على الذات» يصعب العمل وفقها في المدى الزمني الطويل، وذلك أن المدى الزمني الطويل سيؤدي بتخصيص الموارد الزراعية إلى أمثلية استخدامها وفق السعات المزرعية المؤدية إلى تعظيم الناتج الزراعي على المستوى العربي. وفي هذه الحالة، فإن انسيابية العمل ورأس المال في أرجاء الوطن العربي إلى الأقطار حيث العائد الحدّي لهذه الموارد أعلى، مقارنة باستخداماتها السائدة، تتأتى عنها إزالة التفاوت في عوائد الموارد المتماثلة إلى حد كبير. ومما لا شك فيه أن هذه الحالة ستؤدي إلى تدني التفاوت بين قيم النواتج النهائية

(٢٦) «إن القاعدة العامة هي أن قانون القيمة يفترض وجود سوق متكاملة لمنتجات العمل الاجتماعي (التي تصبح حينئذ سلعاً)، ورأس المال والعمل. ومن ثم يولّد قانون القيمة، في المجال الذي يعمل فيه، اتجاهاً إلى توحيد أثمان السلع المتطابقة وعوائد رأس المال والعمل (في صورة الأجر أو في صورة عائد صغار منتجي السلع). ويتفق هذا التقريب مع الواقع التجريبي في التكوينات الرأسمالية المركزية. لكن قانون القيمة العالمي يعمل، على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، على أساس سوق مبتورة تجمع بين تجارة المنتجات وحركات رأس المال، لكنها تستبعد قوة العمل من هذه السوق. ومن ثم فإن قانون القيمة العالمي ينحو إلى توحيد أثمان السلع دون عوائد العمل التي يكون مدى التفاوت في توزيعها العالمي أعظم شأناً بكثير من مدى التفاوت في توزيع انتاجية الأعمال المختلفة». لمزيد من المعلومات، انظر: سمير أمين، «موقع العرب والمسلمين في النظام الخراجي العالمي: الجذور التاريخية لعداء الغرب،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، السنة ١٥٠ (آب/ اغسطس ١٩٩١)، ص ٢١.

للمحاصيل الزراعية في السوق العربية، مقارنةً بمثيلتها في السوق العالمية، ولكن سوف لا تساويها لاختلاف المراحل التنموية للقطاع الزراعي العربي، مقارنةً بمثيله في الدول المتقدمة (السوق الأوروبية المشتركة) نتيجة تطور الاستخدامات التقنية، سواء على الصعيد البيولوجي أو الآلي. وفي حالات محددة قد تتساوى هذه الأسعار في السوقين، أو قد تكون العربية أدنى من العالمية، وذلك عندما تكون أجور العمل في الزراعة العربية أدنى من مثيلتها العالمية ـ وخاصة إذا كانت الزراعة من نوع الكثيفة العمل ـ آنذاك سيكون الفرق في أجور العمل بين السوق العربية والعالمية يفوق (أو يساوي) الفرق في أجور باقي عناصر الانتاج الزراعي في السوق العالمية، مقارنةً بمثيلتها في السوق العربية، وآنذاك (المدى الطويل) يمكن للسوق الزراعية العربية، بعد وصولها إلى سمات الأسواق الكاملة، التنافس السلعي الزراعي مع الأسواق العالمية.

وليس من المتوقع في المدى المنظور أن يكون للنشاط الزراعي العربي، في ضوء تغيّرات التركيب المحصولي، سواء على صعيد اتجاهات الاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر من الأمن الغذائي، أو اتجاهات الطلب في السوق الزراعية العربية، أن يحقق فائضاً زراعياً لأغراض التصدير، إذ إن مستويات العجز التي يعانيها والفجوة المتزايد حجمها والتي تتّسم بها علاقات العرض والطلب على المجموعات المحصولية، تستبعد احتمالات تنظيم البنية الزراعية على أساس التوسّع في التجارة الخارجية للسلع الزراعية، وخاصة التصديرية منها، حيث إن معدلات النمو في الناتج الزراعي العربي سوف لا تمكّن السياسات الزراعية من التعامل الدولي في المدى القصير أو المتوسط. ومن هذا المنطلق، فإن احتمالات التعامل الاقتصادي الدولي من السلع الزراعية ستكون محدودة في حدود الطلب العربي على السلع الزراعية الرئيسية (الواردات) في المديات المذكورة، وهذا من شأنه أن يحد من هيمنة التأثيرات السعرية العالمية في اقتصادات الزراعة العربية في المديات المنظورة على أقل تقدير.

٣ ـ السمات المستقبلية للسياسة الزراعية العربية

يعتمد النظام الاقتصادي الزراعي العربي الجديد، تغيّرات كيفية في البنية التنظيمية وآليات تشغيلها، ويقوم هذا النظام على تفكك البنية الزراعية القطرية وإعادة تكوينها وفقاً للطابع التكاملي بين الموارد الاقتصادية في أرجاء الوطن العربي. وبالرغم من أن مرحلة تفكيك البنى التنظيمية، سواء الحيازية أو الانتاجية، وإعادة تركيبها وفقاً لملامح النظام الاقتصادي الزراعي الجديد، ستؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب للمجموعات المحصولية في المدى القصير، إلّا أن سيادة النظام الاقتصادي الزراعي الجديد المبني على تغيرات في تخصيص الموارد الاستثمارية الزراعية

وتحديث المنشآت الزراعية وتوسيع طاقاتها الانتاجية المحصولية، ستؤدي إلى حالة التوازن في العرض والطلب على المستوى العربي، عند مستوى أعلى من حالته التوازنية على المستوى القطري.

ـ ويمكن أن تتحدد الاتجاهات الرئيسة للسياسة الاقتصادية الزراعية العربية المستقبلية بالآتي:

أ ـ إن عملية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، يجب ألّا ينظر إليها باعتبارها حالة ساكنة (استاتيكية) من حيث حركة متغيراتها الرئيسية، إنما هي حالة تتصف بالتغيّر المستمر (الدينامية)، تبدأ بوحدة الارادة العربية من حيث القرار، وتسعى إلى إتمام الاجراءات الاقتصادية والتنظيمية لتعظيم الناتج الزراعي، وسيادة اكتمال الجوانب الرئيسية للسوق العربية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع الريفي. فهي تتضمن، إذاً، الانتقال من حالات توازنية للمتغيرات، إلى حالات توازنية أخرى، وهكذا. وقد تأخذ هذه الحالة مدى زمنياً متوسطاً، في أقل تقدير، حتى تتضح الملامح الرئيسية للنظام الاقتصادي الزراعي الجديد. وتشير التجارب العالمية إلى طول الفترة الزمنية لهذا النمط من التشكيلات الاقتصادية حتى تصبح حالة أكثر نضجاً من حيث ممكناتها التكاملية، وأكثر ترابطاً من حيث متغيراتها الضمنية، خاصةً وان حالات التجزئة الاقتصادية القطرية هي إفراز تناقضات وجدليات تاريخية معقدة وطويلة.

ب ـ إن التغيرات في اقتصادات الانتاج الزراعي تعدّ في مقدمة التغيرات النوعية التي يتطلب أن تسود في الزراعة العربية. وتتضمن هذه التغيّرات التحوّل من «ملكيات رأسمالية» إلى «مزارع رأسمالية»، وهي ـ كما سبق القول ـ ستؤدي إلى تحويل عنصر العمل ـ الفلاحون العرب ـ من كون بعضهم تكاليف ثابتة، إلى تكاليف متغيرة، من وجهة نظر المنشأة الزراعية، وهي مسألة في غاية الأهمية من جانب المتغيرات النوعية في اقتصادات المنشأة الزراعية. كما تتضمن التغيّرات تحرير العمل الزراعي من حيث ارتباطه بالأنماط المزرعية التي تعمل على تحقيق تفاوتٍ واسع بين أجور العمل السائدة والحقيقية، وتلك الأنماط التي تعمل على تدني التفاوت بين المتغيرين المذكورين، حيث تعكس الأولى حالة التفاوت الاجتماعي، بينما تعكس الثانية المساواة الاجتماعية في الريف العربي. هذا بالإضافة إلى أن هذه التغيرات الكيفية ستؤدي إلى انتقال دالة الانتاج في المنشأة الزراعية إلى مستوى أعلى، مقارنة بحالتها الأولى، وترتبط هذه المسألة بمفاهيم وفورات ولاوفورات السعة المزرعية ومحاولات الوصول إلى السعات المزرعية المثلى.

ج ـ إن السعي نحو مبدأ إعادة تنظيم بنية القطاع الزراعي يجب ألّا يكون على

حساب مبدأ القدرة التنافسية للسوق الزراعية العربية، إذ إن التطرف في التخطيط للسوق الزراعية، سواء من حيث بنيتها التحتية، أو تحديد وسائل تعاملها الحقيقية (السلعية) أو السعرية (المالية والنقدية)، سيؤدي بها إلى تشويه في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية التي تسعى الاتجاهات التكاملية إلى تحقيقها بصورة تؤدي إلى تساوي قيمة نواتجها الحدّية في الاستخدامات الزراعية المختلفة، في أسوأ الحالات يجب ألّا يكون هناك تباين واسع في هذه القيم.

د ـ إن القدر المناسب من الاجراءات التي تحدّ من حرية السوق الزراعية (تدخّل الدولة في تنظيم السوق) يتطلب أن تتسم بقدرٍ من المرونة ترتبط بوجود الحالات التي تبعد السوق عن آليته، مثل الاحتكار والآثار الخارجية وغياب المعلومات السوقية، وغيرها، وأن يتم التدخل في تنظيم السوق بالتأثير في السياسات السعرية الزراعية باتجاه التخطيط لسيادة نشاطات اقتصادية مؤدية إلى تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار الزراعية، تعتمد على القيمة المتوقعة تحت الظروف الاعتيادية، وأن لا يؤثر ذلك في معدل النمو الزراعي والرفاهية الاقتصادية في المجتمع الريفي.

هـ ـ السعي إلى تحقيق «شروط التبادل التجاري الزراعي» بين النشاط الزراعي والصناعي، بحيث تؤدي هذه العلاقة إلى تحفيز النمو الزراعي. ويشير العديد من التجارب إلى أهمية التنمية المتوازنة والمخاطر التي انطوى عليها إهمال دور القطاع الزراعي أو اعطاؤه وزناً أقل في الدول النامية، إذ تعزى مخاطر بطء النمو الزراعي، والهجرة المبكرة غير المرغوبٍ فيها من الريف إلى الحضر، وتفاقم مشكلات النمو العشوائي للمدن والبطالة المقنّعة والسافرة فيها، وبروز ظاهرة «ترييف الحضر»، إلى نوعية السياسات الاقتصادية المتّبعة في القطاع الزراعي[٢٧].

إن هذه المؤشرات مجتمعة يمكن أن تشكل الاتجاهات الرئيسية للسياسة الزراعية العربية في السنوات المتبقية من العقد الحالي، حتى يمكن أن يكون للوطن العربي سياسة زراعية ذات اتجاهات موحّدة في مطلع القرن القادم، تسعى إلى تحقيق الأهداف المجتمعة للوطن العربي، إذ ليس أمام السياسة الاقتصادية الزراعية العربية خيارات كيفية عديدة، سوى الاتجاه التكاملي في الموارد الزراعية لتغطية حجم الناتج الزراعي العربي في ضوء الاتجاهات الكميّة للطلب على المجموعات المحصولية في العقد القادم. فالسياسات الزراعية العربية في إطار التجزئة القطرية تواجه حقيقة هي أن التغيرات الاقتصادية العالمية، وما يرافقها من تكتلات اقتصادية اقليمية، تتطلب

---

(٢٧) رجاء عبد الرسول حسن وأحمد جويلي، **السياسات السعرية الزراعية والاقتصاد القومي في جمهورية مصر العربية**، سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ٩١ ـ ٩٢ (روما: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ١٩٩١)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

من الزراعة العربية أن تعيد تنظيم بنيتها وفق سياسة زراعية تسعى إلى تحقيق قـدر من الأمن الغذائي العربي في إطار مستويات قصوى من الاكتفـاء الذاتي» وإلاّ فـإن سيادة الاتجاهات التنافرية والتضادية للسياسات الزراعية العربية في إطار التجـزئة القـطرية، وما يرافقها من تبعثر في الموارد الاقتصادية الزراعية، ستؤدي بأجيـال عربيـة قادمـة إلى مواجهة «المجاعة» قبل نهاية النصف الأول من القـرن الحادي والعشرين! . . . آنـذاك كيف سنواجه التاريخ؟

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الألوسي، أبو الثنا شهاب الدين محمود. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. ط ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.]؛ القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٥ ـ ؟ هـ. ٣٠ ج في ١١.

أباظة، ابراهيم دسوقي. **الاقتصاد الاسلامي: مقوماته ومنهاجه**. بيروت: منشورات يوسف خياط؛ دار لسان العرب، ١٩٨؟. (الاقتصاد الاسلامي؛ ١)

ابن آدم القرشي، أبو زكريا يحيى بن سليمان. **كتاب الخراج**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم. **كتاب الخراج**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

اسماعيل، محمود. **سوسيولوجيا الفكر الاسلامي: محاولة تنظير**. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٠.

الأعظمي، عواد مجيد. **مسلمة بن عبد الملك بن مروان**. بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٨٠.

أمين، سمير. **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩)

ـــــ. **المغرب العربي الحديث**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

اندرسون، بيري. **دولة الشرق الاستبدادية**. ترجمة بديع عمر نظمي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣.

البجاري، جاسم محمد شهاب. **في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي**. الموصل: مطبعة الجمهورية، ١٩٩٠.

براهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. وط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. **حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**. ترجمة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠)

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦؛ ١٩٨٧؛ ١٩٨٨، و١٩٨٩**. تحرير صندوق النقد العربي.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **دراسة اقتصادية لمحددات وأساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٥.

ـــــ. **السياسات الزراعية العربية: التقرير الشامل**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٣.

ـــــ. ـــــ. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧.

ـــــ. **الكتاب الاحصائي التحليلي**. مج ٣. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦.

ـــــ. ـــــ. مج ٤. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧.

ـــــ. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**. مج ٣. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٣.

ـــــ. ـــــ. مج ٥. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٥.

ـــــ. ـــــ. مج ٦. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦.

ـــــ. ـــــ. الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٠.

جانفري، ألين دي. **دور الاصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية: السياسات الحكومية والسياسات المقترحة الأخرى**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩. (التنمية الاقتصادية الزراعية في العالم الثالث)

الجميل، سيّار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

الجنحاني، حبيب. **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الاسلام**. بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٥.

الجواهري، عماد أحمد. **الأرض والاقطاعية في فلسطين في العصر الحديث**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٣. (سلسلة دراسات فلسطينية)

ـــــ. **تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، ١٩١٤ ـ ١٩٣٢**. بغداد: وزارة الثقافة والفنون؛ الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٧٨.

جودة، جمال محمد داود محمد. **العرب والأرض في العراق في صدر الاسلام**. عمّان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

الحافظ، صفاء. **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١.

حسن، حسن ابراهيم. **تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤. ٤ ج.

حسن، رجاء عبد الرسول وأحمد جويلي. **السياسات السعرية الزراعية والاقتصاد القومي في جمهورية مصر العربية**. روما: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ١٩٩١. (سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ٩١ ـ ٩٢)

حسيب، خير الدين [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الحنبلي، الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب. **الاستخراج لأحكام الخراج**. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

الخالدي، خليل ابراهيم ومحمد حميد الأزري. **تاريخ أحكام الأراضي في العراق**. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام؛ الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٠.

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

خليل، محسن. **في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي**. [بغداد]: وزارة الثقافة والاعلام؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

دافيز، أريك. **مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث: تجربة بنك مصر، ١٩٢٠ ـ ١٩٤١**. ترجمة سامي الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧.

رشيد، عبد الوهاب حميد. **العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية: «المشكلة الغذائية من منظور التنمية الريفية المتكاملة»**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥. (الدراسات الاقتصادية)

الزبيدي، محمد حسين. **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**. [بغداد]: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات؛ ٣٤٠)

ــــــ. **العراق في العصر البويهي: التنظيمات السياسية والادارية والاقتصادية ٣٣٤هـ - ٤٤٧هـ، ٩٤٥م - ١٠٥٨م**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

السامرائي، خليل ابراهيم، طارق فتحي سلطان وجزيل عبد الجبار الجومرد. **تاريخ الدولة العربية الاسلامية في العصر العباسي**. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٨.

سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **التنمية العربية**. تحرير سعد الدين ابراهيم ومحمود عبد الفضيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات في الملكية العقارية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**. القاهرة: البابي، ١٩٣٩. ٢ ج في ١.

شعبان، محمد عبد الحي محمد. **الدولة العباسية: الفاطميون، ٧٥٠ - ١٠٥٥م/١٣٢ - ٤٤٨هـ**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.

صالح، أحمد عباس. **اليمين واليسار في الاسلام**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

صالح، صالح محمد. **حول أسلوب الانتاج الآسيوي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.

طرخان، ابراهيم علي. **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى**. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨. (المكتبة العربية)

عبد الحميد، فوزي. **المسألة الزراعية في الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعي في مصر**. [د. م. : د. ن.]، ١٩٧٣.

عبد الرحيم، مصطفى. **مساهمة في الحوار العلمي التاريخي حول أسلوب الانتاج في المجتمع اليمني القديم**. تحرير أحمد صادق. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (دراسات في نمط الانتاج الآسيوي)

عبد الفضيل، محمود. **التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ - ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي. **معوقات التعاون الاقتصادي العربي المشترك وسبل معالجتها**. بغداد: [الوزارة]، ١٩٨٨.

ــــــ. **نسب التبادل التجاري للمنتجات الزراعية الرئيسة**. بغداد: [الوزارة]، ١٩٨٨.

العراق، وزارة الزراعة. **المملكة الصغيرة في العراق**. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٣.
العطية، عبد الحسين وداي. **الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٥.
العلوان، عبد الصاحب. **دراسات في الاصلاح الزراعي**. بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١.
العيسوي، ابراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧. ٢٠ ج.
قطب، سيد. **في ظلال القرآن**. ط ٥. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧.
كاهن، كلود. **تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ فجر الاسلام حتى الامبراطورية العثمانية**. نقله إلى العربية بدر الدين قاسم. بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٣.
كوثراني، وجيه. **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)
الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية. **الموسوعة الفقهية**. الكويت: [الوزارة]، ١٩٨٢.
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (معدّ). **مستقبلنا المشترك**. ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٤٢)
لورتيني، بيانكا ماريا اشكارنشيا. **بشأن بعض المؤرخين العرب المعاصرين، العودة إلى نمط الانتاج الآسيوي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦. (دراسات في نمط الانتاج الآسيوي)
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٠.
محافظة، علي. **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ - ١٩٤٨**. عمّان: مركز المكتب الأردني، ١٩٨٩.
المدرس، عبد الكريم محمد. **مواهب الرحمن في تفسير القرآن**. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦.

مرعي، سيد. **الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.].

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). **الأمن المائي**. دمشق: المركز، ١٩٨٦.

مزيان، عبد المجيد. **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.

مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد. **تجارب الأمم**. نسخه وصححه هـ. ف. أمدروز. مصر: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

منظمة الأغذية والزراعة الدولية. **الامكانات المستقبلية وآفاق الطلب على المواد الغذائية الأساسية في الدول العربية**. روما: المنظمة، ١٩٨٦.

ـــــ. **حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٠**. CI: 98/2 الدورة الثامنة والتسعون. روما: المنظمة، ١٩٩٠.

المودودي، أبو الأعلى. **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**. نقله إلى العربية محمد عاصم الحداد. دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧.

موسى، عز الدين عمر. **النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣.

ميلور، جون ديبلو. **سياسة الأسعار الغذائية وتوزيع الدخل في الأقطار واطئة الدخل**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨. ج ٢: **التنمية الزراعية في العالم الثالث**.

النجفي، سالم توفيق. **اقتصاديات الانتاج الزراعي**. [الموصل]: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٠.

ـــــ. **التنمية الاقتصادية الزراعية**. ط ٢. [الموصل]: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٧.

ـــــ ومحمد صالح القريشي. **مقدمة في اقتصاد التنمية**. [الموصل]: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٨.

نصر الله، محمد علي. **أضواء على نمط الانتاج الآسيوي**. تحرير وترجمة أحمد صادق. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (دراسات في نمط الانتاج الآسيوي)

نظمي، وميض جمال عمر. **ثورة ١٩٢٠: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

هاجن، افريت. **اقتصاد التنمية**. ترجمة جورج خوري. عمّان: مركز المكتب الأردني، ١٩٨٨.

الهلالي، عبد الرزاق. **قصة الأرض والفلاح والاصلاح الـزراعي في الوطن العـربي.** بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٧.
الهـواري، عدي. **الاستعـمار الفرنسي في الجـزائـر: سيـاسـة التفكيـك الاقتصـادي ـ الاجتماعي، ١٨٣٥ ـ ١٩٦٠.** ترجمة جوزيف عبـد الله. بيروت: دار الحـداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
واتربوري، جون. **الملكية والنخبـة السياسيـة في المغرب.** تـرجمة مـاجد نعمـة وعبود عطية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.
ورينر، دورين. **الاصلاح الزراعي بين المبـدأ والتطبيق.** نقله إلى العـربية خـير الدين حسيب وحسن أحمد السلمان. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥.
وورسلي، بيتر. **العوالم الثلاثة: الثقافـة والتنمية العـالمية.** تـرجمة صـلاح الدين محمـد سعد الله؛ مراجعة صالح جواد الكاظم. بغداد: دار الشؤون الثقافية العـامة، ١٩٨٧. (سلسلة المائة كتاب)
ياسين، نجمان. **تطور الأوضاع الاقتصاديـة في عصر الرسـالة والـراشدين.** نينـوى: شركة بيت الموصل، ١٩٨٨.
يمـوت، عبد الهـادي. **مشكلة الغذاء وأبعـادها في البلدان العـربية.** بـيروت: معهـد الانماء العربي، ١٩٨٤. (الدراسات الاقتصادية)

دوريات

الإمام، محمد محمود. «التكامل الاقتصادي العـربي بين عقـدين.» **المستقبل العـربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٨، آب/ اغسطس ١٩٩٠.
أمين، سمير. «موقع العرب والمسلمين في النظام الخراجي العـالمي: الجذور التـاريخية لعـداء الغرب.» **المستقبـل العربي**: السنـة ١٤، العدد ١٥٠، آب/ اغسـطس ١٩٩١.
الجنحاني، الحبيب. «نظام ملكية الأرض في المغرب الاسـلامي.» **مجلة المؤرخ العربي** (بغداد): العدد ٢، ١٩٨٣.
الحسـو، أحمد عبـد الله. «الـدور القيـادي لعـرب المـدن في نشـأة الحضـارة العـربيـة الاسلامية.» **مجلة المؤرخ العربي**: العدد ٣٢، ١٩٨٧.
خـريسات، محمـد عبد القـادر. «القـطائـع في صـدر الاسـلام.» **دراسـات تـاريخيـة** (سـوريـا): العـددان ٢٧ ـ ٢٨، أيلول/ سبتمـبر ـ كـانـون الأول/ ديسمـبر ١٩٨٧.
ـــــ. «القـطائـع في العصر الأمـوي.» **دراسـات** (الأردن): السنة ١٦، العـدد ٢، ١٩٨٩.

صالح، صديق عبد المجيد. «اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها على توفير الغذاء.» **عالم الفكر** (الكويت): السنة ١٨، العدد ٢، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

صايغ، يزيد. «أزمة الخليج واخفاق النظام الاقليمي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٩، تموز/ يوليو ١٩٩١.

صديقي، محمد نجاة الله. «الفكر الاقتصادي لأبي يوسف.» **مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي** (السعودية): السنة ٢، العدد ٢، ١٩٨٥.

عبد الفضيل، محمود. «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

العطام، محمد فاروق. «من أسباب الملكية في الفقه الاسلامي الاستيلاء على المباح.» **مجلة العلوم الانسانية** (جامعة دمشق): السنة ٣، العدد ٢، ربيع الثاني ١٤٠٨هـ.

العلوان، عبد الصاحب. «أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

القاسم، صبحي. «الأمن الغذائي في الوطن العربي: قضايا وبدائل.» **عالم الفكر** (الكويت): السنة ١٨، العدد ٢، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

كبارة، محمد بشارة. «صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال انتقال الأيدي العاملة ووجوب تطويرها.» **الاقتصادي العربي**: السنة ٢، العدد ٢، ١٩٧٨.

مرسي، فؤاد. «أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي.» **مجلة المنار**: العدد ٦٧، تموز/ يوليو ١٩٩٠.

«المؤتمر القومي العربي الثاني: عمّان، الأردن، ٢٧ - ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١: بيان إلى الأمة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٩، تموز/ يوليو ١٩٩١.

النجفي، سالم توفيق. «إشكالية الزراعة التركية، مأزق الموارد الاقتصادية النادرة.» **مجلة دراسات تركية** (جامعة الموصل): ١٩٩٢.

ـــــ. «إشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبنية الاقتصاد القومي في الوطن العربي.» **المجلة العربية للإدارة** (عمّان): السنة ١٣، العدد ٢، ١٩٨٩.

ـــــ. «التكامل الاقتصادي الزراعي العربي: مقدمة في الاستراتيجية والتطبيق.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

ـــــ. «مؤشرات الاختيار لنموذج تنمية القطاع الزراعي العراقي.» **دراسات** (الجامعة الأردنية): ١٩٩٠.

النقيب، خلدون حسن. «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

مؤتمرات، ندوات

مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، ١٩٨٧.

المؤتمر الدولي للاقتصاد الاسلامي، ٢، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة، ١٩٨٥.

المؤتمر العربي حول تجهيز وتداول الحاصلات البستانية، عمّان ـ الأردن، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

ندوة الاقتصاد الاسلامي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣.

الندوة الوطنية لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة في منطقة البادية، بغداد، آذار/ مارس ١٩٩٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

World Bank. *World Development Report, 1988.* [Oxford]: Oxford University Press, 1988.

هذا الكتاب

يعالج المؤلف في هذا الكتاب:**إشكالية الزراعية العربية : رؤية اقتصادية معاصرة**، مسألة التشويه في الاقتصادات الزراعية في الدول النامية عموماً، والوطن العربي خصوصاً.

ويرى المؤلف أن هذا التشويه ناتج من تطبيق نماذج تنموية **متباينة** في بعض الأقطار العربية، **وتضادّية** في البعض الآخر. وقد أدّى ذلك إلى اتساع «الفجوة الغذائية العربية»، وربما ستعاني بعض الأقطار العربية «المجاعة» مع قدوم القرن الحادي والعشرين.

وفي إطار تحديد السمات المستقبلية، لا يرى المؤلف أمام السياسة الاقتصادية الزراعية العربية خيارات كيفية عديدة سوى الاتجاه التكاملي في الموارد الزراعية لتغطية حجم الناتج الزراعي العربي في ضوء الاتجاهات الكمية للطلب على المجموعة المحصولية في العقد القادم؛ فالسياسات الزراعية العربية في إطار التجزئة القطرية تواجه حقيقة، هي أن التغيرات الاقتصادية العالمية وما يرافقها من تكتلات اقتصادية إقليمية، يتطلب من الزراعة العربية أن تعيد تنظيم بنيتها وفق سياسة زراعية تسعى إلى تحقيق قدر من الأمن الغذائي العربي في إطار مستويات قصوى من الاكتفاء الذاتي.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: - ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
(١ - ٢١٢) ٤٧٨١٣٠٣